قاسيون

العدد 407
السبت 6 حزيران 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.061.438) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق - ص . ب (35033) - تلفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



عدسة قاسيون

لاعلاقة للعطلة الصيفية بحال هذين الطفلين، فحالتهما ليست موسمية، وثمة أعداد كبيرة ومتزايدة من الأطفال السوريين الفقراء تتدفق بشكل يومي إلى الشوارع طلباً للرزق، ليحرموا من أبسط حقوقهم الإنسانية والتربوية والتعليمية... والصورة تتحدث..

الافتتاحية

أوباما.. وبؤس الرهانات الخاطئة

فقط أولئك الذين ترتعد فرائصهم من خيار المقاومة وتداعياته على مستقبل عروشهم، هم من يطبّل ويسخّر كل أجهزة إعلامه لوصف الزيارة الخادعة والخطيرة لسيد البيت الأبيض إلى السعودية ومصر بأنها (زيارة تاريخية)، ويتوهمون بأنها ستعطيهم المدد وإمكانية البقاء في حكم شعوبهم بالحديد والنار، ولو من باب القبول بدور التابع المهان والشريك المباشر وغير المباشر في جرائم التحالف الصهيوني – الامبريالي ضد شعب فلسطين وشعوب المنطقة قاطبة من شرق المتوسط حتى قزوين..

بداية، يجب التأكيد أن الهدف الأكبر لزيارة باراك أوباما، وما سبقها من زيارات للرؤساء والمسؤولين الأمريكيين، ليس إيجاد حل عادل للصراع العربي– الصهيوني، بل لطلب المساعدة لتلافي تداعيات انفجار الأزمة الاقتصادية، وإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق وإنجاز أكبر هدفين استراتيجيين لكل الإدارات الأمريكية المتلاحقة، وهما: السيطرة المباشرة على مصادر الطاقة، وترسيخ أمن الكيان الصهيوني.

ومن هنا اختار الرئيس أوباما الدخول من باب العاصمة السعودية الرياض، ومقابلة «خادم الحرمين الشريفين» والاستماع إلى «نصائحه» حول كيفية الوصول إلى الهدفين آنفي الذكر بمساعدة المملكة النفطية الأكبر، وكذلك من باب كسر حاجز تطبيعها العلني مع الكيان الصهيوني. وقد رأت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية أن هناك جانباً جدّ إيجابي في زيارة أوباما للسعودية «لأنه سيطلب حتماً من الملك عبد الله القيام بمبادرة طيبة تجاه إسرائيل، مثل فتح مكتب مصالح سعودي في تل أبيب، ومنح تأشيرات دخول لسياح إسرائيليين، والسماح لطائرات العال الإسرائيلية بالعبور في المجال الجوي السعودي».

وكان قد سبق زيارة الرئيس أوباما للمنطقة ترويج لما سمي بـ«مشروع أوباما للسلام» في الشرق الأوسط، الذي جوهره «ضرورة اعتراف ٥٧ دولة إسلامية» بالكيان الصهيوني لتشجيعه على الخوض في عملية السلام. وقد تلقف الإعلام العربي التابع لدول الاعتلال العربي هذه «المقولة»، فعدّها تطويرا ومكملاً «للمبادرة العربية للسلام».

أما اختيار مصر لتكون المحطة الثانية في زيارة أوباما للمنطقة، حيث سيلقي خطاباً في جامعة القاهرة، أقدم وأعرق الجامعات العربية ليس مصادفة، ولا من باب استمالة النظام المصري، أو خوفاً منه، بل من باب الإملاء ومتابعة الدور الذي يلعبه هذا النظام في خدمة المشروع الامبريالي الأمريكي في المنطقة، وإلا سيكون البديل جاهزاً.

وقد صرح د. عصام العريان الشخصية القيادية الأهم في تنظيم الإخوان المسلمين، عشية وصول أوباما للسعودية، أنه «في حال وصولنا للحكم في مصر، سنضمن حماية المصالح الأمريكية في المنطقة...»!! وعلى كل العقلاء أن يأخذوا هذا التصريح على محمل الجد، وكمعبّر عام عن مجمل مواقف الإخوان المسلمين في المنطقة.

وإذا كانت أجهزة إعلام النظامين المصري والسعودي قد هللت لمقولة «الاختلاف والخلاف» الأمريكي مع الكيان الصهيوني بشأن الاستيطان، فإن تلك الأجهزة تتجاهل عن عمد الشق الثاني لتصريح أوباما الذي شدد فيه على «استمرار الدعم الحازم الذي تقدمه الولايات المتحدة حفاظاً على أمن إسرائيل»!!

نذكر جميع الواهمين والمراهنين على أي تغيير في «موقف أوباما» إزاء الصراع العربي – الصهيوني، بأنه قبل أيام من زيارته للمنطقة، كان الإرهابي نتنياهو يعلن من حديقة البيت الأبيض عن رفضه تجميد الاستيطان أو إزالة المستوطنات من الضفة الغربية، مثلما رفض بالمطلق حق العودة، أو حتى مناقشة موضوع القدس.

وفي تصريحاته اللاحقة، طرح نتنياهو فكرة يجب التنبه لخطورتها: «إنه في حال قيام دولة فلسطينية على جزء من أراض فلسطينية، فالدولة الثانية ستكون يهودية خالصة». وهذا لا يعني ضرب حق العودة نهائياً فقط، بل وضع نحو مليون ونصف المليون من فلسطينيي (الـ٤٨) على جدول الترحيل والتهجير بحجة قيام «دولة فلسطينية بالشروط الأمريكية والصهيونية».

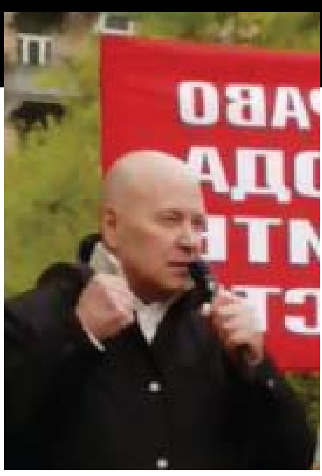
ومن هنا، فإن كل ما جاء على لسان أوباما حول ضرورة تجميد الاستيطان ليس إلا غطاءً ومقايضة على مشروع إسرائيلي-أمريكي هدفه شرعنة الاحتلال وضرب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني جملة وتفصيلاً، من بوابة الاستمرار فيما يسمى بعملية السلام، وبالتوازي مع تركيز جهود التحالف الإمبريالي- الصهيوني -الرجعي العربي على ضرب وإخماد المقاومات العربية، وعزل أو ضرب أية دولة تؤيدها في المنطقة مثل سورية وإيران.

وهذا ما يتطلب الحذر الشديد من زيارة أوباما ونتائجها الخطيرة، والتي ستظهر قريباً بعد نتائج الانتخابات اللبنانية والإيرانية. ويجب ألا ينسى أحد أن المشروع الأمريكي إزاء المنطقة ما زال قائماً، ومحاولات تقديم أوباما بأنه ليس صقرا، لا تعدو كونها خدعة كبيرة يفضحها استمرار الحروب في العراق وأفغانستان وباكستان، والتوتر الشديد في شبه الجزيرة الكورية، والمناورات الأطلسية في جورجيا، واستمرار العقوبات على سورية وإيران، والمناورات العسكرية الإسرائيلية الشاملة التي جوهرها الاستعداد للحرب والعدوان واستعادة زمام المبادرة استراتيجياً في المنطقة.

وإذا كانت دول الاعتلال العربي وبعض النخب المرتدة تسير على النهج القائل إن «المرور إلى واشنطن لابد أن يبدأ بتل أبيب»، فإن نهج الشعوب يسير على النقيض من ذلك، كما أن وقائع الانعطاف العالمي والإقليمي تؤكد أن واشنطن وتل أبيب هما رأس حربة العدوان والإرهاب على الساحة الدولية، ولابد من مواجهتهما بالإرادة السياسية وخيار المقاومة الشاملة، وأن أية مهادنة أو مساومة معهما، هي تفريط بالسيادة والكرامة الوطنية، وهو ما ترفضه شعوبنا وشعوب الأرض قاطبة.

■■

رحيل الرفيق شينين



اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي
تنعي رئيس الحزب الرفيق «آليك سيمونوفيتش شينين»..

تعلن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي أنه في ٢٨ أيار، وبعد حياة استمرت اثنتين وسبعين سنة، وإثر مرض عضال، غيّب الموت في موسكو رجل الدولة الكبير والشخصية السوفيتية البارزة، والشيوعي اللينيني الصلب الذي لا يلين، قائد الشيوعيين السوفييت والشخصية المعروفة في الحركة الشيوعية العالمية والحركة العمالية العالمية، رئيس الحزب الشيوعي السوفييتي الرفيق أليك سيمونوفيتش شينين.

توقف قلب شينين الذي لم يعرف الراحة، والذي قدم حياته كلها في خدمة حزب لينين، الحزب الشيوعي السوفييتي والشعب الكادح.

إن سيرة حياة الرفيق الراحل، هي سيرة إنسان من لحم ودم، أمضاها في صفوف الكادحين والشغيلة، وأهداها إليهم حتى النفس الأخير. فمن صفوف أسرة عمالية، قطع الرفيق شينين طريقاً مجيداً ومتصاعداً من عامل بناء إلى مسؤول عن إنشاءات البناء الكبرى في محافظة كراسنايارسك، ورئيس مجلس نواب الكادحين فيها مع منصب السكرتير الأول للحزب، كما انتخب عن المنطقة ممثلاً للشعب في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

لقد عمل الرفيق شينين كثيرا من أجل التطور الاجتماعي - الاقتصادي لمحافظة كراسنايارسك، بما فيها مدينة أتشينسك، وتجهيز المحطة الكهربائية للطاقة ومجمع الألمنيوم ومصنع تجهيز ومعالجة المعادن.

في العام ١٩٨٠، اختير شينين، وأرسل كمستشار إلى أفغانستان حيث سخر كل خبرته السياسية والاقتصادية الغنية من أجل تطبيع الوضع في البلد المجاور.

في العام ١٩٩٠، وأثناء انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، انتخب شينين سكرتيرا وعضواً في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي.

وفي السنوات التي سيطرت فيها البرجوازية عبر انقلابها المضاد للنظام السوفييتي، هب الرفيق شينين ١٩٩١ - ١٩٩٣ للنضال بحزم وصلابة مدافعاً عن السلطة السوفيتية وقضية الاشتراكية والاتحاد السوفييتي. ولأن أرادته وروحه الكفاحية لم تنكسر، قامت السلطة في النظام المرتد على الثورة باعتقال الرفيق شينين وزجه في السجن لأكثر من عام.

إن وفاة الرفيق إليك سيمونوفيتش شينين، الذي قدّم حياته حتى النفس الأخير خدمة للقضية العظيمة، قضية بناء الاشتراكية، وتطوير الدولة السوفيتية، ومن أجل استعادة السلطة السوفيتية والاشتراكية والاتحاد السوفييتي، تعتبر خسارة ثقيلة وفادحة للحزب الشيوعي السوفييتي والشغيلة في كل الجمهوريات السوفيتية والحركة الشيوعية العالمية والحركة العمالية في العالم.

إن الاسم المشرق والمضيء للرفيق آليك سيمونوفيتش شينين، والذي كوفئ بالأوسمة والميداليات السوفيتية ومن البلدان الأخرى، سيبقى أبداً في قلوب الشيوعيين اللينينين السوفييت والشعب السوفييتي والبشرية التقدمية جمعاء.

موسكو ٢٠٠٩/٥/٢٨ **■ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي**

تعزية الشيوعيين السوريين

الرفاق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي..

تتقدم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لكم بأحر تعازيها الرفاقية برحيل رجل الدولة الكبير، والشخصية الاجتماعية السوفيتية البارزة، والشيوعي اللينيني الصلب الذي قاوم نظام الردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والقائد البارز في الحركة الشيوعية والعمالية العالمية، رئيس الحزب الشيوعي السوفيتي الرفيق آليك سيمونوفيتش شينين!

نؤكد لكم أيها الرفاق، بأن الشعب السوري ككل شعوب العالم، يناضل ضد المشاريع العدوانية - التوسعية للإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية، الهادفة إلى بسط سيطرتها على البشرية جمعاء.

وفي ظل انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية، نحن على ثقة أكثر من أي وقت مضى، بانتصار قضية الاشتراكية، الهدف الأسمى للبشرية، على أنقاض النظام الرأسمالي المتوحش.

إن رحيل القائد الشيوعي البارز الرفيق شينين، يعدّ خسارة فادحة ليس للشيوعيين السوفييت فقط، بل كذلك للحركة الشيوعية والعمالية العالمية وجميع المناضلين ضد الإمبريالية والصهيونية.

دمشق ٢٠٠٩/٥/٢٣ **■ اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين**

هذا وقد تم تشييع جثمان الفقيد الكبير، الرفيق شينين، إلى مثواه الأخير يوم الاثنين ٢٠٠٩/٦/١، وقد شارك في التشييع الرفيق د. قدري جميل ممثلاً عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين..

عاملات بلا حقوق..

الاتحاد النسائي.. تطاول على القانون مع سبق الإصرار!

جهاد أسعد محمد

هناك ممارسات وسلوكيات تتكرر في هذه المؤسسة أو تلك، في هذه المنشأة أو ذلك المعمل أو هاتيك المنظمة الشعبية، لا تؤدي في النهاية، وبغض النظر عن غايات وأهداف من يرتكبها، إلا إلى التيئيس.. تيئيس الناس من إمكانية أن تتجاوز بلدنا ما عشش فيها من تخلف.. ما تعانيه المؤسسات والإدارات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية من فساد وتسلط وخروج عن القانون، ما طال الناس من ظلم وعسف واستخفاف بحقوقهم ومصالحهم.. نعم.. هناك من يريد منا أن نيأس! أن نستسلم.. أن نعلن أنه لا جدوى من محاولات الإصلاح.. كيف؟ بالتطاول على القانون، بالتعامي عنه، بالاستهزاء بمن مازال يعد هذا القانون ملجأه وحاميه..



قد نتفهم أن يحدث شيء كثير من هذا في بعض الإدارات، في الشركات العامة والخاصة، في منابع الثروة.. بعد أن أرخى الفساد ظلاله الثقيلة عليها، وأصبح القانون فيها في خبر كان.. لكن أن يحدث التطاول والتجاوز السافر في منظمة شعبية، ويقوم رئيس اتحاد ما بالاعتداء على حقوق من يفترض به أن يدافع عن مصالحهم ويساعدهم في تحصيل حقوقهم، فهذا أمر لا يحدث بالتأكيد إلاّ في سورية، وهو بالتأكيد يستحق وقفة طويلة..

يحدث في الاتحاد العام النسائي..

بدءاً من العام ١٩٩٥، تعاقد الاتحاد العام النسائي مع مجموعة من العاملات كمدرسات في الاتحاد، وذلك بموجب عقود عمل غير محددة المدة، وقد أخضعت هذه العقود في المادة /١٢/ منها العلاقة بين الطرفين إلى أحكام قانون العمل، ولكن واقعياً، كان يتم في نهاية كل عام دراسي صرف العاملات من العمل دون منحهن أي راتب صيفي أو بدل إجازات، ودون الاستفادة من الزيادات الطارئة على الأجور والترفيعات أو الزيادات الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية. وكانت تقتطع من رواتبهن مبالغ محددة كبدل تأمينات لإيهامهن أنه جرى تسجيلهن في مؤسسة التأمينات الاجتماعية..

وبعد عدة سنوات من اضطرار هؤلاء العاملات للعمل ضمن هذه الشروط اللا إنسانية، قررت رئاسة الاتحاد العام النسائي إيقاف التعاقد مع عدد منهن، وجرى صرفهن من دون تقديم أية مبررات، لتكتشف المستغنى عنهن أنه لا يوجد ضمان لهن من أي نوع، ولا أية حقوق أو تعويضات لقاء خدماتهن التي امتدت لسنوات..

وكان الأسوأ أكتشاف العاملات المصروفات من العمل أنه لا تأمينات لهن، إذ لم يقم الاتحاد بتسديد اشتراكاتهن لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، على الرغم من استمراره طوال فترة عملهن لديه، في اقتطاع مبالغ التأمينات من رواتبهن الشهرية الضئيلة..

وهكذا لم يبق أمامهن إلا القضاء، فلجأن إليه..

القضاء يحكم.. والاتحاد يرفض التنفيذ

بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٧ تقدم وكيل العاملات باستدعاء دعوى ضد رئيسة الاتحاد النسائي إلى محكمة صلح العمل، مبيناً فيه جميع تفاصيل وملابسات القضية.. وطلب من مقام المحكمة:

١- إلزام الجهة المدعى عليها بتثبيت العاملات المدعيات لديها من تاريخ مباشرتهن العمل، واعتبار عقودهن غير محددة المدة، وتسديد الاشتراكات المترتبة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

٢- إلزام الجهة المدعى عليها بأن تدفع للعاملات الزيادات الطارئة على الأجور والتعويضات والمنح المتممة للأجر، وبدل العطل والإجازات وساعات العمل الإضافي وبدل الأعياد.

٣- تضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف.

بالاستناد إلى الوقائع السابقة جاء رد المحكمة إيجابياً، وقد تأكدت المحكمة من صحة الخصومة والتمثيل أصولاً عملاً بأحكام المادة /١٦/ من قانون أصول المحاكمات، وبعد الإطلاع على استدعاء الدعاوى الفردية وكافة الوثائق المبرزة في كل منها، ولاسيما عقود العمل المنظمة مع الجهة المدعية بالتواريخ المثبتة، والإقرارات الصادرة عن الجهة المدعى عليها التي تفيد بأن المدعيات باشرن العمل لديها بالتواريخ المحددة حيث بقين على رأس عملهن حتى تاريخ الصرف، وبما أن الجهة المدعى عليها لم تحضر الدعوى رغم تبلغها أصولاً ولم تبد بأي دفع، وأن الاجتهاد القضائي مستقر على أن تجديد العقد لعدة مرات يقلب العقد إلى عقد غير محدد المدة، ويستفيد العامل من مزايا العمال الدائمين ومن فروق الأجور والتعويضات حسب (قرار نقض /٤٣٧/ أساس عمالي /٥٢٣/ تاريخ ١٩٧٧/٣/١٤).

وبعد أن أصبحت الدعوى جاهزة للفصل، قررت المحكمة إلزام الجهة المدعى عليها بتثبيت العاملات لديها، كل منهن حسب تاريخ مباشرتها العمل، وتسجيلهن لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتسديد الاشتراكات عنها أصولاً عن فترة خدمتها، مع مراعاة الزيادات الطارئة على الأجور خلال فترة عمل المدعية والعلاوات.

القرار صدر وجاهياً بحق الجهة المدعى عليها وكان قابلاً للاستئناف، فاستأنف الاتحاد، لكن محكمة الاستئناف (السابعة) قبلت الاستئناف شكلاً وردته موضوعاً بقرار مبرم..

بيد أن رئيسة الاتحاد العام السابق سعاد بكور رفضت تنفيذ الحكم ولم تعبأ به، وبقيت على موقفها لحين إزاحتها عن رئاسة الاتحاد، حينها التجأت العاملات إلى الرئيسة الجديدة ماجدة قطيط بعد استلامها منصبها، وكلهن أمل أن يعدن إلى عملهن..

التعنت يستمر

رد الرئيسة الجديدة كان صاعقاً أكثر من سابقتها، حيث رفضت الامتثال لقرار المحكمة دون وجه حق ودون ذكر الأسباب، فقامت العاملات بمطالبة الاتحاد بتنفيذ الحكم بملف تنفيذي، يستند لقرارات محكمة صلح العام بدمشق ذات الصلة، والتي اكتسبت قرارات الحكم الصادرة عنها الدرجة القطعية أمام محكمة الاستئناف المدنية السابعة بدمشق. إلا أن الجهة المدعى عليها استمرت بتعنتها بعدم تنفيذ الحكم وقرار رئيس التنفيذ.

فاضطرت العاملات عن طريق وكيلهن القانوني إلى إرسال إنذار عن طريق الكاتب بالعدل لتنفيذ الحكم المشار إليه آنفاً، وقرار رئيس التنفيذ..

ولكن الجهة المدعى عليها ظنت أنها فوق القانون واستمرت بتعنتها وجبروتها، ومازالت مصرة على عدم تنفيذ هذا الحكم القضائي حتى الآن.

وبناء عليه، قامت العاملات برفع دعوى أمام النيابة العامة يطالبن فيها ملاحقة الجهة المدعى عليها بجرم إساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفية، وذلك حسب المادة /٣٦١/ من قانون العقوبات والتي تنص: «كل موظف يستعمل سلطته أو نفوذه مباشرة أو غير مباشرة ليعوق أو يؤخر تطبيق القوانين أو الأنظمة وجباية الرسوم أو الضرائب أو تنفيذ قرار قضائي أو مذكرة قضائية أو أي أمر صادر عن السلطة ذات الصلاحية يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين».

والسؤال: إذا كان بعض المتنفذين والمتسلطين في الإدارات، يصرون على رفض تنفيذ قرارات وأحكام قضائية مبرمة عن سبق الإصرار، ويصرحون علناً أنهم فوق القانون.. فما عسى المواطن يفعل حينها؟ هل يبادر لأخذ حقه بيده؟ هل يلجأ لقطاع الطرق؟ لأعداء البلاد؟ للشيطان؟؟

القضية برسم القيادة السياسية

■■

معركة التشريع في ضوء المتغيرات!!

◄ نزار عادلة

قبل تبني اقتصاد السوق الاجتماعي كانت التشريعات في سورية تسير باتجاه تطوري نحو الاشتراكية. ولكن بعد الانفتاح الاقتصادي، وتحرير التبادل التجاري، وتبني الليبرالية قامت الحكومة بإعادة صياغة تشريعات عديدة تتعلق بالقطاع العام وسوق العمل، وكل ذلك شكّل تحدياً للاقتصاد السوري ولسوق العمل، وهو ما انعكس على الطبقة العاملة والحركة النقابية التي تجد نفسها الآن في ظروف تستلزم العمل الشاق والتفاني للحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة.

تدور في سورية الآن معركة حول التشريع، بدأت مع مشروع تعديل قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩ الذي أعد في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع البنك الدولي وبتوصياته، وهو القضية الأكثر راهنية التي انشغلت بها الطبقة العاملة وقياداتها النقابية لأكثر من عامين، وذلك لحساسية هذا القانون وانعكاساته على علاقات العمل، وكونه يمس حياة وعمل واستقرار شريحة هامة من الطبقة العاملة السورية.

التعديلات المقترحة جاءت تحت يافطة تشجيع الاستثمار لتضرب مكاسب تحققت منذ أكثر من /٥٠/ عاماً، ولا حاجة الآن لتكرار المواد التي اقترحت الوزارة تعديلها، ولكن بعد اجتماعات ومداولات ومناقشات واقتراحات واحتجاجات، تمَّ الاتفاق بين الاتحاد العام لنقابات العمال ووزارة الشؤون على «تسوية» -لا أقول بين حقين أو مصلحتين- لإصداره، حيث سيصدر خلال أيام.

المعركة الأخرى دارت حول قانون التأمينات الاجتماعية أيضاً، حيث اتجهت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتشكيل لجنة لوضع مشروع لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية. وكانت النية والاتجاهات تتجه نحو تخفيض رسوم الاشتراك التأمينية.

وعلمنا بأن الاتحاد العام وجه مذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية يطلب إيقاف هذه التعديلات وأوقفت فعلاً.

وهناك سجال وحوار دائم حول التشريعات:

الفريق الحكومي الاقتصادي يؤكد على ضرورة تطوير القوانين وتحديثها بشكل يتلاءم والعولمة والليبرالية والانتقاص من الحقوق المكتسبة.

الحركة النقابية تؤكد على عدم الانتقاص من الحقوق وترفع المذكرات وتطالب.

وفي فصل آخر من المعركة التشريعية الدائرة: نصَّ القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥/ لعام ٢٠٠٤ في مادته رقم /٤/ على الأجر الثابت والمتحول، وأوكل للنظام الداخلي تحديده آلية ترفيع.

في حين بيَّن الاتحاد العام لنقابات العمال أن الأجر المتحول ليس تعويضاً وليس حافزاً، بل هو جزء من الأجر، حيث يتألف أجر الشريحة العمالية في مرفأي طرطوس واللاذقية من أجر ثابت ومتحول.

وقد أكدَّ حسين أحمد عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال:

المشكلة قائمة منذ أكثر من عامين بين عمال مرفأ اللاذقية والجهاز المركزي للرقابة المالية والتأمينات الاجتماعية، فالتأمينات الاجتماعية تقرُّ بحقوق هؤلاء العمال، وهم يدفعون تأمينات عن الأجر الثابت والمتحول، ولكن الجهاز المركزي للرقابة المالية يرفض الاعتراف بحقوقهم لأسباب لا نعرفها، رغم كل المذكرات والمناشدات التي قام بها اتحاد العمال مع الجهاز المركزي، ورغم توجيه رئيس مجلس الوزراء المسطر على كتاب الاتحاد العام بتسوية أوضاع هؤلاء العمال، بحيث لا يكون هناك أي انتقاص لحقوقهم ومكاسبهم... رغم كل ذلك مازال الجهاز المركزي مصراً على عدم إنصاف العمال ومنحهم الراتب التقاعدي المستحق.

ولكن ألم تعلموا ما هي حجة الجهاز المركزي في ذلك؟

يقول إنه لا يمكن منح رواتب تقاعدية أكبر من سقف الفئة الأولى، وهنا نتساءل: أين كان الجهاز المركزي عندما كانت تقتطع من جهد العامل وتعبه وعرقه الاشتراكات كافة على أساس كامل الأجر الثابت والمتحول، وهل من حق الجهاز أن ينقض العقد الموقع بين مؤسسة التأمينات والعامل بعد أكثر من /٢٥/ عاماً.

وتساءل حسين أحمد: من ينصف هؤلاء العمال؟ وهل الجهاز المركزي للرقابة المالية لديه صلاحيات أكبر من رئيس الوزراء.

وختم حديثه بالقول: باسم الاتحاد العام لنقابات العمال نناشد رئيس الوزراء إنصاف هؤلاء العمال ومنحهم رواتبهم التقاعدية بعد أن أفنوا عمرهم في خدمة الوطن.

■■

إبراهيم حسين في مؤتمر نقابة المحامين السوريين:

يجب الإسراع بتفعيل قانون الجنسية

لا يختلف اثنان أن مهنة المحاماة واحدة من أعرق المهن في تاريخ البشرية، ولأنها كذلك فقد أحاطت القوانين المسلكية أبناء هذه المهنة بجملة من القيود التي تكفل عدم انحرافهم عن قيمها ومبادئها، بعد أن كفلت لهم بالمقابل حصانة تقيهم من أي تعسف، وبعد أن وفرت لهم ضمانات تجعلهم قادرين على أداء رسالة المهنة السامية بشرف ونزاهة.

ففي فرع الحسكة يمر المحامون بظرف قاس جداً، وإن لم يتم تداركه فإن آثاره ستصيب كافة الفروع، خاصة بعد الزيادة الملحوظة في طلبات النقل إلى بقية الفروع، ولعل أهم أسبابه المرسوم /٤٩/ المتعلق بعقارات المناطق الحدودية، والكل يعلم أن محافظة الحسكة المشهورة باتساعها قد اعتبرت بأكملها منطقة حدودية!!

إن هذا المرسوم قد أضاف إلى نقمة الجفاف نقمة أخرى أشد وأمضى!! وأصاب الحياة الاقتصادية بشلل، الأمر الذي قضى على العديد من المهن وأبرزها المحاماة، فالمحامون في مدينة القامشلي وحدها يقارب عددهم /٣٠٠/ محام كانوا يسجلون في محكمة الصلح المدني زهاء الخمسمائة دعوى في الشهر الواحد، وبعد المرسوم أصبح العدد أقل من خمس عشرة دعوى بالشهر؟؟ إن هذا سيعرضهم لخوض غمار المهنة دون التقيد بآدابها وقيمها، ويفسد بالتالي جسدنا النقابي وينخر فيه، عدا أن ٨٠ ٪ منهم لن يتمكنوا من تأمين الحد الأدنى من الدعاوى المطلوبة لتثبيت الممارسة.

يجب إعادة النظر بهذا المرسوم ومراجعته وإجراء تغييرات جوهرية فيه، والإسراع في تعديله أو إلغائه لأنه مخالف للدستور، ولن تنفع أبداً عمليات التجميل في إجراءاته التطبيقية، والسؤال المهم: ماذا فعل مجلس نقابة المحامين بهذا الخصوص؟

ومن باب الحرص على تماسك جسدنا الواحد فإنني أتمنى من مؤتمرنا هذا أن يتبنى توصية مفادها: كفى، فالمجردون من الجنسية السورية من أكراد مواطني محافظة الحسكة من حقهم أن ينالوا هويتهم الوطنية، بعد قرابة خمسة عقود من الحرمان.

والحل السهل والقانوني لهذه المعضلة المقيتة يكمن في تفعيل قانون الجنسية الموضوع على الرف منذ سنين طويلة، وبهذا الإجراء، وبغيره من الإجراءات التي تكفل إزالة أي وضع استثنائي لمحافظة الحسكة وسكانها، سنزيل عن لوحة الوطن الجميلة بعض «الغباشة» التي تؤلم كل محب ومخلص.



إنني باسم محامي المحافظة أطالب بما يلي:

أولاً أن تبقى القرارات المسلكية قرارات سرية

ثانياً: إحداث محكمة استئناف بمدينة القامشلي، بعد وعود وزير العدل التي ذهبت أدراج الرياح، إضافة إلى التأخر غير المبرر في افتتاح القصر العدلي بالقامشلي، علماً أنه جاهز كبناء منذ أكثر من سنة.

ثالثاً: قبل عدة سنوات وفي أحد مؤتمراتنا النقابية، طالبنا مدير إدارة القضاء العسكري بتخصيص غرفة للمحامين في دائرة قاضي الفرد بالقامشلي، و لبى الطلب مشكوراً خلال /٤٨/ ساعة، غير أننا نعاني منذ أقل من سنة من إشغال عناصر الدائرة للغرفة ولهذا نلتمس من اللواء التدخل لمعالجة الموضوع.

■■

مدير معهد فوق القانون

نقدم لقراء قاسيون، ولمن يهمه الأمر من المسؤولين على ندرتهم، هذه القضية البسيطة في شكلها، الخطيرة في مضمونها، ليتبينوا مقدار التسلط الذي يمارسه الكثير من المدراء على العمال، مستقوين بجهات أخرى تناصرهم سواء أكانوا ظالمين أو مظلومين..

فقد رفع رئيس اللجنة النقابية الخامسة في دائرة زراعة تدمر كتاباً إلى رئيس اتحاد عمال محافظة حمص، يشكو فيه سلوك مدير معهد شؤون البادية والتصحر في تدمر، وخاصةً في علاقته مع بعض العاملين، ومما جاء في الكتاب:

«نتيجة الممارسات التي يقوم بها السيد مدير معهد شؤون البادية والتصحر في تدمر مع العمال المتواجدين في المعهد، قامت اللجنة النقابية الخامسة بالاجتماع مع العاملين ومع السيد مدير المعهد، حيث لم نأخذ أية جدوى من الاجتماعات واللقاءات لعدم تعاونه مع التنظيم النقابي، بل وأكثر من ذلك، يقوم السيد مدير المعهد بتصيد كل عامل بشكل مزاجي، وخاصةً العمال الذين يشكون من تصرفاته. وما يدعو للاستغراب هو الصلاحية الممنوحة لهذا المدير، حيث يقوم برفع غياب عاملة في يوم عطلة رسمية، ويقوم بتنظيم مشروع قرار يصادق عليه محافظ حمص بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٥، بحق العاملة (الغائبة)، رغم أن اليوم الذي يزعم المدير أنها كانت غائبة فيه يصادف عيد الفصح..

يرجى منكم المتابعة ومراسلة الجهات المعنية لردع ظلم وتسلط وهيمنة مدير المعهد على العاملين المتواجدين معه، ومساءلته عن عدم اكتراثه بالتنظيم النقابي، ومخالفته لقانون العاملين بالدولة..».

طبعاً ..لم يثمر هذا الكتاب عن أية جدوى..

وعليه، رفعت العاملة المعنية بالأمر تظلماً لمحافظ حمص، لمشاركته المدير في ظلمها، مبينة له حقيقة الأمر، ولكن دون جدوى أيضاً...

فما يمكن للعامل السوري أن يفعل في هذه الظروف والأجواء التي تطغى على عمله؟؟

سؤال برسم الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية ونقابات العمال..

■■

الشيوعيون القدامى يحيّون الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين

كرّم الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين عدداً من الرفاق القدامى.. وقد ألقى بعضهم كلمات حيّت الاجتماع، ودعت إلى تسريع عملية توحيد الشيوعيين..

الرفيق فهد درة:
أحيي فيكم إصراركم على النضال والسير في طريق الوحدة

عضو المكتب السياسي السابق الرفيق فهد درة، بعث برسالة إلى الاجتماع اعتذر فيها عن عدم تمكنه من الحضور لأسباب صحية، وجاء بالرسالة:

الرفاق الأعزاء العاملون من أجل استعادة الوحدة في صفوف الشيوعيين السوريين، والمجتمعون في لقائكم الثامن، أحييكم من كل قلبي وأحيي كل الرفاق الذين يعملون في هذا الاتجاه، سواء كانوا موجودين بينكم أو خارج تنظيمكم، لأنني مقتنع أن الذين يطمحون لتحقيق هذا الهدف الوطني والطبقي والأممي النبيل موجودون في كل التنظيمات القائمة، وخارج هذه التنظيمات أيضاً، وكلهم يطمحون للعودة إلى حزب شيوعي موحد. وعندما نقول «شيوعي»، نعني حزباً يستند إلى الماركسية اللينينية في نشاطه وعمله الجماهيري، بل وأكثر من ذلك، في بذل الجهود بشكل مكثف وعميق بالتعاون مع بعضنا بعضاً ليس لتوجيه النقد فحسب، وإنما الأهم، لطرح الحلول العملية البديلة التي تساعد على تحسين الوضع المعاشي للجماهير، وبالتالي تقوية صفوف الحزب، وتحسين التحالف بين القوى الوطنية والتقدمية وتصليب الوضع الداخلي أكثر فأكثر، ولكن التلطي خلف «المبدئية الماركسية» كما يقول البعض، ما هو إلا ستار لعدم التوجه نحو الوحدة، والإبقاء على المكاسب الشخصية، وهذا بعيد كل البعد عن الماركسية اللينينية.

أيها الرفاق: لقد فهم البعض من تطهير الحزب بشكل دائم، تطهيره من العناصر الشيوعية الصلبة والمخلصة، وذلك بالاستناد إلى قلة من الانتهازيين أو الذين لهم ارتباطات بعيدة عن الحزب، وهذا ما أدى إلى الظلم الفاحش الذي وقع بي وبغيري أيضاً، من الكوادر الشيوعية، وهذا الظلم الفاحش لم، ولن يستطيع أن يبعدني عن العمل من أجل الوطن والحزب، وعن البحث عن حلول، وإذا لم أستطع المساهمة بشكل رسمي، فذلك عائد لأمور صحية خارج إرادتي، وإني لأعود وأحييكم، وأحيي فيكم إصراركم على السير والنضال في طريق الوحدة، وأرجو منكم المثابرة وطول النفس والتواضع والاستماع إلى الرفاق الآخرين واستعمال لغة الحوار بدل العداوات للوصول إلى هذا الهدف.. وأقول للجميع: ارجعوا إلى عقولكم ووجدانكم وتاريخكم الذي قدم خلاله آلاف الشيوعيين وعائلاتهم التضحيات وتحمّلوا العذاب والتجنّي، وتنازلوا عن غروركم ومكاسبكم الآنية، واعملوا من أجل الوحدة لتعزيز قدرتكم على التأثير في الوطن وفي الشعب، والتفكير جدياً بالحلول المعقولة التي ترفض القبول بانعدام الآفاق، فالشيوعي الحقيقي هو الذي يستنبط الحلول من خلال الالتصاق بالجماهير والتعلم منها والتعرف على قضاياها والتفكير الدائم بذلك..

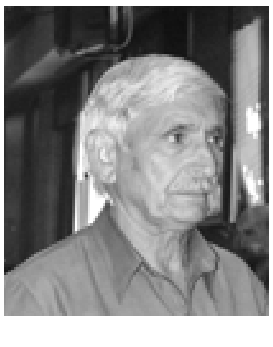
في أحد اجتماعاتنا الحزبية الموسعة قال الرفيق يوسف فيصل: لكي يتوسع الحزب عليكم بالتفكير بذلك ليلاً ونهاراً أثناء النوم واليقظة، أثناء الراحة والعمل، فيا أيها الرفاق الأعزاء، يا رفاقي الشيوعيين في كل مكان، أتوجه بتحياتي القلبية لكم، وأدعوكم أينما كنتم للانخراط في صفوف العمل من أجل الوحدة، وأتمنى للقائكم النجاح والتغلب على الصعوبات..

إنني مقتنع بأن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين هي أفضل إطار لتوحيد الشيوعيين جميعاً..

أتمنى لاجتماعكم النجاح.. ولكم تحياتي الرفاقية.

■■

الرفيق عبد المجيد درويش:
مبادرة مخلصة وجادة لجمع شمل الشيوعيين



وألقى الرفيق عبد المجيد درويش، عقب تكريمه، كلمة مؤثرة، جاء فيها:

أيها الرفاق الأعزاء:

لا يسعني قبل كل شيء، إلا أن أحيي جميع الحاضرين في الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين.. كما أتمنى أن تتكرر هذه اللقاءات بين جميع الفصائل، وأن تقربنا من الهدف المنشود، ألا وهو وحدة الشيوعيين المخلصين في حزب واحد لكي يستطيع الشيوعيون استعادة دورهم في بناء هذا الوطن وتحقيق أماني جميع الكادحين في حياة سعيدة ووطن حر.

انتسبت للحزب الشيوعي السوري بعد زوال ديكتاتورية الشيشكلي عام ١٩٥٤ وعودة الحريات للشعب، وبعد أن كتبت بعض الجرائد الوطنية شروط العضوية في الحزب الشيوعي السوري، ومن هذه الجرائد (الطليعة والصرخة)، وكنت حينذاك طالباً في الصف الثامن في إحدى مدارس دمشق..

قمت بنشاط حزبي وحدي ودون أن تكون لي صلة تنظيمية مع الحزب، فشكلت /٩/ فرق حزبية أثناء العطلة الصيفية في قرى الجزيرة، ومنها قريتان عربيتان، وبعد ذلك قدم إلي الرفيق أبو جهاد وشكرني على هذا العمل، وهكذا أصبحت شيوعياً، وأصبحت علاقتي التنظيمية مع الحزب طبيعية.

ناضلت في الحزب بشكل عنيد دفاعاً عن الفلاحين ضد أقرب الناس لي (والدي وأعمامي وجميع أهلي الملاكين)، وقد أذاعت أنباء إحدى هذه المعارك وقتها، إذاعة ألمانيا الديمقراطية.

كنت حينذاك أرى في أي شيوعي القداسة والإخلاص، ولكن الحياة أكدت عدم دقة ذلك تماماً، فعندما وصل بعض أشباه الأميين إلى المراكز المسؤولة في قيادة منظمة الجزيرة وبدؤوا بالدفاع عن مكاسبهم عبر تصفيتهم لعشرات الكوادر المخلصة من الأكراد والعرب والسريان، كل ذلك كان سبباً لانقسام المنظمة مما أدى إلى ترك الكثير من الرفاق للتنظيم بعد أن خابت آمالهم، وكنت أحدهم..

لكن لم تتضعضع ثقتي بصحة نظرية الماركسية اللينينية وبعدالة النظام الاشتراكي التي مازلت أدافع عنها بقوة.

لقد تألمت كثيراً لسلسلة الانشقاقات التي تعرض لها حزبنا، فأضعفته، وعزلته عن جماهيره.

في يوم من الأيام قبل سنوات، جاءني رمو شيخو وأراد أن يجرني لتنظيم شيوعي جديد باسم الكادر اللينيني على أن أكون أحد قيادييه، فرددته خائباً، وأدنت عمله.

لقد رأيت في ميثاق شرف الشيوعيين ونشاط اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين مبادرة مخلصة جديدة وجادة في طروحاتها من أجل لمّ شمل الشيوعيين في حزب واحد يتمكن من العودة إلى جماهيره والنضال في سبيل مطالبها.

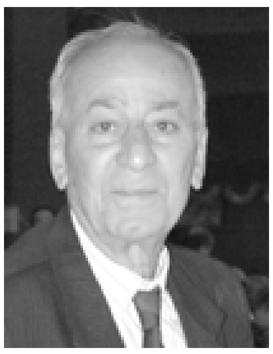
سررت كثيراً للتقارب والحوار بين فريقي قاسيون والنور، والتي ظهرت في احتفالات جماهيرية مشتركة، وآمل أن تتطور مستقبلاً هذه العلاقة إلى تنظيم واحد مشترك ليتمكن الحزب الموحد من لعب دور وظيفي في حياة البلاد وتجاه الشعب والوطن.

أحيي هذا الاجتماع، وأتمنى لأعماله النجاح والوصول إلى حلول مبدئية يلتف حولها جميع الشيوعيين السوريين من المنظمين والتاركين، وأتقدم بهذه المناسبة بالشكر للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين لدعوتي لهذا الاجتماع وتكريمي كرفيق قديم لعب في يوم من الأيام دوراً متواضعاً في نشاط الحزب وتطوره.

وشكراً لإصغائكم.

■■

الرفيق خالد حمامي:
علينا تجاوز التشتت قبل أن تتجاوزنا الأحداث



وألقى الرفيق خالد حمامي بعد تكريمه كلمة جاء فيها:

أيها الحضور الكريم.. رفيقات ورفاق وأصدقاء.. مرحباً بكم..

اسمحوا لي في البداية أن أعبر باسمي وباسم الرفاق المكرمين عن جزيل الشكر للرفاق في قيادة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على تكريمنا -نحن الرفاق القدامى-.

واسمحوا لي أنا المحسوب على (فصيل النور)، ولا أنسى ذكر الحزب الشيوعي السوري (فصيل صوت الشعب)، أن أعبر عن أسفي لأنني لا أجد مهرباً من استخدام كلمة فصيل مع ما يميز كل فصيل عن الآخر بإضافة اسم الجريدة التي يصدرها، فهذا واقعنا الذي يجب علينا أن نتجاوزه.

صحيح أنني خارج دائرة الفعل، ولكنني أعيش معكم وبينكم وأعد عليكم أنفاسكم، واقف على مسافة واحدة من جميع الرفاق الذين قضوا منهم والذين مازالوا يقارعون الخطوب مقدراً تضحياتهم. ولطالما تمنيت أن أراهم موحدين تحت راية حزب واحد يسوده الوفاء للفكر الماركسي اللينيني ووحدة الإرادة والعمل.

وأتساءل إلى متى وواسطة العقد تجمعنا، فالكل يبدي الحرص على الوطن ويقف بكامل الاستعداد للزود عن حياضه وتحرير الجولان المحتل.

والكل يبدي الحرص على حقوق الكادحين التي تتعرض للتآكل أكثر مما تآكلت عبر السنين. وأخص بالذكر الأجور فلا مجال الآن لاستعراض القضايا الأخرى.

وهنا لا تصح المقارنة بين عامين متجاورين أو ثلاثة. يجب العودة إلى أربعين سنة مضت لنجد أن القيمة الفعلية للأجور برغم الزيادات التي طرأت عليها اسمياً قد هبطت إلى ٢٠٪ مما كانت عليه، إن لم يكن أقل.

هذا وحده يكفي لندرك حجم المعاناة التي يشكو منها الكادحون، خصوصاً عندما يترافق ذلك مع مظاهر الترف التي يتباهى بها المترفون.

فهل يكفي أن ندرك هذه الأمور ونتحدث عنها في الصحافة ونقف عاجزين عن الفعل؟ لا أظن ذلك. ففي زحمة الأسباب التي تحول بيننا وبين الفعل، هناك سبب نحن صنعناه، وهو حالة التشتت التي نعيشها والتي علينا أن نتجاوزها قبل أن تتجاوزنا الأحداث.

وفي الختام أتوجه إلى جميع الحريصين على القضية الوطنية إذا كانوا يعتبرون أن الكادحين هم عماد الوطن، أن يحسبوا حساب يوم يقول الكادحون فيه: ردوا علينا قوت يومنا، فالوطن له رب يحميه.

وشكراً لكم..

■■

عدي الزيدي:
أقول للشيوعيين السوريين اتحدوا.. لأن العراق بحاجة إلى وحدتكم!!



«إن دعوتي إلى الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين، يدل بشكل واضح على أن قضية منتظر الزيدي لم تُنسَ، على الرغم من أن كافة المحطات والوسائل الإعلامية العربية والعالمية، وحتى العراقية، رمت قضية منتظر الزيدي وراءها، ومن بينها محطة (البغدادية) التي كان منتظر يعمل بها»..

بهذه الكلمات، ختم عدي الزيدي لقاءنا معه على هامش الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين.

وأوضح عدي الزيدي أن قضية منتظر الزيدي هي قضية كل أحرار العالم، وكل حر لا يرضى أن تحتل بلاده وتسبى نساؤه وييتّم أطفاله ويُقتل رجاله، من هذا المنطلق جاءت عملية منتظر، الذي حكم عليه ثلاث سنوات بداية ثم خفضت لسنة واحدة، فما فعله كان رغبة وأمنية في قلب كل عربي وعراقي شريف، لكن جرأة منتظر كانت أكثر من سواه، وأتيحت له الفرصة.

منتظر كان في قلب الحدث دائماً، فهو أول من كتب بجرأة عن حادثة اغتصاب عبير الجنابيل، ورأى بعينه العراقيين يقتلون في كل يوم، والجوامع تهدم ،وحضارة بلاد الرافدين تسرق وتباع في إسرائيل، لكنه لم يقل لي أنه ينوي القيام بذلك، رغم أنه كان يجلس معي قبل ذهابه للمؤتمر الصحفي، والحمد لله أنه فعلها ولطم ذلك الطاغية بفردة حذائه.

بعد اعتقاله، ظل منتظر متابعاً للأحداث، كما ظل متحمساً لمعرفة ردود فعل العالم على ما قام به، وفي آخر زيارة قمت بها إلى السجن حملت له أكثر من /٥٠/ جريدة، ومن بينها جريدة قاسيون، التي وضعتها بمنتصف الجرائد الأخرى، وكانت الأصغر قياساً من سواها، وعندما وصلت إليه قام آمر السجن بتفتيش الجرائد، وعندها قام بتمزيق جريدة قاسيون وقرر إدخال ٤٩ جريدة إلى منتظر، وحاولت جمع الجريدة وأخذها لكنه منعني ووضعها في سلة المهملات، وعندما سألته عن سبب تمزيقها قال: «إنها جريدة الكفر والإلحاد»، علماً أن جريدة الحزب الشيوعي العراقي يسمح بدخولها إلى السجن!.

فالحكومة العراقية ومن ورائها الاحتلال الأمريكي يريدون نزع قضية منتظر من بعدها التحرري الوطني، من خلال قولهم إن من دفع منتظر للقيام بهذا العمل هو المخابرات السورية، ثم حزب الله، فهم لا يريدون أن يكون لقضية منتظر شرعية وطنية، وخير مثال على ذلك ما قاله رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي: «إن من بعث منتظر الزيدي هو أحد السفاحين».

القوات العراقية قامت بتعذيب منتظر لمدة ثلاثة أشهر متواصلة، حتى أنه عندما دخل إلى المحكمة قال للقاضي: «حضرة القاضي أنا حتى الآن أسحق بالكهرباء»، وذلك من قبل الحرس الشخصي للمالكي، ومن قبل قائد لواء بغداد عماد الزهيري، وقد قمنا برفع دعاوى على هؤلاء داخل العراق وخارجه، لكن لا الدعاوى المقدمة للمحاكم العراقية تحركت، ولا الدعاوى المقدمة في الخارج، وكأن لدى هؤلاء حصانة كبيرة حتى في الخارج. كما أنه سجن في زنزانة انفرادية لا تتجاوز مساحتها متراً مربعاً واحداً.

الشيوعية خسرت الكثير من أسهمها في العراق بعد دخول الشيوعيين بحكومة تحت الاحتلال، ففي العراق يوجد حزب شيوعي واحد متنفذ وهو ضمن السلطة العراقية، وهو مناف لمبدأ الشيوعية الأساسي، وهو مناوأة الاحتلال والرأسمالية والامبريالية، فهذا الحزب أتى إلى السلطة على ظهر الدبابة الأمريكية، وهذا ما لم يكن يصدق حتى في أحلام الكثيرين، كما أن الحزب الشيوعي العراقي لم يحصل على مقعدين في البرلمان إلا بعد دخوله ضمن لائحة الوفاق الوطني برئاسة إياد علاوي رئيس الوزراء السابق، ولم يحصل أيضاً على أي مقعد في انتخابات المحافظات الحالية على كامل الأراضي العراقية، فالعراقيون صعقوا بالحزب الشيوعي العراقي بعد دخوله في حكومة تحت الاحتلال وإضفائه الشرعية عليها، في حين أن الشيوعيين السوريين يبتعدون عنه ١٨٠ درجة، فالحزب الشيوعي العراقي شجب واستنكر ضرب الرئيس الأمريكي «الضيف»، لكن الشيوعيين السوريين كانوا مؤيدين وداعمين ومدافعين عما قام به منتظر، وهنا أقول للشيوعيين السوريين اتحدوا من أجل العراق، لأن العراق بحاجة إلى وحدتكم!!

يقولون إنه في عهد صدام تم خلال ٣٥ سنة قتل ٥٠٠ ألف من الشيعة، لكن الاحتلال العراقي قتل خلال خمسة أعوام ١,٥ مليون عراقي، وهناك ٦ ملايين يتيم، يعادل عددهم مجموع سكان أربع دول خليجية إذا ما استثنينا السعودية، وأكثر من مليون أرملة، بالإضافة إلى ملايين المشردين والمهجرين من العراقيين في مختلف الدول العربية ودول العالم، وجرى تدمير البنى التحتية.. هذه هي أرقام الحكومة بالطبع، التي تخفي نصف الحقيقة إن لم نقل أكثر، فالعدد الحقيقي مضاعف بالتأكيد..

المقاومة العراقية الآن وطنية ونوعية بكل معنى الكلمة، لأنها تستهدف الأمريكيين فقط، وهي بريئة من دم الأبرياء والمدنيين، وتعتمد في تكتيكها الآن قتال الشوارع، وتترصد المحتل الأمريكي في كل العراق من شماله إلى جنوبه، وهذه المقاومة النوعية التي تشمل كافة الطوائف العراقية دون استثناء تكبد الاحتلال الأمريكي كل يوم عشرات القتلى والجرحى والمرضى النفسيين، لكن الأمريكيين بالطبع يخفون أعداد المصابين والخسائر، ويحاولون عبر الإعلام الخلط بين المقاومين الحقيقيين وبين عملائهم الذين يستهدفون الأبرياء لإحداث الفتنة والفرقة بين العراقيين.

■■

الرفيق سمير اسحق:
شيوعياً غداً اسمي



وألقى الرفيق الشاعر سمير اسحق، وهو أحد الرفاق القدامى الذين كرمهم الاجتماع، قصيدة عميقة المعاني قال فيها:

قرأت الحزب إنجيلا … فقادتني معانيه
إلى الإيمان بالآتي … ورحت النهج أمشيه
شيوعياً غدا اسمي … بنفح الطيب نزكيه
سقاني نهجه السامي … بأشعاري أغنيه
على الأوتار ألحاناً … ستخزي عين شانيه
عهود الظلم جزناها … بعهد السر نخفيه
رفاق الدرب كم قاسوا … من التشريد والتيه
بزنزانات أفراد … وتعذيب نعانيه
فكم منا شهيد طا … ح في سجن قضى فيه
على آثارهم سرنا … لحزب الشعب نبنيه
خلاف دَبّ لا يرجى … له الإصلاح ينهيه
ضعفنا إذ تمزقنا … أضعنا الحزب ماضيه
فهل من عودة تبني … عسى الجمهور يغنيه
بتوحيد فلا يبقى … صراع بين أهليه
رفاقي بلغوا كلاً … من الأقسام تأتيه
نعيد الوحدة الكبرى الـ.. … ...لتي كانت تجليه
يعود الحزب كالماضي … فقد يجني مراميه

■■

هديةُ ما قبل الامتحانات..



◄ ليس بيروتي

- «يمنع الطالب الناجح في البكالوريا من التقدم إلى المفاضلة العامة في العام الثاني في حالة الإعادة إلا عن طريق مفاضلة التعليم الموازي».
- «تعديل شروط القبول والمسابقات المرتبطة بالقبول في كلية هندسة العمارة».

هما قراران صدرا عن القائمين والمعنيين في مجلس التعليم العالي، وأهديا إلى الطلاب قبيل البدء بالامتحانات النهائية بأيام فقط. قراران كل منهما كفيل أن يحدث الارتباك والاضطراب لدى الطلبة، ويضعنا أمام تساؤلات كثيرة أهمها:

من هم هؤلاء المعنيون بإصدار مثل هذه القرارات، وما مقدار تأثرهم بها؟

إلام يرمي المعنيون من إصدار هذه القرارات؟ وما هي الحكمة من إصدارها في هذا التوقيت؟

كانت البداية مع إعلان وزارة التعليم العالي عفواً – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الاسم الجديد للوزارة الفاعلة) – عن تعديل المسابقة الخاصة بالقبول في كلية الهندسة المعمارية، حرصاً منها على اختيار نوعية أفضل من مهندسي العمارة في المستقبل، واعترافاً منها بفشل وعدم جدوى الأسلوب الحالي المعتمد المتمثل بامتحان الرسم. الآن على الطالب اجتياز امتحان الرسم مع الانتباه إلى أنه سيتم تغير الجرة، المجسم الاعتيادي المعتمد سابقاً، وامتحان أتمتة، بالإضافة إلى تثقيل لعلاماته في المرحلة الثانوية والمتعلقة بمواد لها علاقة بدراسته اللاحقة في هذه الكلية، مع الانتباه إلى أن الشرط الأخير غير مؤكد بعد، وهو مرهون بعدد الطلاب الذين سيتقدمون، وأيضا بحجم الاستيعاب الجامعي في هذه الكلية.

إن التنبه إلى الخلل الكائن في هذه المسابقات أمر جيد، ولكن الكارثة تكمن دائماً فيما بعد الاكتشاف، أي بأسلوب العلاج، فقد تناسى أصحاب هذا القرار مشكلة الواسطة التي تلعب الدور الأكبر بإقرار عدد الناجحين بنهاية هذه الامتحانات، وبالتالي، وبعد أخذ هذه الإجراءات الجديدة تزداد الكفاءة لدى الطلاب الناجحين، فهم مؤهلون لدخول هذه الكلية لحبهم للعمارة لذاتها، لا طمعا بلقب الهندسة كما يرى القيمون في الوزارة. ولعل الفائدة الحقيقية من هذه الخطوة تتجلى في تقليل عدد الطلاب في كلية هندسة العمارة الذين يتعرضون لمزاجية دكاترة الكلية في إنجاحهم وترسيبهم.

أما القرار الثاني، والذي أفاق عليه الطلاب جاء صبيحة اليوم التالي لإصدار مرسوم بدورة استثنائية للطلاب الجامعة المستفيدين لفرص الرسوب، وهو القرار القاضي بمنع الطالب الناجح والمعيد والذي سبق له وان سجل بإحدى الكليات بالعام السابق أن يتقدم إلى المفاضلة في العام الثاني إلا عن طريق مفاضلة التعليم الموازي. هذا القرار الحكيم فهو حكما يصب في مصلحة الطالب أولاً وأخيراً، ويدعمه في أخذ القرار المناسب إما بالإعادة وإما بالتسجيل بما يتناسب وعلاماته، إذ أن التسجيل في التعليم بات في متناول معظم الطلاب، ويدعمه التحسن المعيشي للبلد بشكل عام، وحالة الازدهار الاقتصادي والبحبوحة التي ينعم بها المواطنون يوما بعد يوم!!

مع العلم بأن التعليم الموازي منذ وجوده لم يوضع إلا لخدمة فئة قليلة جداً من أبناء المجتمع، وسعى بالعموم إلى الاستفادة من أموال هذه المجموعة بدل وضعها في الجامعات الخاصة، رغم أن الواقع يؤكد بأن التفوق والتحصيل العالي إن كان بالمرحلة الثانوية أو الجامعية هو من وسط أبناء الطبقة الفقيرة إن لم نقل المعدمة، ومن منا لا يذكر بأن الطالبة الأولى في الفرع الأدبي بمحافظة حلب العام الماضي هي ابنة منطقة نائية وترغب بان تكافأ بوصول الكهرباء إلى قريتها!!

يبقى السؤال بالنهاية كما في البداية: إلى أين ينبغي أن تصل الأمور بهذا البلد؟ وإلى متى يبقى المواطن عرضة لعبثية القرارات وفوضوية صدورها؟

بعد هذين القرارين نسأل: أما كان من الأجدى أن ينظر/ يراجع أصحاب القرار قانون الاستيعاب الجامعي الحالي ومحاولة تعديله أصلا من البداية، لا وضع عشرات جديدة تضاف إليه؟ أم أن الأهم هو الاستمرار بإصدار هذه القرارات فقط وإعطاؤها أرقاماً؟

سؤال نطرحه لكل معني باتخاذ القرار.. ونرجو الإجابة عليه، لا إغفاله أو التعامي عنه كما هي العادة..

■■

امتحانات «التربية» هذا العام..
الطلابُ والمعلمون وأولياءُ الأمور مُدانون حتّى تثبُتَ براءتهم!؟

◄ زهير مشعان



في سابقة هي الأولى من نوعها في سورية، وفي اجتماع رسمي وأمام الموجهين ورؤساء الدوائر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/٥/١٤، صرح السيد مدير التربية بدير الزور «رامي الضللي»، مخاطباً الأهالي، بما يلي:

«سوف أفشي لكم سراً في هذا العام، وحسب التعليمات، سيشارك فرع مكافحة الإرهاب في الامتحانات العامة».

بالطبع، فإن أولياء الطلبة استغربوا الأمر، وأصابتهم المفاجأة!! وقد توجهوا للسيد وزير التربية عبر موقع قاسيون يستفسرون عن هذا التوجيه الفريد من نوعه والذي شكل حالة من الرعب والخوف لديهم ولدى أبنائهم. وسرعان ما اتضحت الأمور (نسبياً)، فقد أصدرت وزارة التربية ما يسمى بتعليمات التفتيش الوقائي، حيث سمحت لرئيس المركز الامتحاني بإجراء تفتيش وقائي للطلبة المتقدمين لامتحان الشهادة الثانوية في اليوم الأول للامتحان داخل حرم المركز وقبل دخولهم إلى قاعات الامتحان، من خلال لجنة يكلفها من رؤساء قاعات المركز نفسه، وذلك حرصاً على حسن سير الامتحانات العامة.

وهنا يجب أن نؤكد أن تنظيم وضبط العملية التعليمية مطلوب، لكن بأسلوب تربوي مدروس، وليس بهذا الشكل المبني على الشك المسبق، فتجاهل أسباب التراجع في العملية التعليمية وحصرها بالامتحانات، أمر فيه تسطيح للمسألة، والقضية تتطلب إعادة النظر في سياستنا التعليمية كلها وبالقائمين عليها، ومحاسبة المسؤولين عنها لا الخروج بقرارات وتعاميم الجميع يعلم أن الفساد سرعان ما سينخرها..

تراجع مستمر

من يتابع العملية التربوية والتعليمية في السنوات الأخيرة بكافة مراحلها، من الروضة حتّى التعليم الجامعي، يجد أنها تسير من سيء إلى أسوأ، ويجري التراجع عن كثير من المكتسبات بسبب السياسة التعليمية المطبقة، والتي تدفع باتجاه الخصخصة، ووضع العراقيل، وإغلاق فرص التعليم أمام أبناء المواطنين الفقراء من عمال وفلاحين وسائر الكادحين، وبالتالي لا يستطيع متابعتها إلا أبناء من يملكون الذهب والفضة، وأبناء الفاسدين والمفسدين!!

ولنبدأ بالروضات التي أصبح الترخيص فيها يمنح لمن هب ودب ممن يملكون المال ويريدون استثماره، فالروضة من المشاريع المربحة جداً، إضافةً لما يقدم لها من إعفاءات واستثناءات، وأما برامجها والإعلان عنها فيدغدغ مشاعر البسطاء من المواطنين، والمجال لا يتسع للخوض في التفاصيل التي تكثر فيها شياطين الجشع والمتخلفين والمشوهين فكرياً في الغالب.

أما التعليم الابتدائي فقد انخفض فيه المستوى، وارتفعت نسب التسرب والأمية من خلال الإحصاءات الرسمية، وتحول الكثير من الطلاب إلى جامعي ونابشي نفايات وقمامة، وبائعي دخان وماسحي سيارات على المفارق، بل وأغلقت العشرات من مدارس البادية بسبب تشرد أهلها بعد رفع مستلزمات الإنتاج الزراعي من مازوت وسماد وغيرها، ناهيك عن انتشار الدروس الخصوصية بشكل كبير، والمناهج غير المدروسة والحافلة بالأخطاء العلمية والتاريخية والمطبعية، والتناقضات بين الكتب العلمية وما تطرحه عن الحياة البشرية وتطورها، وبين الكتب الدينية، ولا تجد ترابطاً بين المواد لأن كل لجنة تأليف تعمل منفصلة عن غيرها!!

أما التعليم الإعدادي والثانوي فتزيد فيه نسب التخلف والفساد، فالدروس الخصوصية، وخاصة لدى طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية، ترهق أولياء الأمور الفقراء وتدفعهم لبيع حتى ممتلكاتهم المنزلية، على حساب كرامتهم ومعيشتهم وأسرهم، على أمل أن يحصل أبناؤهم على مجموع يؤهلهم لمتابعة تحصيلهم الجامعي، الذي يتحطم على صخرة سياسة الاستيعاب ذات المجموع الذي يقارب العلامات التامة، والاستثناءات على حساب الآخرين، وما اخترع من مسميات كالتعليم الموازي ذي التكاليف العالية وغيره، وكلها تدفع باتجاه الجامعات الخاصة، وما فيها من فساد ورشوة وغش وتزوير.

إن أغلب جامعاتنا تفتقد إلى الكثير من وسائل العلم والبحث والإبداع المتطورة، ومنها مثلاً المخابر اللغوية والعلمية!! ويكفينا أن نأخذ جامعة المأمون مثالاً، وقد تناولتها قاسيون في مرات متعددة ملا زال طلابها يعانون ما يعانون!؟

وإذا وصلنا إلى مرحلة ما بعد التخرج بالنسبة لخريجي المعاهد التي ألغي أغلبها، وكذلك خريجي الجامعات، سنجد آخر ما اخترع هو الاختبار الوطني للغات والحاسوب لمن يريدون التقدم إلى المسابقات التي تضاءلت وباتت لذوي النفوذ والمحسوبية، ولمن يدفع أكثر، وحتى التسجيل بالدورات المخصصة لها خضع للابتزاز والمزاجية ونهب أموال المسجلين، بل بات الحصول على فرصة في المسابقات من الأحلام البعيدة المنال لمن يستحقّ، فبعض المسابقات تلغى، وبعضها مخصصة لمحافظة من أجل ما يسمى استقرار العملية التعليمية، فيحرم منها ذووها، ويكسبها ذوو النفوذ والوساطة والسطوة، ناهيك أن الأعداد المخصصة في كل مسابقة لا تتناسب مع الحاجة الفعلية. وعلى سبيل المثال مديرية التربية بدير الزور، يوجد فيها أربعة آلاف شاغر فقط لا غير!! ولا يجري العمل لسد هذا الشاغر رغم وجود الآلاف من الخريجين في كافة الاختصاصات، ويجري تطبيق برامج دون توفير الكادر اللازم لها، ومنها برامج اللغة الفرنسية!!

هذا غيض من فيض، وهو يتطلب إعادة النظر في سياستنا التعليمية كلها وبالقائمين عليها، ومحاسبة المسؤولين عنها لأنها تتنافى مع كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■■

أحــلام مخــادعــة!

◄ باسل شعبان

تمتلئ شوارعنا هذه الأيام بلوحات إعلانية تسبب الدهشة للجميع لقربها من الخيال، كونها تتحدث عن السفر إلى دبي، فمنذ سنتين كان الأمر يحتاج لمعاملات معقدة ووقوف بطوابير طويلة على أبواب السفارات، ونقود كثيرة مقابل أجرة بطاقة الطائرة، أما الآن فكل ما تحتاج إليه هو ٤٣٠٠ ل.س فقط!! فما الذي يحدث؟

ترى هل أحس أصحاب شركات الطيران فجأة بعذاب الضمير، وأرادوا أن يرسلوا أبناءهم المواطنين في رحلات ترفيهية إلى دبي (مدينة الأحلام) بتكلفة الرحلة فقط، أم أنهم قرؤوا قانون القيمة الزائدة لماركس ووجدوا أن الوقت قد حان لإيقاف الاستغلال ومساعدة الناس كي يعيشوا سعداء، أم هناك أمر آخر..

ولقناعتنا أن الاحتمالين الأولين هما ضرب من المستحيل، وأن (نجوم السما أقرب لنا)، لذلك فالسبب بالتأكيد يكمن في أمر آخر، وهو بسيط للغاية.. فهناك توقعات و تقديرات تقول إن عدد البطاقات المقطوعة من دبي إلى سورية (ذهاب فقط) تصل إلى نحو ٦٠٠٠٠ بطاقة، وهذه البطاقات تعود لأشخاص سرحوا من عملهم من السوريين العاملين في دبي (وقد سمحت لهم الحكومة الإماراتية بالبقاء في دبي دون فيزة عمل ريثما ينهون أمورهم هناك)، لذا عند انتهاء العام الدراسي هناك لن يبقى مبرر لبقائهم وبالتالي سوف يعودون إلى أوطانهم، وعلى هذا الأساس فهناك العديد من الرحلات القادمة من دبي إلى دمشق غاصة بالركاب وعائدة بخفي حنين.. فمن الأفضل لشركات الطيران أن تحل هذه الإشكالية باللجوء لقلوب الناس و دغدغة رغباتهم الدفينة بامتطاء متن الطائرة..

وجه السوء في هذه الرواية هو أن عدد العاطلين عن العمل سيزداد، وأن هؤلاء العائدين هم غالباً أصحاب كفاءات عالية أدت لقبولهم هناك قبل استفحال الأزمة، لذا سيزداد التنافس على فرص العمل القليلة أصلاً هنا..

من قال بأننا بعيدون عن الأزمة الاقتصادية العالمية .فهاهي موجة أخرى من عواصفها تضربنا، فهل نبقى نياماً ..أم يجب علينا أن نصحو على واقعنا الأليم لتدارك ما يمكن تداركه؟.

■■

الدراجات النارية..والضجيج

تعاني معظم مناطق وقرى وبلدات ريف دمشق وخاصة في الغوطة، من تعاظم ظاهرة انتشار الدراجات النارية، ولم تجد كل الإستجداءات والتوسلات والمطالب الأهليَة والمؤسسية ذات الصلة في الحد من هذه الظاهرة نتيجة تقاعس الكثير من الجهات التنفيذية في اتخاذ إجراءات حاسمة ورادعة.

ومازالت مناطق دوما وحرستا وعربين وغيرها تعاني أشد المعاناة من ضجيج هذه الدراجات ومن كثرة إزعاجاتها وحوادثها.

الأمر برمته لا يحتاج أكثر من حملة واسعة جدية تقوم بمصادرة هذه الدراجات (ومعظمها ليس نظامياً، ولايملك أصحابها أية أوراق ملكية أو مرورية تسمح لها بالسير في الشوارع السورية)، وإراحة المواطنين من ضوضائها ومن سوء سلوك معظم الذين يمتطونها من المراهقين واليافعين الذين لا يقدرون خطرها، وغالباً ما يقعون ضحية لها.

■■

حب الوطن

◄ د. مصباح غيبة - خاص قاسيون

استمعت مصادفة إلى طرف من حديث يدور بين فلاحتين وهما تعشبان الأرض.

قالت أم محمد: «كلنا نحب بلدنا. في حد ما يحب بلدو؟»

أجابت أم عابد: «آني ما حب بلدي لأنو بلدي ما حواني. أنا مني صغيرة ما شفت غير الفقر والهم والتعب والعذاب. لقمة العيش ماني ملحقتها. عليش أحب بلدي»؟.

صدمتني كلمات أم عابد لأن حب الوطن في اعتقادي من المسلمات التي لا مجال للنقاش حولها. إلا أن هذه الكلمات وما حوته من مضامين أجبرتني على التفكير والتمعن بها، وساقني تفكيري إلى مراجعة ظروف حياة هاتين الامرأتين. فأم محمد تعيش مع أولادها وزوجها الناطور في إحدى المزارع في البيت المخصص له في المزرعة. وهو مسكن متواضع، ولكن يتوفر فيه الماء والكهرباء والتدفئة وحاجات ولوازم أخرى.

ولما كان أجر الزوج غير كاف لإعالة الأسرة، فإن الزوجين يعملان إضافة للعمل في المزرعة، بالمياومة خارج المزرعة لتأمين دخل إضافي يوفر للأسرة الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية ويمكّنها من إرسال الأولاد إلى المدرسة.

أما أم عابد، فهي أرملة تعيل أولادها. ولما ضاقت بهم سبل العيش في قريتهم في المنطقة الشرقية، رحلوا مع عدد من أقاربهم إلى ريف دمشق طلباً للعمل والرزق.. وسكن الجميع، وعددهم خمسة عشر شخصاً، في غرفة واحدة تقع في منطقة جرداء بأجر قدره /١٥٠٠/ ليرة شهرياً، ولا يتوفر في هذه الغرفة لا الماء ولا الكهرباء ولا التدفئة ولا أي شيء من ضرورات السكن، وهي غير مبلطة، وشبابيكها لا تزال عبارة عن فتحات في الجدران، ولا توجد دورة مياه ملحقة بها. ضمن هذه الظروف القاسية يعمل القادرون على العمل من المحشورين في هذه الغرفة من الرجال والنساء بالمياومة عندما يتوفر لهم العمل. وبالمحصلة، يتمكن هؤلاء من الحصول على دخل جماعي يمكن بالكاد أن يسد رمقهم.

إذن اختلاف في ظروف المعيشة ينتج عنه تباين في الموقف، رغم أن هذا الاختلاف يقع عند الحد الفاصل بين توفر الحد الأدنى من متطلبات الحياة وبين العيش القريب من الحرمان. وتذكرت في هذا السياق وضع آلاف المهاجرين غير الشرعيين من بلدان العالم الثالث الذين أضناهم الفقر والحرمان ودفعهم للهجرة من بلادهم، آملين الوصول إلى البر الأوروبي علّهم يجدون فيه ما يحميهم من الجوع، ويوفّر لهم بعضاً من متطلبات العيش تساعدهم على استمرار حياتهم رغم أن مسار هجرتهم محفوف بالمخاطر، إذ أن أعداداً غير قليلة منهم قضوا غرقاً أثناء إبحارهم في زوارق المهربين. إضافة إلى الصعوبات والمآسي التي تواجههم بعد وصولهم إلى البر الأوربي.

إن الوطن ليس مجرد الأرض التي يعيش عليها الناس، إنه الماء والغذاء والكساء والسكن والصحة والتعليم والثقافة والبيئة غير الملوثة.. إنه الروابط الاجتماعية بين الناس.. إنه الحرية والعدل والمساواة والطمأنينة والآمال. إنه كل شيء.

والمواطن يحب وطنه ويتمسك به، وهو على أستعداد دائم لفدائه بحياته للحيلولة دون تعرضه لأي أذى، ولكنه يريد من وطنه أن يبادله هذا الحب. وتعبير الوطن عن حبه لأبنائه هو أن يمنح كل واحد منهم شيئاً مما يمتلكه من خيرات وضمانات تؤمن له حياة كريمة آمنة.

ويطلب من وطنه أن يكون عادلاً في تعامله مع أبنائه، فيمنح حبه للجميع بالتساوي، لا يفضل أحداً على أحد، فالكل أولاده ومحبوه. عندها يزداد حب المواطن لوطنه ويتضاعف استعداده للتضحية بحياته للدفاع عنه. لقد كانت كلمات أم عابد درساً عميق المضمون.. ولكنه درس قاس ومؤلم.

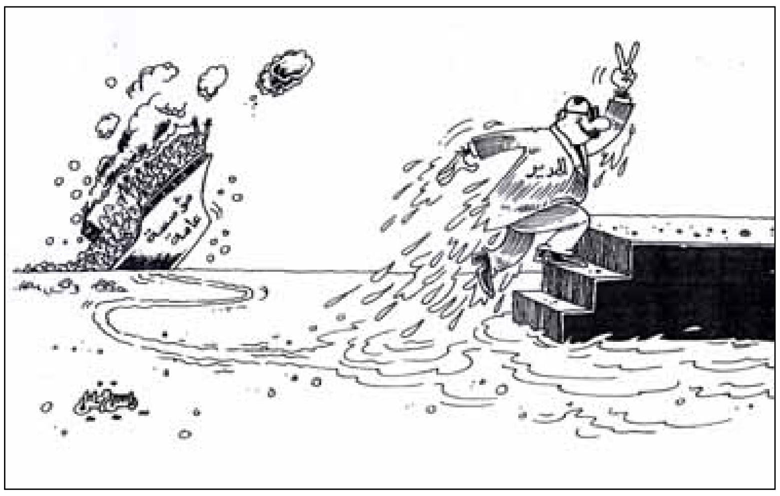
■■

في مؤسسة عمران

حواسيب وبرامج بعشرات الملايين في جعبة الفاسدين!

◄ ع. نمر

إن العقد الذي نامت عليه مؤسسة عمران، ومضى عليه نحو تسع سنوات، بدأ ينكشف ويفضح الفاسدين الذين وضعوا مضمون العقد في خدمة مآربهم الشخصية بالاتفاق مع المتعهد. هذا العقد الذي لم ينفذ حتى اللحظة، وملخص القصة أن مؤسسة التجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء (عمران) تعاقدت في عام ٢٠٠٠ مع شركة انتيليكوم على توريد تجهيزات حواسيب وبرمجيات للإدارة العامة وفروع دمشق وريف دمشق والصيانة، بموجب مناقصة أصولية وبعقد التوريد رقم /١٤/ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٧.



لم يتم تسليم مضمون العقد رقم /١٤/ ، ومع ذلك فقد تم إبلاغ الجهات المعنية أنه تم الاستلام بشكل نهائي، وبموجب محضر استلام رقم /بلا/ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٢ .

فيما بعد اضطرت المؤسسة إلى التعاقد مع شركات أخرى لضرورة استكمال أتمتة العمل في فروع المؤسسة، وتم اختيار شركة عطار إخوان على توريد تجهيزات حواسيب في عام ٢٠٠٣، بموجب مناقصة أصولية، وكانت المفاجأة في الإنذار الذي وجهته شركة انتيليكوم التي تم التعاقد معها على البرمجيات سابقاً، بأنه لا يحق لمؤسسة عمران تطوير البرنامج أو تعميمه، باعتباره يخضع لتعريف المصنف العلمي الوارد بالقانون رقم /١٢/ لعام ٢٠٠١ المتضمن حماية الملكية الفكرية للمصنفات الأدبية والعلمية والفنية.

إن نص القانون الذي تحججت به شركة انتيليكوم لا يشمل العقد الأول، لأن صدوره جاء بعد التعاقد بأكثر من سنة، ومع ذلك تم اللجوء لوزارة الثقافة لحل المشكلة بين الطرفين وإبداء الرأي، وأفادت وزارة الثقافة بكتابها رقم ١٠/٢٥٨٦٦ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٥ بأن اختلاف طرفي العقد حول تفسير عبارة حدود استخدامات البرمجيات، الواردة بالعقد خلاف يعود البت فيه للقضاء المختص.

أمام هذا الواقع والخلاف تم التعاقد مع وحدة هندسة نظم المعلومات بكلية المعلوماتية بجامعة دمشق، للقيام بوضع دفتر شروط فنية لتطوير البرمجيات في ضوء الشبكة الحالية، ودراسة عرض انتيليكوم المالي المتوافق مع دفتر الشروط الفنية، وبيان تحقيق التوازي بين المنفعة التي تحصل عليها المؤسسة، وبين القيمة المعروضة من شركة انتيليكوم، فقامت وحدة نظم المعلومات بإرسال الكتب المتعلقة بهذا الشأن، إلى أن تم كشفها لأمور ومناورات قد تشير إلى عملية فساد كبيرة، فأرسلت فوراً كتاباً إلى مؤسسة عمران تحت رقم ٢١٤/و.ك تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠ تقول فيه: «استكمالاً للإجراءات الواردة ضمن العقد رقم /٩/ الموقع مع شركة انتيليكوم بشأن استلام بعض بنود العقد، تطوى كافة كتبنا السابقة بشأن عمليات الاستلام، على أن نوافيكم بتقارير الاستلام لكل بند على حدة بعد مراجعة ملاحظات المستثمرين، وتقدير مدى تأثيرها على حسن استثمار البرمجيات».

أي أن المؤسسة عادت إلى نقطة الصفر، دون تحقيق هدف تطوير الحواسيب والبرمجيات، وهنا تتبادر للفطين بعض الأسئلة والاستفسارات، التي توضح حرصنا على المؤسسة وعلى المال العام، الذي نتوقع أنه تم شفطه في العقود المبرمة، فأين وصلت عملية البرامج المخصصة للحواسيب التي تبلغ تكلفتها عشرات الملايين في مؤسسة عمران؟ مع العلم أن أعمال المؤسسة كلها مازالت ورقية!

إن جميع القرائن والدلائل تؤكد أن البرامج التي طلبت استيرادها بين أعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩ لم تنفذ! والسؤال: هل تصلح الأجهزة والبرمجيات التي طلبت بمواصفاتها الأولية لعام ٢٠٠٠ لتطبيقات عام ٢٠٠٩، في ظل هذا التطور التكنولوجي السريع؟! وهل تم استلام مضمون العقد رقم /١٤/ فعلاً أم كان حبراً على ورق؟ والأهم من كل هذا، ما هي الإجراءات القانونية التي اتخذتها المؤسسة لقاء التأخير في استلامها تلك البرامج والحواسيب؟! وخاصة في المرة الثانية التي تم فيها تحديد مدة الاستلام بـ٢٨٦ يوماً لإنجاز العمل؟ علماً أن الجميع يعرف قوانين الغرامة على التأخير!! إنها أسئلة تنتظر الإجابة والتدقيق وفتح الملفات للتحقيق، للمساءلة عن صحة تنفيذ العقود دون مواربات، وإحالة الفاسدين للقضاء لمحاسبتهم، عسى تعود للوطن خيراته وللمواطن عزته وكرامته!!!

■ ali@kassioun.org

مرة أخرى..

تصدير المياه النقية حماقة أم تخريب؟

◄ حسان منجه

وقعت شركة تعبئة مياه نبع السن عقداً لتصدير ٦٠٠ ألف عبوة مع شركة نبع الوفا الكويتية، بالإضافة إلى التفاوض لإبرام عقد آخر لتصدير ٦٠٠ ألف عبوة إلى كل من قطر والإمارات وليبيا، في الوقت الذي رسم فيه المنتدى العالمي الخامس للمياه، والذي أقيم في تركيا نهاية شهر آذار الماضي صورة سوداوية قاتمة للمستقبل المائي العالمي، بسبب تناقص مصادر المياه لدى دول العالم كافة.

إن تغطية هذا العقد وحده تكلف شركة مياه السن ما يزيد عن ١٠٪ من إنتاجها السنوي، كما أن إقامة معامل لتعبئة المياه بقرار من الحكومة السورية، جاء أساساً بهدف مواجهة النقص الحاصل في المياه، فهذا النبع يشرب منه الآن أكثر من مليون مواطن سوري في اللاذقية وطرطوس ومناطقهما، إضافة إلى استثمار جزء منه في إرواء الأراضي الزراعية.

مشكلة تصدير المياه في سورية لا تختصر في الانتهاك الحالي للأمن المائي في سورية، بل أنه ومنذ شهر فقط، وبتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠، وقعت الشركة العامة لتعبئة مياه عين الفيجة، والتي لم تكمل عامها الأول بعد، عقداً مع شركة عراقية يتضمن تصدير ١٢ مليون جعبة مياه، لذلك نستطيع القول إن ما يجري هو استباحة حقيقية ومستمرة للمياه السورية، تضاف إلى ما تعانيه العديد من المحافظات السورية من تلوث بعض مصادر مياهها الجوفية فيها، إن لم نقل معظمها، من اللاذقية إلى السويداء.

فإذا ما ألقينا نظرة على الواقع المائي في كل من اللاذقية وطرطوس وبانياس، والذي يعتبر نهر السن وروافده المغذي الرئيسي لها، إن لم يكن في أحيان كثيرة الوحيد الذي يروي عطشهم بشراً وشجراً، فإن الوقائع تقول: إن هناك ٥٩ قرية في محافظة اللاذقية دون مياه للشرب، ولا يوجد فيها أي مصدر مائي، بل تسقى بالصهاريج، وهذه القرى تعترف مؤسسة المياه في اللاذقية بواقعها المائي السيئ، بالإضافة إلى تلوث نبع السن ذاته، الذي يؤمن ٨٠٪ في مياه الشرب في محافظة اللاذقية.

وتعاني طرطوس هي الأخرى من قلة مصادر مياه الشرب، حيث يوجد فيها العشرات من القرى (ثلاثين قرية) تفتقد لمياه الشرب، وتروي عطشها بالمصادر الإسعافية بالاعتماد على الصهاريج، وهذا الواقع الرديء أقر به محافظ طرطوس الدكتور وهيب زين الدين، الذي طالب مؤسسة مياه طرطوس بعد ارتفاع الأصوات في القرى العطشى، بقاعدة بيانات عن القرى المحتاجة للمياه.

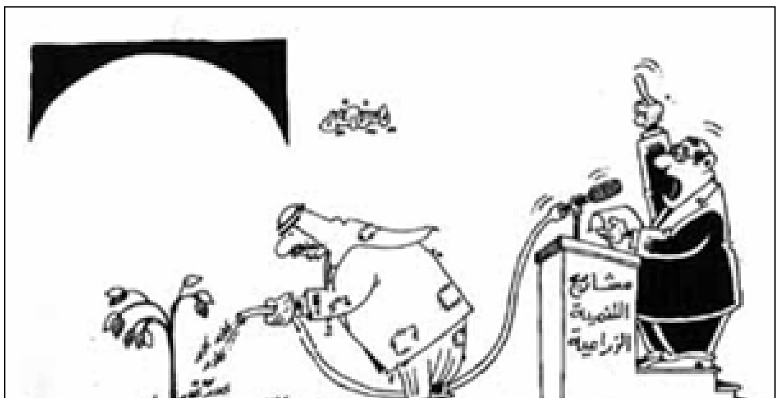
كما أن واقع مدينة بانياس لم يكن أفضل حالاً، حيث أن العديد من القرى لا تصلها مياه الشرب سوى مرتين خلال الشهر، مما يجبرهم على الاعتماد على الصهاريج لتأمين مياه شربهم، ويبقى السؤال: لماذا تعاني عشرات القرى وعشرات الآلاف من المواطنين السوريين العطش، بينما يروي المسؤولون (المائيون) عطش الآخرين، لتروى معهم أيضاً جيوب الكثير من المتنفذين والسماسرة؟؟

وهنا لا بد من تذكير المفرطين بأحد مقومات الأمن الغذائي، وهو الثروة المائية واحتياطها، بضرورة التنبه لما يفعلون، فهو أقرب إلى الحماقة أو التخريب المتعمد، وقد أقرت الخطة الخمسية العاشرة بوجود عجز مائي قدره ٢٠ مليون متراً مكعباً، يفرضه واقع ازدياد الطلب على المياه، نتيجة ارتفاع عدد السكان بالدرجة الأولى، ورأت الخطة أن هذا النقص يفرض ضرورة المحافظة على كل قطرة مياه نمتلكها، أو لنا حق بها عند غيرنا..

■■

أراضي قرية «العريشة» عطشى

يقدم فلاحو قرية العريشة التابعة لمنطقة رأس العين بمحافظة الحسكة المظلمة التالية للمسؤولين، عسى أن يجدوا بينهم من ينصت ويستجيب..



يقول الفلاحون: تم توزيع الأرض على الفلاحين في عام ١٩٦٣ حسب قانون الإصلاح الزراعي، على أساس حصة الوحدة الاجتماعية ٥ دونمات، وأكبر حيازة لدى الفلاحين من ١٠ إلى ٢٥ دونماً، وكانت هذه الحيازات تروى بواسطة محركات الجمعية الفلاحية من نهر الخابور. وبعد تنفيذ القناة الرئيسية للري، تم تحويل سقاية هذه الحيازات من القناة بالراحة، وبعد ثلاث سنوات تم منع إرواء هذه الحيازات من القناة، ولا يوجد مصدر مائي ثان لإرواء الأراضي التي تبلغ مساحتها حوالي ١٤٠٠ دونم، تعيل حوالي ٣٠٠ أسرة، ويتم سقاية هذه الأراضي الآن بشكل مخالف من القناة الرئيسية للسد، لتأمين لقمة العيش وحماية الأولاد من المجاعة. وقد تقدم فلاحو القرية بشكوى إلى المحافظ، مديرية الزراعة، اتحاد فلاحي المحافظة، فرع الحزب، الاتحاد العام للفلاحين ووزارة الزراعة، يطلبون السماح بحفر آبار بسيطة تسمى (حفر مياه)، لكنهم لم يلقوا آذاناً صاغية، وفي هذا العام تم تحميل الفلاحين مخالفات ري بمبلغ يفوق ستة ملايين ليرة سورية، وتكررت المخالفات وقد يصل عددها لكل فلاح إلى ٤ مخالفات، وكل مخالفة بعشرين ألف ليرة سورية وشهر سجن، فأين يذهب هذا الفلاح؟ وما هو الحل؟!.

لا يوجد في القرية مصدر عمل ثان، ما اضطر الكثير من أهلها للهجرة إلى المدن الكبرى مثل دمشق ودرعا وطرطوس، من أجل لقمة العيش. و٥٠٪ منهم في هجرة شبه مستمرة.

إن «قاسيون» إذ يهمها أن تطالب بحق الفلاحين بالعيش الكريم وتأمين مستلزمات حياتهم اليومية، تطالب أصحاب القرار بحل مشكلة ري الأراضي الزراعية لأهالي القرية، وفي هذا بعض العدل لهم بعد أن جارت عليهم السياسات الزراعية التي تنتهجها الحكومة.

■ **مراسل قاسيون. رأس العين**

صورتان برسم السيد محافظ الحسكة..

مرآب الخدمات في القامشلي بلا خدمات!

تقدر الممتلكات الموجودة في مرآب دائرة الخدمات الفنية في مدينة القامشلي بملايين الليرات السورية، ويداوم فيه ما يقارب الـ٢٠ عاملاً، ومع ذلك فهو أشبه بأطلال منه إلى دائرة رسمية، فالغرف التي يداوم فيها الموظفون طينية بأبواب ونوافذ خشبية تصلح أن تعرض في معرض لمقتنيات العصر العثماني، ولا تتوفر كراسي أو طاولات ليجلس عليها الموظفون لمزاولة عملهم الرسمي..

باحة المرآب غير مزفتة، مع العلم أن هذا المرآب هو الذي يزود الجهات المختصة بالزفت لتزفيت الشوارع!! كما لا يوجد في المرآب أي شكل من أشكال التكييف باستثناء مروحة قديمة لا يصدر عنها إلا صرير مزعج، والموظفون يطالبون منذ سنوات بمكيف يخفف عنهم حرارة الصيف دون أن يستجيب لهم أحد، مع العلم أن العديد من المكاتب في الشعبة يوجد فيها أكثر من مكيف.

ومن الأمور المهمة أيضاً أن المرآب غير مسوّر مما يجعله عرضة للاعتداء عليه من ذوي النفوذ بين فترة وأخرى..

وآخر لقطات هذا الفيلم الهزلي أنه لا يوجد في المرآب دورات مياه.. فما رأي المحافظ بهذه اللقطة بالذات؟؟

(كراج) تل حميس..

وضعنا كلمة الكراج بين قوسين لأن ما يسمى بالكراج في ناحية تل حميس – القامشلي لا يمكن تسميته بهذا الاسم إلا تجاوزاً، فهو عبارة عن موقف على جانب الطريق العام قامشلي - تل حميس، لا يوجد فيه أي شكل من أشكال الخدمات على الإطلاق، مع العلم أن عدد المسافرين يقدر يومياً بالمئات، من وإلى المدينة، مع العلم أن الموقف السابق كان ضمن البلدة، إلا إن السيد مدير الناحية أوعز بعدم دخول الميكروباصات إلى البلدة، دون أن يبادر أولاً إلى تقديم خدمات الحد الأدنى للموقع الجديد كما يتطلب الأمر..

إننا نضع ما سبق بين يدي السيد المحافظ، طالبين أن تكون الاستجابة سريعة وحاسمة، حرصاً على أبسط حقوق المواطنين والعاملين في الدولة..

■■

الفساد يصل إلى النخيل

وصلت إلى الجريدة شكوى من أهالي ناحية الجلاء التابعة لمدينة البوكمال في محافظة ديرالزور، مذيلة بعدد كبير من تواقيع أهالي الناحية.

تقول الشكوى: «إن هناك فتنة ولعبة تقوم بها مديرية الزراعة بدير الزور، وأطراف أخرى في وزارة الزراعة، مع أحد المتنفذين من أهالي الناحية، استولى على مساحة ١٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية التابعة لناحية الجلاء، وجميعها داخل المخطط التنظيمي للناحية، عندما كان يشغل منصباً رفيعاً في فرع الحزب بدير الزور. وفي المزرعة المخصصة لإكثار النخيل الواقعة في ناحية الجلاء، والتي أحدثت منذ عشرات السنين بقرار حكومي لفض النزاع الذي كان قائماً بين الأهالي، وحقناً للدماء، يعود اليوم هذا المتنفذ ويلعب لعبته، وليخلق الفتنة من جديد، محاولاً الاستيلاء على /٨٠/ دونماً من العقار /١٣٥١/ و /٥/ دونمات من العقار /١٣٥٢/، مدعياً أن مركز إكثار النخيل قد ألغى التخصص بهذه المساحة، وحصل على قرار من وزير الزراعة يحمل الرقم ٦٩/د.س تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٠، والمتضمن طلبه إلغاء تخصيص مديرية الزراعة بديرالزور بهذه المساحة. علماً أن مدير مركز إكثار النخيل في ناحية الجلاء وبموجب كتابه رقم ٢٠/ص تاريخ ٢٠٠٩/٣/١١، الموجه إلى مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة، يوضح أن المركز بحاجة ماسة لهذه المساحة، ولم يتم إلغاء هذا التخصص، مبيناً أنها مسيجة بسياج معدني ومخدّمة بالماء اللازم، وقد تم تحويلها إلى شرائح لزراعة فصائل نخيل من الأصناف المستوردة، وقد جاء هذا الكتاب رداً على مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة، الذي قام بإرسال كتاب ومخاطبة مركز إكثار النخيل، مستفسراً عن سبب إلغاء هذه المساحة، بكتاب يحمل الرقم /٤٣٧/ ش.ز تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧. فكيف تقوم مديرية الزراعة أو الوزارة بهذه الخطوة لخدمة هذا المتنفذ على حساب المصلحة العامة؟ وتخلق الفتنة في القرية كون الأهالي لا يريدون أن يستملك هذا السيد الذي أصبح إقطاعي القرية، الذي يملك كل أملاك الدولة فيها. إن هذا العمل الذي تقدم عليه مديرية الزراعة، أو أشخاص في الوزارة، أو موظفون آخرون، هو تآمر على المصلحة العامة، وإيقاع للفتنة بين أهالي القرية، وهذا عمل سيء بحق الوطن والمواطنين. فنحن أهالي ناحية الجلاء قرية المسلخة «الجلاء»، نطلب محاسبة من يقوم بهذه الأعمال، خوفاً على مصلحة الوطن التي هي قبل المصالح الشخصية التي تخدم بعض الأشخاص، وتضر بالمجتمع كاملاً. التوقيع أهالي ناحية الجلاء».

نحن في «قاسيون» نطالب بالإبقاء على مشروع إكثار النخيل الهام والحيوي، وعدم تحويله لخدمة المصالح الشخصية والخاصة، ونطالب بمحاربة ظاهرتي الفساد والتسلط أينما وجدنا، ووقف هذه المهزلة التي لا تساعد على تمتين الوحدة الوطنية ورص الصفوف بوجه أعداء الوطن في الخارج والداخل، ولتبقَ مصلحة الوطن فوق كل المصالح، ولتبق كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

■ **مراسل قاسيون. البوكمال**

مطبات

ورشة هدم عمياء

◄ عبد الرزاق دياب

ما جرى في بلدة الرحيبة في ريف دمشق مساء الثلاثاء الماضي، يدعونا جميعاً لمراجعة الذي يجري على ساحة هذا الوطن من انتهاكات، ليست بحق الوطن والمواطن فحسب، ولكن بحق مستقبل الوطن ومواطنيه.

القصة في مجملها لم تكن تستحق الموت المجاني للمواطنين الذين ذهبوا ضحية الصدامات مع الشرطة، ولم تكن تستحق أيضاً ما لحق بعناصر الشرطة جراء الصدام مع المواطنين.. في المحصلة كان الطرفان ضحية لمن لم يُحاسَب، ومن استفاد من المخالفات التي لم تكن لترى النور وتصبح أمراً واقعاً لولا بعض ضعاف النفوس الذين بأيديهم قبضوا ثمن المخالفة، وبالأيدي نفسها جروا الصدام، والقتل، والغاز المسيل للدموع، والسيارات المحروقة إلى ساحة بلدة الرحيبة.

حادثة الرحيبة ليست الأولى في السنوات القليلة الماضية، ولكن حتى الآن لم تتخذ الجهات الوصائية أي قرار يقمع ظاهرة المخالفات رغم ما تشكله من هاجس كبير للحكومة وللبلديات، وللمواطنين على حد سواء، ورغم ما تستنزفه من جهد ومال عام وخدمات كانت لتكون في مكانها لو تم إيجاد حل للمخالفات التي تنتشر دون قوة ردع، وإرادة حكومية في محاسبة من تورط في بناء العشوائيات التي نهشت محيط المدن، والآن تتفشى في وسطها.

لست أعلم عن تفاصيل القصة سوى عدد الضحايا، القتلى والجرحى، وما تم تناقله في أن المشكلة قيام ورشة الهدم في البلدية بهدم عشرات البيوت بعد إنذار لم يتجاوز الثماني ساعات للمواطنين المخالفين بالإخلاء، واندلعت إثر ذلك مواجهات أدت لهذا الكم من الضحايا بين الطرفين، وإحراق لسيارة رئيس البلدية، وحصار المواطنين في ثانوية البلدة، وحرق سيارات للشرطة حسبما ذكرت وسائل الإعلام.. وما إلى ذلك من فوضى حوّلت الرحيبة الهادئة إلى منطقة مختنقة وحزينة.

كيف صارت الآن مخالفات الرحيبة -والتي زرتها منذ أسبوعين، وكتبت عنها من غير تصريح في الزاوية السابقة بعنوان (الأشباه)- بحاجة إلى إزالة، والرحيبة كلها تبدو مثل معظم بلداتنا كمخالفة؟ هل أفاقت البلدية الأفلاطونية على مخالفات لم تكن قبل أن تغط في نومها العميق؟ هل قامت في ليلة وضحاها عشرات المخالفات على أرض الرحيبة الجرداء؟ هل كانت الرحيبة قبل هذا اليوم جنة من جنان الأرض، وواحة خضراء متناسقة وحديقة غناء؟ هل استفاق مسؤولو البلدية والمحافظة على كابوس مخالفات البناء -الذي صنعوه- مرعوبين في الرحيبة كما أفاقوا عليه في (قطنا) وتحديداً في قرية (مبيا)، عندما ساروا بجرافاتهم فهدموا مخالفات البناء التي قبضوا ثمن إشادتها، والآن يقبع عناصر المكتب الفني في قطنا في السجن بعد أن ناموا ثلاثة أشهر في التحقيق، وهم من عاثوا في مدينة قطنا الفساد؟ لم تكن (عضادة) ترتفع على الأرض أو فوق سطح دون أن يدس متعهد المخالفة في جيب (ي.ض) و(م.ع) ثمنها، ومن ثم عندما تتكشف الأمور يتظاهرون بالأخلاق الحميدة وأن المخالفة تمت في أيام العطلة المديدة.

السيد محافظ ريف دمشق المحترم:

قبل أيام عدة كنتم في زيارة لمدينة قطنا، وسمعتم ما سمعتم عن مخالفات البناء، والتجاوز على القانون (١) والقانون (٥٩)، وسمعتم عن شبكة الماء الجديدة والتي تفور عند ضخ المياه في شوارع المدينة، وسمعتم عن الفرن الآلي الذي يخبز العجين فقط، أما الخبز فقد حرم منه الأهالي منذ فترة طويلة، وفي أحسن الأحوال يخبز عجيناً محروقاً، ومشروع الصرف الصحي المتوقف منذ خمسة أشهر ويصلح كقبر يأكل المواطنين في العتمة، وهناك الكثير مما لم تسمعوه بعد داخل البلدية وخارجها.

السيد محافظ ريف دمشق:

ما جرى في بلدة الرحيبة يستدعي أن يطال الحساب أولئك الذين استفادوا من إشادتها، لا أن يعاقب المواطن الذي يهرب إلى الخلاء ليبني بيتاً يدفن تحته رأسه المثقل بالمشقة من واقع اقتصادي لا يسد الرمق.

ورشات الهدم التي عملت في بيوت الفقراء، لا ترى ما يبنيه المترفون من مخالفات كبيرة، مطاعم، بنايات، وما يشيده متعهدو مخالفات البناء، وما يقبضه المرتشون، والملتفون على القانون في الوحدات الإدارية الصغرى، ودوائر المحافظة..

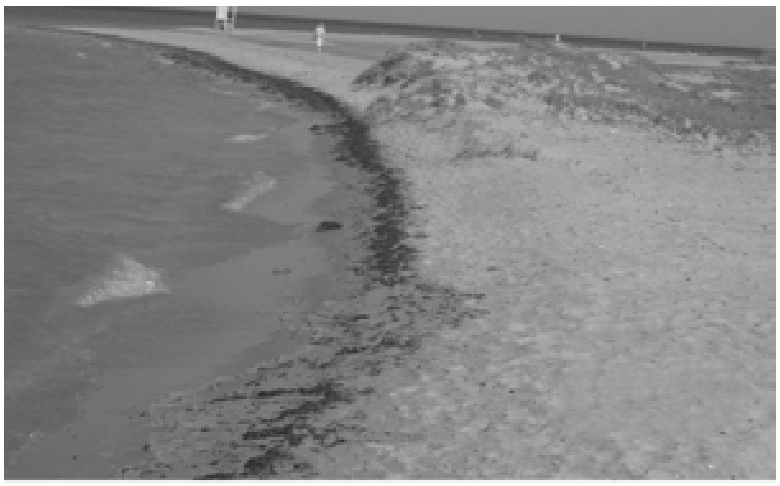
■■

اعتداء على أملاك عامة وخاصة في حمص

قطع أشجار حراجية.. استيلاء على عقارات.. وترويع الناس!

◄ يوسف البني

الفساد، التخطيط الاقتصادي القاصر، الأمراض الاجتماعية الناجمة عن سياسات غير مبالية بالمحافظة على متانة البنية الأخلاقية والوجدانية للمجتمع، ثقافة الانحطاط التي نمت عند ضعاف النفوس المستقوين بالمنصب نتيجة غياب المحاسبة، كل هذه الأسس الفاسدة أنتجت ظاهرة أصبحت معروفة في سورية باسم «التشبيح» أو «الشبيحة»، وهي عبارة عن جماعات تفرض منطقها بالقوة مستقوية بأسمائها وداعميها، فتحولت إلى مافيات خارجة على القانون، لأنها تعتبر نفسها فوق القانون، وتتلخص ممارساتها بترويع المواطنين الآمنين، أو الاعتداء عليهم، ما يؤدي إلى نزاعات ووقوع جرائم خطيرة.





الشبيحة والحراج

نشرت الزميلة «تشرين» في عددها /١٠٤٢٤/ الصادر اليوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٢/٢٤، مقالاً تحت عنوان «من أضخم التعديات على الحراج: آثم يقطع /١٢٤/ شجرة دلب معمرة في الكيمة بحمص خلال نصف ساعة» وفي الخبر «أن الفاعل قد استغل عطلة يوم السبت ليخالف الرخصة الممنوحة له بتقليم الشجر، وقام بقطع /١٢٤/ شجرة دلب يعود عمرها لعشرات السنين، وتتراوح أطوالها بين ٥ ـ ٦ أمتار، وأقطارها حوالي ٣٠سم.........»

ولما كانت «قاسيون» قد أخذت على عاتقها الدفاع عن حقوق المواطنين، وأصبحت منبراً جريئاً للمظلومين والمستضعفين، وعلى خلفية هذه القضية، فقد اتصل بنا مواطنون من حمص وأعلمونا أن القضية لم تقف عند حدود الاعتداء على أملاك الدولة، وارتكاب الجريمة بحق ثروتنا الحراجية القيمة، بل أن الفاعل قد بدأ الاعتداء والتجاوز على العقارات المجاورة لعقاره، وقضم مساحات منها، بل وتجرأ أيضاً على الاعتداء بالضرب والأذى بحق جيرانه أصحاب هذه العقارات.

حدثنا أحد المواطنين قائلاً: «المعتدي ضابط متقاعد تنقل قبل تقاعده في عدة مناصب، فقد كان مديراً لفرع الإنشاءات العسكرية في حمص ثم فرع درعا ثم فرع السويداء، وبعد تقاعده أسس حوله طوقاً من الشبيحة من أفراد عائلته المقربين. في البداية أخبرنا أنه سيقيم مشروعاً سياحياً على أرضه المتاخمة لأرضي الواقعة على العقار /١٠٧/ من عقارية حارة محفوض، وأرضه تابعة لعقارية الكيمة، وهما منطقتان عقاريتان متجاورتان بحدودهما الإدارية، وبما أنه يريد أن يقيم مشروعاً سياحياً فقد طلب من جيرانه في الأرض، وصادف أن كنا نحن هؤلاء الجيران، أن يضع مؤقتاً بقايا الحفريات في أرضنا، فأجبناه إلى طلبه بحكم احترام الجيران وقلنا له: «تكرم عينك، ونحن جاهزون إذا احتجت إلى الكهرباء والماء والهاتف، فلا مشكلة» لأننا رأينا في هذا المشروع فائدة لنا، حيث ستتحسن أسعار الأراضي والعقارات، وسيساهم بإحياء المنطقة. بعد عدة أيام أصبح يستخدم الأرض التي وضع عليها بقايا الحفريات ضمن مشروعه السياحي، وقال لنا «هذه الأرض لي». فاعترضنا وقلنا: «هذا ثمن الخدمات؟ هذه أرضنا، وأنت تعلم ذلك، ولكن قلنا لك إنه بإمكانك استخدامها ريثما تنجز مشروعك» فقال: «نحدد المساحات عن طريق لجنة المساحة» وكان ذلك، وأقرت لجنة المساحة الحدود الصحيحة للأراضي، وحددت أرضه، وحددت أرضنا، وتم وضع سياج يشير إلى هذه الحدود، وقد قبل هو بذلك، ولكنه رفض التوقيع على محضر ضبط إعادة الحدود رقم /٤٢٩٢/ الذي يحدد أرض صاحب العلاقة، العقار رقم /٤٨٧/ من منطقة الكيمة العقارية، كما تم تنظيم محضر ضبط إعادة حدود بالمذكرة رقم /١٣٧٥/ لعام ٢٠٠٩ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٩ يحدد أرض العقار رقم /١٠٦/ من المنطقة العقارية حارة محفوض، وهي أرض المواطن يوسف جرجس نوفل، والتزم بها المدعو عطية نحاس مؤقتاً، وتصافحنا وتصالحنا أمام اللجنة، وظننا أن المشكلة انتهت هنا. بعد ثلاثة أو أربعة أيام عاد فكسر السياج وقال: «إن الحد الصحيح هو الحد الذي أضعه أنا». ثم استولى على ثلاث قطع أراضي للخوري جرجس والياس ليوس وجرجس نوفل، وتقاتل مع أصحاب العقارات بواسطة «زلمه» وسبب لهم الأذى».

> **• ممارسات «الشبيحة» بترويع المواطنين الآمنين والاعتداء عليهم يؤدي إلى نزاعات كبيرة ووقوع جرائم خطيرة.**
>
> **• الفساد المنظم المحمي بمنصب أو بصاحب منصب أنتج ظاهرة «التشبيح» أو «الشبيحة».**
>
> **• «الشبيحة» يتنقلون في الشوارع بأسلوب مخيف وسرعة زائدة لا تقيدهم إشارات مرور ولا قوانين سير ولا احترام لمشاعر وسلامة المارة ويتباهون أن خروجهم على القانون هو مرتبة يمتازون بها عن الغير.**

الاعتداء على الأملاك العامة

يتابع المواطن: «اشتكينا إلى النائب العام، قاضي التحقيق، فلم نحصل على نتيجة وصار هنالك خلاف كبير بيننا، وقررنا ألا نسكت على ضياع حقنا، ووجدنا منفذاً لفتح باب الشكوى عليه بعد قيامه بقطع /١٢٤/ شجرة من أشجار الدلب المعمرة، هذه الثروة الحراجية التي عمرها عشرات السنين، في منطقة مجاورة لعقاره من أملاك الدولة، وقدمنا شكوى عليه لمديرية الزراعة والحراج فلم نلق تجاوباً، فتوجهنا إلى مديرية الموارد حيث قامت لجنة بزيارة الموقع وكتبت الضبط حسب الأصول وأقرت الحكم عليه بالسجن ستة أشهر مع غرامة مالية قدرها ٤٥٠ ألف ل.س فأخذنا صورة من كتاب الموارد لمديرية الزراعة، واتصلنا بالتلفزيون العربي السوري الذي بث مرتين تقريراً عن حادثة قطع الأشجار والاعتداء على أملاك الدولة والثروة الحراجية، وتحت هذا الضغط والإثباتات نظمت الزراعة بحقه ضبطاً آخر يقضي بسجنه ستة أشهر وغرامة مالية قدرها مليون ليرة سورية، ولا ندري إن كان قد دفع الغرامة، ولكن المخالفة مازالت موجودة حتى اليوم، ولم تتم إزالة تعدياته على الأملاك العامة، ومازال يعتدي على الأملاك الخاصة.

وفي عقاره رقم /٤٨٥/ المجاور لعقاري، والذي يفصلهما واد طبيعي، قام بردمه، وقال إن له فوق ذلك مسَاحة ثلاثة دونمات من أرضي، وفور أن علمت بردمه للوادي سارعت لأخابر مديرية الموارد المائية التي قامت بتحرير ضبط بحقه يقضي بسجنه شهرين مع غرامة مالية قدرها أربعة آلاف ليرة سورية، ضمن محضر ضبط الموارد المائية رقم ٢٨٣/ود تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٠ المتضمن تنظيم ضبط بحق المواطن ع ن لإضافة أعمال ردم ترابية ضمن مجرى نهر راويل وإضافة جدار بيتوني ضمن مجرى النهر. واستقدمت لجنة من المساحة حددت لي حدود أرضي بشكل لا لبس فيه. وهكذا استطعت توقيف اعتدائه لفترة بسيطة».

اعتداءات جسدية

اعتدى المدعو (ع.ن) وعصابته على جارنا الذي أرضه أيضاً تحاذي الموقع المفترض للمشروع السياحي إلياس ليوس، وأحدثوا شقاً برأس أخيه إياد ليوس بطول /٥/ سم وكسروا يد أخيه الأخر، جارنا هذا جاؤوه على حين غرة (وشحطوه) من بيته المجاور لبيتي الذي يبعد /٥٠/ متراً ورأينا المشاجرة أنا ووالدي من أمام منزلي ولم نستطع التدخل للفصل بينهم كون بيننا سابق خصومة وشكاوى في الزراعة والموارد.

فقام المعتدى عليهم الياس ليوس وإياد ليوس بالشكوى على عطية النحاس وعصابته بتهمة التعدي والإيذاء، وهناك ورقة ضبط رقم /٢٨٦/ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ من دفتر الضبوط رقم ٢٠٠٩/٤ بناء على اتصال هاتفي من مشفى الحصن بدخول المدعو إياد ليوس إسعافاً بسبب ضرب على رأسه، وقد أسعفه المدعو أيهم إبراهيم الذي أفاد أنه يمكن سؤال المدعو فادي ليوس عن سبب الإصابة، فأفاد الأخير عن حضور عدد من الأشخاص يركبون دراجات نارية دون لوحات، وسيارتين لون أسود عسكرية نوع (بي أم) وسيارة ثانية لون أبيض نوع بيجو ٤٠٥ مجهولة رقم اللوحة. وقام الذين يركبون الدراجات بسحب المدعو إياد بالشارع العام، وقاموا بضربه وجره إلى أول القرية وبدؤوا بتوجيه التهديد إلينا، وعلى الفور خرجنا خلفه فشاهدت كلاً من (عماد ن) و(ف ن) والمدعو (ع ن) الذي يقود السيارة العسكرية، والمدعو (فراس ن) و(فادي ن) و(شادي ن) و(فواز ن) والجميع يحملون العصي، وكان مع أحدهم بوري حديد ويقومون بضرب المدعو إياد على جميع أنحاء جسمه. وقد حدث هذا مرة أخرى وهناك الضبط رقم /٣٨٦/ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ المتضمن معاينة المذكور إياد ليوس المعتدى عليه للمرة الثانية، وبعد التصوير الطبقي المحوري والاستشارات العصبية تبين وجود كسر منخسف في الجمجمة مع جرح مفتوح بطول /٥/ سم.

ولكن (ع.ن) أحضر شهود زور ونفى التهمة عنه، وادّعى أن جيرانه يوسف نوفل ووالده هما اللذان اعتديا على آل ليوس. وبناء على إدعاء (ع.ن) فقد أصدر قاضي التحقيق مذكرة بتوقيف المذكورين منذ شهر ونصف وإلى الآن لا استطيع ممارسة حياتي الطبيعية بسبب وجود مذكرة إحضار بحقي مع أنني لم أشارك في المشاجرة ولم أقترب منها أصلاً، وتم توقيف والدي الذي عمره ٧٣ عاماً، وقد أخلي سبيله بعد أن نظر القاضي بوضعه، وكذلك هناك مذكرة توقيف من المحافظ بحق (ع.ن) كطرف في المشاجرة، وهناك مذكرة لإلقاء القبض عليه برقم /١٠٦٢/ تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ من مديرية الشؤون القانونية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة، محافظة حمص، بناء على الضبط رقم ٣٨٦ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ بالإيعاز لمن يلزم بإلقاء القبض على المشكو منه وإحالته موجوداً للقضاء المختص، مع كافة من يثبت تورطهم بالاعتداء، وقد دخل إلى قسم الشرطة لدقائق معدودة وخرج بعدها سعيداً مزهواً. وعندما أردنا نفي التهمة الموجهة إلينا بإثبات الشهود الذين كانوا موجودين وقت المشاجرة، لم يتجرأ أحد على قول الحق خوفاً منه ومن عصابته، وشهود الزور الذين اشتراهم أو ضغط عليهم يقولون إننا نحن المعتدين. ورجاله ينشرون الرعب في أوساط الناس الذين يتعاملون معهم. ونحن مسؤولون عن كل كلمة ذكرناها، وهناك وثائق وإثباتات ورقية، وهناك قرص مدمج (CD) يصور مكان وحادثة قطع أشجار الدلب الـ١٢٤».

تشليح الأراضي بالتهديد والقوة

أفادنا مواطنون آخرون أن المدعو عطية نحاس حاول سلبهم أراضيهم بالقوة مرة والتزوير مرة أخرى، وهناك ضبوط رسمية من مخفر شرطة الحواش تشير إلى ذلك، منها:

- ورقة ضبط رقم /٣٨٤/ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ من دفتر الضبوط ٢٠٠٨/٢٩ مقدمة من المدعوة نظيرة إبراهيم أرملة بهجت ليوس عمرها سبعون عاماً، بقيام (معن.ن) و(شادي.ن) بالتهجم عليها أثناء عملها بأرضها، وإصابتها برض على الركبة، وتحتاج لفترة شفاء مدتها عشرة أيام.
- ورقة ضبط رقم /١٠٥٠/ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ تفيد أن المدعو دعاس ليوس يملك قطعة الأرض بعقارية الكيمة رقم /٤٨٦/ مساحتها سبعة دونمات وثلاثمائة متر مربع، مزروعة تفاح ومسجلة باسمه أصولاً منذ أكثر من ثلاثين عاماً، يحاول المدعو (ع ن) مؤخراً قضم قطعة منها وضمها إلى أرضه ويسيجها بالبلوك والأسلاك الشائكة، ويحفر فيها حفراً ويقطع الطريق على أصحابها ويمنعهم من الدخول عليها. ثم قام بسرقة شبكة التنقيط التي ترويها. وعند انتقال منظمي الضبط إلى موقع العقار ثبت بالرؤية الوصف الذي جاء في محضر الضبط على لسان المدعي دعاس ليوس.
- ورقة ضبط رقم /١٠٤٤/ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٠ تفيد أن المدعو (عطية نحاس) طلب من ابن أخيه (ش نحاس) والعامل (ج.إ) العمل في قطعة الأرض رقم /٤٨٦/ المزروعة بالتفاح الذي يزيد عمره عن عشرين عاماً، ولكن تم منعهم من العمل وإخراجهم من الأرض من قبل إلياس بهجت ليوس وجرجس بهجت ليوس، ولكن دون اعتداء بالضرب، وعند التحقيق مع الجيران وخاصة شحادة إبراهيم وفيصل إبراهيم، ثبت أن هذه الأرض عائدة للمدعو جرجس ليوس.
- تنظيم ضبط رقم /١٧٢٨/ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٤ من جرجس ليوس باتهام (عطية نحاس) و(م. نحاس) بإرسال العمال لوضع حواجز وتسكير الطرقات في أرضه رقم /٤٨٦/ من عقارية الكيمة.

> **إن «قاسيون» إذ يهمها محاربة الفساد واستغلال المنصب والدعم (للبلطجة والتشبيح)، وإعادة الحق إلى أصحابه، تهيب بالجهات المعنية التصدي لهذه الظاهرة المدمرة لأخلاق المجتمع ووجدانه، وأمنه وأمانه، والعمل لوقف هذه الممارسات ومحاربتها، لضمان أمن وأمان المواطن، وصيانة كرامته وحقه.**

■■

في ختام ندوات الثلاثاء الاقتصادي

سعيفان يعرض التحديات ويسأل: ما العمل؟!

اختتمت جمعية العلوم الاقتصادية ندواتها لهذا العام بمحاضرة قدمها الأستاذ سمير سعيفان تحت عنوان «تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها»، حيث تطرق الباحث إلى ما رأى أنه أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري..



انطلق سعيفان في بداية تقديمه من أن التحدي الأساسي الذي يواجهه الاقتصاد السوري يكمن في بنيته الهيكلية. وتابع مقدماً مثالاً على ذلك أنه مع انفتاح العالم عموماً ومع انفتاح الاقتصاد السوري بوجه خاص، بدأت الصناعة السورية تواجه تنافسية حادة مع الصين وتركيا إضافة إلى البلدان العربية، وأوضح أن ضعف المكون التقاني في بنية الهيكلية الاقتصادية السورية، سيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد السوري مقابل اقتصادات الدول الأخرى مثل الصين وغيرها. ورأى الباحث أن أحد عيوب السياسة الاقتصادية في سورية هو أن خطط الحكومة لا تستهدف تنمية قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وبنية تقنية أكثر تطوراً، مبيناً أن الطابع الريعي ما يزال مرتفعاً في الاقتصاد السوري عموماً، وأن إنتاجية العامل السوري قد تراجعت بدل أن تزداد. كما بين سعيفان أن هناك تحدياً آخر يواجهه الاقتصاد السوري هو انخفاض معدلات النمو عما هو مطلوب وممكن، بالترافق مع التفاوت في توزيع الدخل، ورأى أن استمرار هذا التحدي سيؤدي إلى زيادة انقسام المجتمع إلى فئة صغيرة غنية وفئة واسعة فقيرة، وهذا له مخاطر ليس فقط على الاستقرار الاجتماعي وإنما أيضاً على التنمية بحد ذاتها.

ورأى سعيفان أن التحدي الذي يواجهه الاقتصاد السوري أمام الأزمة العالمية بالترافق مع سياسة انفتاحية سورية غير مدروسة، ومع طريقة معالجة غير كفوءة، يحمل تأثيرات متنوعة لا يمكن حصرها لقلة المعلومات التي تقر بها الحكومة حول ذلك، ورأى الباحث أيضاً أن الاقتصاد السوري يواجه تحدي تراجع الزراعة نتيجة رفع الدعم من جهة والعوامل المناخية من جهة أخرى، وبين أنه إذا تم أخذ هذا التحدي بالتوازي مع كيفية إدارة الحكومة لمشروع التحول إلى طرق الري الحديث، حيث يكثر الكلام مقابل قلة التنفيذ، فهذا يمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تحتاج إلى معالجة، خاصةً أن الزراعة لا تؤمن الدخل فقط لشريحة واسعة من المجتمع، بل وتؤمن أيضاً الأمن الغذائي بالإضافة إلى مساهماتها الأساسية في بعض الصناعات الناشطة والناشئة في البلد.

وحول تحدي إصلاح القطاع العام، أوضح الأستاذ سعيفان أن مجرد الاستئناس بأحجام خسائر القطاع العام عدا دعم المحروقات، نجد أن هذه الخسائر تبلغ من ٥٠ إلى ٦٠ مليار ليرة سورية سنوياً، وجزء كبير من هذه الخسائر لم يكن هناك داع له، وبيّن الباحث أنه كان المفترض من هذا القطاع أن يدر على الخزينة ما يعادل خسائره كدخل يساعد في سد العجوزات. وحول الآليات التي تتبناها الحكومة لإصلاح القطاع العام، أوضح سعيفان أن الإصلاح بدأ نظرياً في ١٩٨٨ وتتالت النقاشات والدراسات، ولكن خلال الفترة السابقة كلها لم يحدث شيء ملموس على الأرض لإصلاح هذا القطاع، وهذا يمثل تحدياً كبيراً بالنسبة للاقتصاد السوري، ولم يتم حتى محاولة البدء بإصلاح شركة أو شركتين على سبيل التجربة.

وبالنسبة للطاقة قال الباحث إن ما تبقى لدى سورية من نفط يمكن أن يستمر ١٧ عاماً فقط، إذا كان الإنتاج ٣٨٠ ألف برميل يومياً، ويمكن أن يكفي الغاز السوري ٣٦ عاماً إذا كان الإنتاج بمعدل من ١٠ إلى ١٢ ألف متر مكعب يومياً، ولكن الناتج المحلي من هذين النوعين من الطاقة لن يسد حاجة الاقتصاد السوري، ولابد من سد النقص المتوقع خلال السنوات القادمة عبر الاستيراد. ومع تراجع الدور الذي يلعبه النفط في تمويل نفقات الحكومة عموماً يسأل الباحث: ما هو القطاع الذي سيلعب هذا الدور؟!.

وعن الكهرباء أشار سعيفان إلى أن سورية قادرة على إنتاج من ٧٠٠٠ إلى ٧٥٠٠ ميغا واط ساعي، ولكن النمو يتطلب زيادة في هذا الإنتاج بحدود ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ميغا واط ساعي سنوياً، وهذا يكلف نحو مليار دولار أمريكي سنوياً لتحقيقه، وهنا انتقل الباحث إلى التحدي الأكبر وهو عجز الموازنة، مبيناً أنه مع إضافة التكاليف والأعباء السابقة وغيرها من الأعباء إلى عجز الموازنة فيمكن تصور الوضع المستقبلي، الذي سيكون من أبرز سماته الضغط الكبير على الحكومة لتقليص الإنفاق، سواء الدعم الاجتماعي أو الزراعي أو الصناعي، وستضطر الحكومة إلى التمويل بالعجز وإلى مجموعة من الإجراءات الأخرى، وهذا كله سيؤدي إلى التضخم وسيؤثر سلباً على سعر صرف الليرة السورية وارتفاع الأسعار وتدهور المعيشة.

بعد ذلك انتقل الباحث إلى تحدي الإدارة، ليعرب عن اعتقاده بأنه التحدي الأكبر، سواء للإدارة في الحكومة أو في القطاع الخاص أو في المجتمع، وأشار سعيفان إلى البلدان التي لا تملك موارد بالقدر الذي تملكه سورية ولكنها رغم ذلك حققت نمواً اقتصادياً يسجل لإدارتها، فالإدارة وتحديثها يمثل تحدياً كبيراً للحكومة، وبين أن الإدارة بتعريفها العام تشمل البنية التنظيمية والمؤسساتية، وكذلك الكادر البشري وتحديداً القيادات التي يناط بها مسؤولية توجيه مسير القطاعات. وتطرق إلى أن إدارة القطاع الخاص تملك الكثير من العيوب وضعف المبادرة، وتعتمد على الحكومة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وبيّن أيضاً أن الإدارة الحكومية حتى الآن، هي إدارة تتبع تقاليد صارمة ولا ترغب بالخروج عن المألوف. وطرح سعيفان أمثلة على كيفية إدارة الحكومة لمشكلات الاقتصاد السوري، منها مجمع يلبغا الذي بُدئ العمل على إنجازه منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي وتحوّل اليوم إلى مكب للقمامة. وأضاف أن الأمثلة كثيرة حول سلوك عدم إقران القول بالفعل الذي تسلكه الحكومة في إدارتها للمشكلات التي يواجهها الاقتصاد السوري. وأنهى الباحث محاضرته بطرح سؤال: ما العمل؟!..

> **تحديث الإدارة يمثل تحدياً كبيراً للحكومة وهو يشمل البنية التنظيمية والمؤسساتية، وكذلك الكادر البشري**

في الهيئة السورية لشؤون الأسرة:

استطلاع يكشف عورات الإصلاح... ويفضح البؤس الاجتماعي!

◄ علي نمر

قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة بإجراء استطلاع لرأي الأسرة السورية حول أوضاعها المعيشية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، حيث أكد القائمون على البحث أن فكرة الدراسة أتت لتطرح مجموعة من التساؤلات الهامة، أهمها:

كيف تقّيم الأسرة السورية انعكاس الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على أوضاعها المعيشية والصحية والتعليمية والسكنية؟

كيف ترى أوضاعها المعيشية الحالية مقارنة بأوضاعها المعيشية خلال عملية الإصلاح في السنوات الخمس المنصرمة؟

كيف تنظر إلى مستقبلها المعيشي في ظل واقعها الحالي وما هي توقعاتها حوله؟

ما مدى معرفتها بالإجراءات المتخذة في ظل عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ما هي أولوياتها ومشكلاتها المعاصرة؟

وقد بينت الدراسة تحت بند «الخصائص العملية والمهيأة للمشتغلين ضمن قوة العمل» مدى تدني قيمة الدخل والأجور التي ينالها المشتغلون من الأعمال الأساسية، حيث تبين أن: «٦٤٪ من المشتغلين يتلقون أجوراً ضعيفة لا تتجاوز قيمتها الشهرية ١٠٠٠٠ آلاف ليرة سورية».

أما نسبة المشتغلين الذين يتلقون دخلاً في حدوده الوسطى (أي بين ١٠٠٠٠ ليرة سورية وأقل من ٢٠٠٠٠ ألف ليرة سورية) فلم تتجاوز /٢٨,٦٪/ فقط، والنسبة الصغيرة المتبقية تمثل المشتغلين الذين ينالون دخولاً جيدة تفوق الـ٢٠٠٠٠ ألف ليرة، وهذه الأرقام تؤكد أن النسبة الكبرى من أفراد المجتمع يعيشون ظرفاً اقتصادياً قاهراً، ينجم عنه مستوى معيشي متدن يتزايد تحت وطأة الغلاء.

أما بالنسبة لأهم مصادر دخل الأسرة السورية (النقدية والعينية)، فقد أوضح /٦٩,١٪/ ممن شملهم الاستطلاع بأن الرواتب والأجور هي أهم مصدر لدخل أسرهم، يلي ذلك من حيث الأهمية الدخل العائد من ملكية العقارات (أراضي، محلات، منازل) والذي تستفيد منه نسبة /١٤,١٪/ فقط، واعتبر أكثر من نصف أفراد العينة أن الدخل الشهري الأدنى المطلوب لتغطية نفقات أسرهم يتجاوز الـ ٢٠٠٠٠ ألف ليرة سورية.

وحول أداء مكاتب التشغيل وتأثيرها خلال السنوات الخمسة الأخيرة، رأت نسبة كبيرة جداً وقدرها /٥٩,٤٪/ ممن شملهم الاستطلاع، بأنه لم يكن لها أثر يذكر، وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء هيئة التشغيل (مكافحة البطالة سابقاً) حيث اعتقد /٥٧,٩٪/ من أفراد العينة بأنه لم يكن لها دور يذكر (وهذا يؤكد الدور السلبي الذي لعبته وزارة الشؤون الاجتماعية).

وعن مستوى الرضا عن الأوضاع الاقتصادية، فقد أكدت الدراسة أن نسبة /٤٢,١٪/ غير راضين، ولعل هذا يرتبط على الأغلب بالعوامل الآتية: ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، عدم التوازن ما بين الدخل والاستهلاك، استمرار انخفاض مستوى الأداء والانجاز على المستوى التعليمي والصحي والسكني... إلخ، ولذلك احتلت أولوية زيادة الرواتب والأجور المرتبة الأولى بين التحسينات التي يرغبها أفراد عينة البحث، وجاء ضبط الأسعار في المرتبة الثانية، وتلاها في المرتبة الثالثة إيجاد فرص عمل للشباب، وهذه مؤشرات هامة جداً تدل على الحاجة المعيشية الملحة لأبناء الأسرة السورية، لذا لابد من أخذها على محمل الجد ضمن إستراتيجيات السياسات التنموية المحلية، وهذه المؤشرات إن دلت على شيء فإنها تدل على النسب العالية لأرقام الفقر التي وصلت برأي أحد الباحثين إلى ٤٤ ٪ وهذا مؤشر خطير.

أما أهم مشكلات الأسرة السورية فقد كانت ارتفاع أسعار السلع، تليها مشكلة الديون المتراكمة، واحتل تدني دخل الأسرة المرتبة الثالثة، ثم جاءت مشكلات زيادة الضرائب وارتفاع أسعار الفواتير الشهرية، وارتفاع كلفة العلاج في المشافي والعيادات الخاصة في المراتب التالية.

أما فيما يتعلق بالأساليب المتبعة للتعامل مع الظروف الاقتصادية فإن /٩٣,٦٪/ من مجموع الأسر السورية تلجأ إلى أسلوب واحد على الأقل للتعايش مع أوضاعها الاقتصادية المتدنية، وبينت النتائج أن /٨١,٩٪/ من الأسر المشمولة بهذه الدراسة تلجأ إلى ترشيد الاستهلاك دائماً أو أحياناً، وتتبع /٧٠٪/ منها أسلوب الاستدانة من الآخرين، بينما تصل نسبة العائلات التي يلجأ أفرادها إلى العمل الإضافي لتحسين دخلها إلى /٥٥,٧٪/ في حين تقوم /٤٩,١٪/ منها باستهلاك مدخراتها و/٥٦,٢٪/ بتأخير سداد الالتزامات المالية كأجرة المنزل والأقساط والفواتير والديون، ويعتمد /٤٦,٥٪/ من الأسرة أسلوب حرمان أفرادها من بعض الحاجات كالتعليم والتدريب والسكن، فيما تلجأ /٣٢,٨٪/ من أسر العينة إلى بيع ممتلكاتها أو مقتنياتها الثمينة.

وفي الختام وضمن فقرة التوصيات والمقترحات يوضح البحث أنه غالباً ما يتجاوز المعنيون توصيات الأبحاث وكأنها فقرة تزين البحث ولا تغنيه. ولكن طبيعة البحث الحالي تجعل من الأخذ بتوصياته أمراً في غاية الأهمية، كونها مبنية على ما ترغب الأسر السورية بتحققه من حلول لأزماتها ومشكلاتها المعيشية، خاصة ونحن نتحدث عن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

ففي مجال التعليم أوصى البحث بمتابعة تنفيذ قانون التعليم الإلزامي الأساسي في محافظات القطر كافة، لضمان أن يحظى الجميع بالتعليم، ولتجنب تسرب أي تلميذ أو تلميذة منه. وتطوير أساليب التدريس وتدريب الكوادر المستمر وتحديث المناهج التعليمية بما يتناسب مع روح العصر، وإعادة النظر بقانون الاستيعاب الجامعي وبسياسة القبول في الجامعات السورية، ومكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية.

أما في مجال الصحة فقد أوصى بفرض الرقابة والمحاسبة في القطاع الصحي العام والخاص معاً. والإسراع في تنفيذ قانون الضمان الصحي ليشمل جميع المواطنين، والتوسع في أنشطة القرى الصحية، وزيادة عدد المراكز والمشافي في الأرياف والمناطق النائية وبأقل تكلفة.

وفي مجال السكن أوصى بوضع خطط واستراتيجيات للحد من حركة السكن العشوائي، وإعادة النظر بقانون الإيجار الجديد بما يضمن حقوق المؤجر والمستأجر، وضبط أسعار العقارات ومواد البناء، وزيادة الاهتمام بالمساحات الخضراء.

أما في المجال الاقتصادي فقد أكد البحث على العمل لضبط الفساد في القضاء بالدرجة الأولى، لتمكين المؤسسات القضائية من محاربة الفساد في بقية القطاعات الأخرى، وزيادة مستوى الدخل عبر زيادة الرواتب والأجور والمنح للتخفيف من آثار الفجوة بين ما يكسبه أفراد الأسرة وما يجب أن يتوافر لهم لسد حاجاتهم الأساسية، وتعديل السياسة الضريبية بشكل ينسجم مع أسس العدالة الاجتماعية.

أخيراً لابد من القول إن هذا البحث من أكثر الدراسات أهميةً وجديةً خلال السنوات المنصرمة، ويجب الوقوف جدياً على ما كشفه من مؤشرات وأرقام خطيرة تدل على مدى تدهور الحالة المعيشية للمواطن السوري.

ali@kassioun.org

استيراد الأسمنت.. من المستفيد؟؟

هذا هو العصر الذهبي للتجار ورجال الأعمال قولاً وفعلاً وخططاً ونتائج على الأرض، أما شعارات الكادحين والعمال التي مازال بعضها مخطوطاً على جدران المعامل وبعض لوحات الشرف، والتي سادت في فترة قريبة ماضية، وظلت مجرد شعارات، فقد سقطت نظرياً وإيديولوجياً بالتقادم المتعمد، بعد أن كان الواقع العملي قد أسقطها واقعياً.

ولا يحتاج المرء لسوق أدلة للبرهان على ذلك، ومع ذلك فما يدعم قولنا هذا تفصيلياً، عودة الأسمنت الأسود لقائمة المواد التي يسمح لكافة التجار باستيرادها حسب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الذي بدئ بتطبيقه اعتباراً من ١ حزيران، أي بعد أربعة أشهر من القرار المعاكس الذي أصدرته الوزارة ذاتها بهدف التخفيف من تأثير الأزمة المالية العالمية على الصناعة الوطنية.

فمن هو المستفيد؟؟ وإذا كان هناك عدد من المستفيدين، فمن هو المستفيد الأكبر، أي صاحب المصلحة أو اليد الطولى في اتخاذ أو الدفع باتجاه اتخاذ هذا القرار؟ هذا نتركه للمخمنين الذين لن يتعبوا كثيراً قبل تحديد الجواب الصحيح؟!

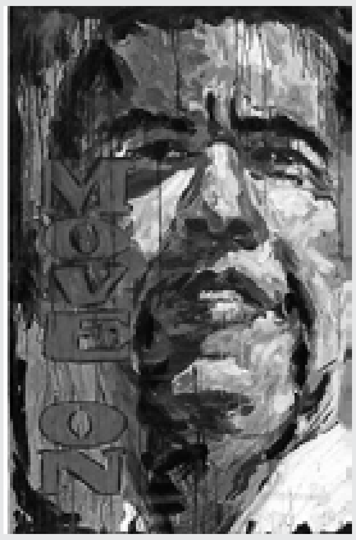
إن القرار المذكور استفاد منه قلة قليلة من التجار المستوردين الذين أوصلوا طن الأسمنت إلى ٩ آلاف ليرة سورية، عبر احتكارهم لعشرات الآلاف من أطنان الأسمنت في مخازنهم، من أجل إجبار الحكومة أو إعطاء مُصدر القرار الحكومي مشروعية وسبباً لتبرير ما يصدر من قرارات، أي أنه لا يوجَد نقص في إنتاج مادة الأسمنت لدينا، وهذا ما أكده المهندس عدنان عفارة مدير عام المؤسسة العامة للاسمنت بقوله: إن الارتفاع المفاجئ لأسعار الاسمنت، يشير إلى أن الموضوع لا يتعلق بنقص في مادة الاسمنت، (فالمستودعات تغص بهذه المادة، والطلب ليس كبيراً مع الكساد العمراني)، لأنه لو كان كذلك لوجب ارتفاع الأسعار بشكل تدريجي..

يهدف قرار السماح بالاستيراد بالدرجة الأولى حسب زعم مصدره إلى تأمين حاجة السوق المحلية عند ازدياد الطلب، لكن الأرقام تشير إلى واقع مغاير تماماً، لأن نسبة تنفيذ تسليمات مادة الأسمنت خلال الأشهر الثلاثة الماضية كانت أكبر من الطاقة الإنتاجية المتوقعة. ففي شهر آذار كانت ١٠٦٪ قياساً بالمخطط له سابقاً، وفي شهر نيسان ١١٩٪، وفي أيار ١٠٩٪، وهذه الإحصائية حسب أرقام المؤسسة العامة للاسمنت السورية، فالقضية كما هي واضحة بالأرقام، ليست نقصاً فعلياً لا من ناحية الإنتاج ولا من جانب التسليم، بل أزمة مفتعلة يحاول التجار ومن يقف وراءهم افتعالها للاستفادة من (بركاتها)، وتتوضح قضية الافتعال بشكل جلي أكثر بعد دخول معمل أسمنت حماة الجديد على خط الإنتاج منذ بدية عام ٢٠٠٨، بطاقة إنتاجية تزيد عن مليون طن سنوياً.

من جهة أخرى، كانت الوزارة قد أوضحت في قرار إيقاف الاستيراد قبل ٤ أشهر، أنه جاء لمواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.. فهل انتهت الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها المتوقعة علينا حتى نقرر نحن إعادة الاستيراد؟؟ هل سنسمع بعد أيام مسؤولاً حكومياً سورياً يقول: ثبت أننا لن نتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية، لذلك قررنا استيراد الأسمنت؟!

■■

أوباما.. نرفض زيارتك..



في الوقت الذي يعاني فيه العدو الأمريكي من الهزائم وتراجع نفوذه وانحساره، وتمريغ هيبته في الوحل على امتداد الكرة الأرضية، يستعد أركان النظام المصري لاستقبال باراك أوباما.

إن الزيارة التي تتم بحجة مخاطبة العالم الإسلامي من بلادنا تستهدف في الحقيقة عدة أمور أهمها:

- الإنهاء الكامل للحقوق العربية وتأبيد اغتصاب الأرض لحساب العصابات الصهيونية وضمان أمن العدو وتنفيذ كامل شروطه. أي تكريس السيادة الصهيو- أمريكية على المنطقة، عبر تمرير مشروع الشرق الأوسط الجديد، واستمرار النهب الاستعماري لبلداننا، وتأمين خروج العدو الأمريكي من أزمته الاقتصادية العاتية على حسابنا.
- دعم استمرار وبقاء نظم الحكم العميلة المرفوضة شعبياً، وتأمين توريث السلطة في مصر، وبالتالي استمرار وتعميق سياسات التبعية المعادية للوطن وللشعب الكادح. أي استمرار اغتصاب الثروة والسلطة.
- إعادة الهيبة المفتقدة للولايات المتحدة بإظهارها زيفاً كما لو أنها «اللاعب الوحيد» على الساحة الدولية.

إننا نرفض هذه الزيارة بشكل قاطع. كما نرفض النهج الرخيص والمبتذل للسلطة المصرية في الاستقواء بالعدو. إذ أن هذا الاستقواء هو في حقيقته استقواء علينا وعلى الشعوب الشقيقة وعلى المقاومة الشريفة والباسلة.

لقد عانينا، وتزداد معاناتنا كل يوم منذ أن تم فتح أبواب الوطن للهيمنة الأمريكية. ولم يجن الوطن سوى الخراب، ولم يجن الشعب سوى البؤس والجوع والويلات. ولم يستفد من ذلك سوى حفنة من اللصوص النهابين الذين اغتصبوا الثروة والسلطة.

إن ما تقوم به السلطة وأجهزة إعلامها لتقديم أوباما باعتباره «المخلّص» و«فاعل الخير» و«حلال العقد»، ليست أكثر من عملية تضليل وخداع لأن العدو الأمريكي لم يتغير. كما أن أوباما ليس أكثر من خادم مطيع لـ«طواغيت المال» الأمريكيين والصهاينة.

إن حل قضايانا لن يتم بغير القوى الذاتية لشعوب المنطقة، مثلما تفعل شعوب أخرى في مشارق الأرض ومغاربها.

أوباما.. زيارتك لبلادنا مرفوضة.

■ حركة اليسار المصري المقاوم
١٣ مايو ٢٠٠٩

لنشغل موقعنا في عالم يتشكل..

◄ **إبراهيم البدراوي – القاهرة**

لا أريد أن أسبق الأحداث بالنسبة لنتائج زيارة أوباما لمصر، والصخب الدائر في أوساط الليبراليين الجدد حول الزيارة، وتصويرهم إياها كحدث هائل، بل حاسم بالنسبة لأوضاع المنطقة ومستقبلها. فهم يرون في الزيارة قشة يحاولون التعلق بها في ظروف السقوط المزري لمشروعهم عالمياً ومحلياً، ولما تبنوه ورددوه لسنوات.

في عام ١٩٧٤، حينما تم الاعلان عن زيارة نيكسون قبل طرده من البيت الأبيض بسبب فضيحة «ووتر جيت»، ولأيام عديدة قبل الزيارة، راحت أبواق سلطة السادات تردد بلا انقطاع، أن السفن الأمريكية المحملة بكميات هائلة مما يحتاجه المصريون في طريقها الى ميناء الاسكندرية. وتمت الزيارة، ولم ترسُ السفن الأمريكية الموعودة، وإنما أبحر (بعد وقت قصير) قارب «قرصنة» من البيت الأبيض في واشنطن يحمل على متنه نيكسون مجللاً بالعار.

بعدها بعامين تقريباً انفجرت انتفاضة يناير ١٩٧٧، وأجبر السادات، بعد أن أحس بأن نظامه قد بدأ في التهاوي، على إلغاء قراراته التي سببت الانتفاضة.

لم يعد من الممكن تمرير خداع مماثل، وليس في جعبة السلطة حيل وأكاذيب تنطلي على أحد.

في خضم أزمة السلطة الحاكمة يجري تخبطها بشدة. لكن هذا التخبط له نتائجه الايجابية التي تدفع لمزيد من الفرز السياسي، مثلما أحدثه حفل «دار الأوبرا المصرية» التي استضافت الموسيقي الصهيوني. وما أحدثته القضية المزعومة عن خلية حزب الله في مصر!! إذ انكشف وافتضح أمر كل مدعي الوطنية والانتماء للخط القومي من السياسيين والمثقفين، الذين تأكد أنهم ليسوا أكثر من غلمان وخدم للطبقة الحاكمة وسلطتها السياسية وسادتهم الامبرياليين والصهاينة. وبالتالي سقط دورهم في تجميل وجه السلطة القبيح.

في السياق نفسه، إذ يعلو التهليل والطبل والزمر لزيارة أوباما، فإن ذلك سيؤدي إلى إنتاج المناخ المناسب لتعميق الوعي، وتوضيح الارتباط الموضوعي بين الطبقي والوطني والقومي والأممي، شريطة بذل جهود جادة ومضنية لتحقيق ذلك. ليس فقط من أجل إلحاق الهزيمة بالطبقة الحاكمة، وإنما أيضاً إتمام عملية اكتساح للنهج الاصلاحي وأضاليله المتهالكة في سعيه لتزيين وجه البرجوازية القبيح لابقائها على قيد الحياة بغية أن تسمح لهؤلاء الإصلاحيين المتهافتين بجزء يسير من الكعكة.

لا يمكن عزل ما يجري في مصر من تفاعلات عما يجري في العالم. فإذا كانت التطورات العالمية الجارية تشير دون لبس إلى أن عالماً جديداً قد بدأ بالتشكل، وأن واقعاً استراتيجياً جديداً يشق طريقه برصانة وثبات على أشلاء النظام الرأسمالي العالمي الذي تطحنه أزمة لا حل لها سوى بالحرب، التي تمت تجربتها كأسلوب أتى بنتائج معاكسة في حربين عالميتين، في ضوء اتساع رقعة خندق التحرر الوطني والتقدم والاشتراكية بانتقال دول وحركات شعبية واسعة رافضة للرأسمالية إليه، فإن ذلك كله أنتج وحدد بشكل شديد الوضوح ماهية القوى الصاعدة، وماهية القوى الآفلة.



إن قوى التحرر الوطني (بوجهه الآخر الاجتماعي) وقوى التقدم والاشتراكية، كدول وشعوب تشق طريقها بثبات، وتقف دون أي خوف أو تردد أو تراجع في مواقع الهجوم بوجه الوحش الامبريالي، وتلحق به الهزائم، وتجرده من أية هيبة، وتمرغ أنفه في الوحل، إذ تعطي كوريا الديمقراطية وكوبا وفنزويلا وبوليفيا وغيرها وغيرها، كما تعطي– وفي منطقتنا رغم ظروفها الكارثية– بلدان مثل سورية وإيران والسودان، وحركات مقاومة باسلة في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان، نماذج مشرفة للإمكانيات والطاقات النضالية المختزنة لدينا.

والحال كذلك، فإن ما ينطبق على العالم ينطبق على مصر، إذ بدأت مقدمات اصطفافات سياسية–اجتماعية جديدة. وإذا كان الاصطفاف في خندق العمالة والتبعية قد تبلور، وإن كان ضيقاً وهشاً ومفضوحاً، غير أن مصر تمتلك طاقات هائلة يمكن عبر تجميعها وحشدها تغيير المعادلة بالكامل محلياً وإقليمياً.

وإذا كانت اصطفافات قوى التغيير لا تزال في بدايتها، و«مبرقشة» إلى حد كبير، فإنها في مجرى نموها وتطورها، وفي خضم الحشد الواسع والعمل الدؤوب، سوف تتمكن من صياغة مواقفها بشكل أفضل.

لقد انتهت المرحلة التي كان يجري فيها الفصل بين الطبقي (الاجتماعي) والوطني والقومي، وأصبحت جميعها في سبيكة واحدة، مندمجة في حركة عالمية تصوغ عالماً جديداً نوعياً.

إن القوى الوطنية الجذرية في مصر– في إطار الترابط بين الطبقي والوطني والقومي والعالمي– ليست بالضيق والضعف البادي من النظرة العابرة. ولكنها واسعة وقوية إذا ما تم لم شملها بطريقة مبدعة وبجرأة وسعة أفق. إذ أن مكوناتها الاجتماعية الصلبة، والمشكلة من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والطلاب والمثقفين وكل القوى الوطنية الجذرية الحريصة على سلامة وتطور وتقدم الوطن، وهم الأغلبية الساحقة والكاسحة، هم في الواقع الطرف الفاعل في معادلة الصراع ضد العدو الداخلي والخارجي على السواء. كما أنهم يمتلكون القدرة على تحقيق الانتصار.

لقد انتهت إلى غير رجعة أية هواجس عن إمكانية المناورة على قوى خارجية. فالهزائم التكتيكية تنهمر على العدو الصهيو–امبريالي كمقدمات طبيعية لهزيمته استراتيجياً في المدى القريب.

ينبغي على القوى الجذرية أن تستفيد من دروس الماضي، وأن تستوعب قانونيات التطور التاريخي المصري الغني (على الأقل بطول العصر الحديث). والأهم هو التركيز على المستقبل، وضرورة وجود مصر في معادلة العالم الجديد الذي يتشكل، عبر الانخراط بكل الطاقة في الحاضر لتهيئته للدخول إلى المستقبل الذي يولد.

■■

حوار الرصاص في «قلقيلية»!

◄ **محمد العبد الله**

الجريمة الجديدة التي شهدتها مدينة «قلقيلية» في الضفة الفلسطينية المحتلة مؤخراً، لم تكن حدثاً مفاجئاً. فقد جاءت كتعبير مباشر عن المستوى الذي وصل إليه التنسيق الأمني بين السلطة وقوات الاحتلال. فمنذ أشهر عديدة، مع ازدياد حملات المطاردة والاعتقال للمقاتلين من كتائب القسام، وسرايا القدس، وأبو علي مصطفى، وشهداء الأقصى، كانت كل الدلائل تشير إلى قرب حدوث المواجهة بين المقاوم، الملاحق/المطارد، وقوى «الأمن» التي تتعقبه في أية لحظة. ولهذا فإن سقوط ستة مواطنين فلسطينيين في المعركة التي شهدتها عمارة «الباشا» في حي «كفار سابا» السكني داخل مدينة قلقيلية، يؤكد على أن القوتين التي دارت بينهما المواجهات، كانتا على طرفي نقيض، بالدوافع والأهداف التي أدت بهم للموت. رجال أمن السلطة نفذوا الأوامر، بعد أن قامت أجهزة غسيل الدماغ الدايتونية– نسبة إلى الجنرال «كيث دايتون»– بإزالة الذاكرة والوعي الوطني من رؤوس عناصرها، وزرع مفاهيم وقناعات وتوجهات جديدة، هي النقيض المباشر للانتماء لفلسطين، الشعب والقضية، بما يعنيه ذلك من رفض للاحتلال ومقاومته. قادة المقاومة من كتائب القسام، المطاردون منذ عدة سنوات، والمستهدفون من قوات جيش العدو الصهيوني، وأجهزة مخابراته، وعملائه المحليين، رفضوا الاستسلام للقوات «الفلسطينية شكلاً» والمنفذة لمهمات قوات العدو ووحدات موته المختارة التي تطاردهم منذ أكثر من خمس سنوات. رفض القائدان «السّمان» و«ياسين» تسليم سلاحهما، والخروج رافعي الراية البيضاء، وبالملابس الداخلية. دافع المقاتلان عن شرف الانتماء للمقاومة، وعن قدسية السلاح المقاتل، حتى سقطا شهيدين، مع صاحب البناية التي كانا بداخلها.



كشفت المهمة القديمة/ الجديدة لقوات أمن السلطة، النقاب مجدداً عن الدور/ الوظيفة التي تضطلع بها تلك الآلاف التي يشرف على إعادة تكوين قناعاتها، الجنرال الأمريكي دايتون وطاقمه المتخصص. ولهذا فإن الحديث عن «الفلسطيني الجديد» الذي يتم تصنيعه داخل معسكرات التأهيل التي أنشأتها الاستخبارات العسكرية الأمريكية في الضفة المحتلة، لم يكن نوعاً من التضخيم الإعلامي، المعادي لبيئة «السلام»! بل كان توصيفاً موضوعياً للبنية القمعية التي يتم إعدادها، والتي يحرص على توفيرها الحاكم العسكري الأمريكي للضفة، عبر عمليات غسل الأدمغة، واستغلال ظروف مئات الآلاف من العاطلين عن العمل، بدفعهم للالتحاق بأجهزة أمن السلطة، والعمل على فرز الآلاف منهم، ممن لايوجد في سيرتهم الحياتية أية ارتباطات بقوى المقاومة الوطنية، للعمل في الفرق الأمنية التي يقوم على تشكيلها. وكان الصحفي الأمريكي توماس فريدمان الذي زار الضفة قبل أسابيع عدة، قد أشار في مقال له نشر مؤخراً، حول مواصفات «الكائن الجديد»، الذي قابله برفقة دايتون بأحد مركز إعادة التأهيل. لقد تحدثت بعض تلك الكائنات أمام الجنرال وضيفه عن (أهمية تحقيق السلام مع الشريك «الإسرائيلي»، والقضاء على الإرهاب «المقاومة» التي تجلب الدمار والخراب للمنطقة). هذه المواصفات تحدث بها العديد من مسؤولي السلطة قبل وبعد جريمة قلقيلية. «حسين الشيخ» أحد قادة فتح/ السلطة، ومسؤول التنسيق والارتباط مع الجانب الصهيوني، قال بالفم الملآن (إن خلية القسام في قلقيلية تمت تصفيتها لأنها كانت تهدد جميع الاتفاقيات والتفاهمات التي وصلنا إليها مع الطرف «الإسرائيلي»، كما أنها كانت تهدد الأمن في كل منطقة الشمال. مضيفاً (تمت ملاحقة مجموعة «السمان» التابعة لكتائب القسام بناء على معلومات استخباراتية محددة أدت إلى تصفية المجموعة)، مشدداً في رده على سؤال لبرنامج الظهيرة في الإذاعة الصهيونية العامة حول وجود مجموعات أخرى بالقول (ما يهمنا الآن، أن من يهدد الأمن ومن يخرق ويخرج عن القانون سيتم ملاحقته إما بالاعتقال أو التصفية وهم مسؤولون عما يجري بحقهم... وقد تم القضاء على عناصر المجموعة التخريبية). كما نقلت إذاعة الجيش الصهيوني عن قيادات في السلطة (إن هذه الحادثة تأتي لتؤكد أن السلطة تقوم بالمهام والالتزامات الأمنية المطلوبة منها وأنه لم تبقَ حجة لدى «إسرائيل»). كما أكدت الإذاعة أيضاً (أن أجهزة السلطة الفلسطينية اعتمدت على معلومات استخباراتية صهيونية، أدت لتحديد أماكن المطلوبين واشتبكت معهم).

لقد رأى بعض المحللين بأن تنفيذ المهمة/ الجريمة في قلقيلية، يرتبط بالنتائج المباشرة لزيارة عباس لواشنطن ولقائه بالرئيس الأمريكي. لكن واقع الحال اليومي، على مدى السنوات العجاف التي أعقبت اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو، وما أعقبه من اتفاقيات وملاحق ولقاءات بين السلطة والعدو، يؤكد أن التنسيق الأمني الكارثي، الذي تكتوي بناره قوى الشعب الوطنية، ماهو سوى أحد الوجوه الأكثر قبحاً، للتنسيق السياسي والاقتصادي و«ورش السلام»! بين الطرفين. وقد عهد بالإشراف على تفاصيل التنسيق الأمني لدايتون. فالجنرال الأمريكي الذي بدأ مهمته العملية داخل الضفة منذ آذار ٢٠٠٥، – التي تم تمديدها مؤخراً لعامين قادمين– بالإشراف على تدريب قوات الحماية الخاصة لـ«الرئيس»، لينتقل بعدها لتشكيل الوحدات المنتخبة من قوى الأمن، المكلفة بتثبيت «الأمن وتصفية عصابات الإجرام الإرهابية»!، يتباهى بقدرة عناصره– يخاطبهم أحياناً.. أبنائي!– على فرض القانون! ولسنا بحاجة للتساؤل: أية قوانين؟ وأمن مَن؟ وأية عصابات إرهابية؟ فممارسات هذه القوى في شوارع نابلس وبيت لحم والخليل وجنين، تفضح وظيفتها.

لقد أعادت جريمة «قلقيلية» تسليط الأضواء مجدداً على دور «مؤسسات» السلطة وتوابعها، في تحقيق الالتزامات التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الصهيوني. وهذا يطرح على الجميع الإجابة على السؤال المركزي: هل من رهان على دور هذه المؤسسات وحواشيها، داخل المشروع الوطني التحرري لشعبنا؟

إن جلسات الحوار التي شهدتها القاهرة بين «فتح وحماس» خلال الأسابيع الماضية، لم تكن سوى لقاءات «الاستحقاق الإقليمي»، التي لاتعدو كونها، مناكفات مباشرة. فما أظهره الحوار الذي شهدته غرف عمارة «الباشا»، يؤكد على طبيعة اللغة التي يتخاطب بها الطرفان.

■■

جياع آسيا

يسجلون رقماً قياسياً جديداً



قال صندوق اليونيسيف لرعاية الأطفال التابع للأمم المتحدة، حسب هيئة الإذاعة البريطانية، إن عدد الجياع في القارة الآسيوية ارتفع بشكل غير مسبوق ووصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من ٤٠ عاماً بسبب ارتفاع كلفة المواد الغذائية والوقود والأزمة الاقتصادية العالمية.

وأكدت المنظمة في تقرير لها أن عدد الجياع زاد بحوالي مائة مليون خلال العامين الماضيين فقط في القارة الآسيوية. وحسب إحصاءات البنك الدولي فإن ثلاثة أرباع سكان القارة، ١.٢ مليار نسمة، لا يتجاوز دخلهم دولارين في اليوم وأكثر من ٤٠٠ مليون شخص يعانون من مجاعة مزمنة.

وأشار تقرير اليونيسيف إلى أن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على الأطفال والنساء كان أكثر عمقاً لأنهم الفئات الأضعف اجتماعياً. ومن بين أكثر الدول تأثراً تبرز نيبال وبنغلاديش وباكستان وحتى الهند التي تعتبر عملاقاً اقتصادياً في آسيا تأثرت بهذه الأزمة حيث تم إلغاء العديد من الوظائف وتراجعت تحويلات العمال الهنود في الخارج.

ودعت المنظمة دول القارة إلى زيادة الإنفاق على التغذية والصحة والتعليم وتمويل برامج التدريب وخاصة لفئة الشباب للتخفيف من حدة الأزمة، حيث أوصى التقرير كلاً من الهند وباكستان بتخفيض موازناتهما العسكرية وزيادة الإنفاق على المجالات الاجتماعية.

■■

الرفيق نديم علاء الدين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني لـ«قاسيون»:

ينبغي اختراق الطائفية اللبنانية لحماية المقاومة

على هامش الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، التقت قاسيون، الرفيق نديم علاء الدين، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني وأجرت معه الحوار التالي:

◄ حاوره: جهاد أسعد محمد



• الحزب الشيوعي اللبناني لديه ظروف وتحديات مختلفة، فطالما عانى من خروج بعض العناصر فيه عن الإطار الماركسي كيف يخوض الحزب الشيوعي اللبناني معاركه الفكرية والسياسية في ظل الخريطة الاجتماعية المعقدة في لبنان؟

نحن كحزب شيوعي لبناني لم نشهد حالات انقسام، وبقيت القوى المحافظة على الخيار الماركسي والاشتراكي داخل الحزب، لكن ما حصل عندنا هو خروج البعض إلى مواقع أخرى نقيضة، حدث خروج عن خيار «لا انقسام» في الحركة الشيوعية.. نحن في لبنان نحاول جدياً إحداث اختراق بالبنية السياسية الطائفية الصلبة، كما نسعى إلى توحيد قوى اليسار، ونجحنا في صياغة برنامج مشترك له. بعد مؤتمرنا الحالي وضعنا مهمة هي توسيع هذا الإطار اليساري والانطلاق نحو العمل.

• ما هي الثوابت الأساسية التي يرتكز عليها برنامج الحزب؟

الثابت الرئيسي الأول هو إصلاح النظام السياسي في لبنان، فبالنسبة لنا إصلاح النظام هو حدث تقدمي ثوري بامتياز.. الخروج من النظام الطائفي الذي يفتت اللبنانيين ويشرذمهم. إذاً العنوان الأول هو إصلاح النظام السياسي باتجاه التغيير الديمقراطي في لبنان، ثم التصدي لسياسات الحكومة في المجال الاقتصادي- الاجتماعي التي عرضت البلد لكوارث اقتصادية، ورهنت البلد والأجيال القادمة لرحمة الصندوق الدولي.. وهناك المسألة الوطنية، وهي الدفاع عن سيادة لبنان في مواجهة الأخطار الإسرائيلية والعدوان الإسرائيلي المستمر على أرضنا وشعبنا..

• كنتم من مؤسسي المقاومة الوطنية اللبنانية، وما تزالون على نهجها، فكيف تواجهون الهجوم على المقاومة، وشرعية وجودها وسلاحها؟

لا شك أننا كنا حزب المقاومة الأول، وانتسابنا للمقاومة وتأييدنا لها هو تاريخي وجوهري، قاومنا الأحلاف العسكرية، ومن بعدها الاحتلال الصهيوني، وهذا هو خيارنا ...

إذاً الدفاع عن المقاومة من أدبيات الحزب الأساسية، وقد وقفنا ضد الهجوم عليها وعلى سلاحها باعتبار بأنه يستهدف بأحد جوانبه تجريد لبنان من قوة أساسية دون إيجاد قوة بديلة تواجه إسرائيل، ورأينا في ذلك استجابة لشروط ومشاريع دولية..

لكننا نرى في بقاء المقاومة محصورة في فئة دون تغيير النظام اللبناني خطورة على وضع المقاومة، فذلك قد يعزلها أو يجعلها خارجة عن القانون، أو يبرر لقوى طائفية أخرى أن تحمل السلاح لتوجهه إلى اقتتال داخلي. كان رأينا، ونحن نبحث الأمر مع المقاومة الإسلامية أنه ينبغي عدم الفصل ما بين التحرير والتغيير الداخلي، حماية المقاومة يكون بتغيير النظام الطائفي لأن استمراره يضعف المقاومة.. المقاومة ينبغي أن تكون مقاومة وطنية تشمل كافة اللبنانيين، هذا الخيار الذي نجح في لبنان منذ بداية التحرير الذي انطلق في معاركه الأولى سنة ١٩٨٢ واستكمل في عام ٢٠٠٠، وثبت أنه الخيار الشعبي في لبنان.. وينبغي اليوم تجنيد كل القوى التي تستطيع أن تقاوم كي تتحول المقاومة إلى مقاومة شاملة، تقوم بالتحرير وبالتغيير الديمقراطي بما يؤمن للبنان المنعة والقوة والعدالة الاجتماعية.

• يخوض الحزب الشيوعي اللبناني استحقاق الانتخابات النيابية بشكل مستقل تاركاً مسافة بينه، وبين كل من المعارضة والموالاة ما هو منطقكم في ذلك؟

نحن سعينا في البداية أن نلتقي مع المعارضة على قواسم سياسية تشكل الأساس لتعاون استراتيجي انطلاقاً من الثوابت الأساسية التي تحدثت عنها، وأن نكون جزءاً من معركة واحدة قبل، وأثناء الانتخابات وبعدها، لكن للأسف فوجئنا بمنطق طائفي عكس نفسه في اتفاق الدوحة، وبما أننا على طرف نقيض مع فريق الموالاة، فقد وجدنا نفسنا خارج اللعبة.. لاشك أننا والمعارضة نلتقي على الثوابت القومية وموضوع المقاومة، ولكننا مختلفون على المستوى الداخلي حول إلغاء الطائفية وقانون الانتخابات والإصلاح الاقتصادي..

والحقيقة أنهم لم يتعاملوا مع الحزب على أساس حجمه الحقيقي، لذلك قررنا كحزب أن نخوض المعركة من موقع مستقل، ونحن نقدم الآن برنامجنا، وسنحاول أن نثبت أن هذا الحزب أقوى من التحالفات الطائفية، وقد قدمنا مرشحين في خمس دوائر وفي مواقع حساسة تؤثر على الطرفين.

• كيف يرى الرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني مسألة وحدة الشيوعيين السوريين؟

لاشك أن الوحدة ضرورة بالنسبة للشيوعيين السوريين، أولاً لتوحيد جهود الشيوعيين في سورية، وهذه الوحدة ضرورية لوحدة العمل الوطني لتشكل أساس النضال للقوى القومية والوطنية السورية من أجل تحقيق مصالح وحقوق الشعب السوري، هذا من جهة، وأعتقد من جهة أخرى، أن وحدة الشيوعيين السوريين لها أهمية خاصة فيما ندعو إليه من وحدة قوة اليسار على الصعيد العربي، ووحدة الجهود الشيوعية في العالم العربي..

ولاشك أننا كشيوعيين لبنانيين، من دعاة هذه الوحدة، ولنا جهود في هذا المجال لتقريب وجهات النظر، وإيجاد عناصر مشتركة لتوحيد الجهود، ونرى أنه إذا كانت هناك آراء متباينة حول بعض القضايا، فلتؤجل لحوار لاحق..

mjihad@kassioun.org ■

تركيبة مجلس «وكلاء الطوائف» في لبنان.. «تفجير» أم «مقاومة»؟

◄ عبادة بوظو



بالتزامن مع تاريخ صدور هذا العدد، السبت السابع من حزيران، يتوجه الناخبون اللبنانيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مجلس نيابي «جديد»، يحددون افتراضاً، من خلال تركيبته، خياراتهم، عبر مبدأ «الأكثرية المناطقية»، بين فريقين ونهجين ومشروعين سياسيين سائدين في بلدهم يتمثلان بشكل رئيسي فيما يعرف بفريقي ٨ آذار، و١٤ آذار، مع كل ما تعنيه كلمة «مشروع» من ارتباطات داخلية وتشابكات إقليمية ودولية، يغيب عنها الطبقي الاجتماعي لمصلحة السياسي الاستراتيجي، المسقط ببعده الطائفي على لبنان.

ومع تشابك لوحة الطوائف والمرشحين والمناطق والقوائم، (التي خرج عنها بتمايز لافت إلى قوائم مستقلة كل من الحزب الشيوعي وحركة الشعب)، ورغم استباق كل فريق على الآخر بإعلان الفوز وأحقيته به، تبقى الاحتمالات مفتوحة بخصوص ترجيح النتائج، ليس فقط بسبب «بورصة» الأصوات لدى شرائح الطبقة السياسية السائدة، وإنما لأن «القاعدة في اللعبة الانتخابية» ربما تنطبق على لبنان أكثر من غيره، وهي «ليس مهماً من يصوّت، وإنما من يعدّ الأصوات»، والعدادات هنا وفي عام ٢٠٠٩ هي بالدرجة الأهم، إقليمية ودولية، ربما تريد إبقاء الوضع على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» ضمن «منطق التهدئة» المروج له بقوة في المنطقة، لإبقاء المعركة دون حسم، تحت يافطة «التوافق والوحدة الوطنية وعدم إلغاء الآخر» المألوف طرحها وترديدها في لبنان، على أن تبقى الغاية في نهاية المطاف، وفي ظل انعدام الرغبة والإرادة السياسية، هي إعادة إنتاج النظام الطائفي، وإعادة تفريخ «مجلس وكلاء الطوائف»، على اعتبار أن الانتخابات في لبنان الطائف، هي انتخابات ذات طابع طائفي وليس وطنياً.

في كل الأحوال، لا يبتغي هذا التوصيف للظاهرة اللبنانية وضع إشارة مساواة بين الفريقين/ المشروعين، اللذين يختلفان جذرياً في الرؤية والتكتيك والإستراتيجية، رغم كل الإدعاءات البروتوكولية من كبار المسؤولين فيهما والممثلين عنهما، بوجود «نقاط اتفاق أكثر من نقاط الخلاف بينهما».

في سير تحضيرات الانتخابات الحالية، كما في ما سبقها وما سيليها، اعتمد فريق المعارضة، (٨ آذار)، على أسلوب التعبئة السياسية الفكرية التوضيحية لخطورة ارتباطات الفريق الآخر على حاضر لبنان ومستقبله، في حين اعتمد هذا الآخر (١٤ آذار) على التعبئة المضادة المستندة بشكل رئيسي كما في سابقاتها إلى أسلوب «ضخ المال السياسي الانتخابي» وتزكية النوازع شبه الشوفينية مثل: لبنان أولاً..

الفريق الأول، وأيضاً على سبيل المثال، يتمسك ببحث وتثبيت «الإستراتيجية الدفاعية» للإبقاء على سلاح المقاومة التي حمت لبنان والتي تثبت قدرتها على ذلك مع استمرار الانتهاكات والتهديدات الصهيونية المستمرة، في حين يعتمد الفريق الآخر «إستراتيجية» استرجاع مزارع شبعا «بالطرق السلمية» من أجل استخدام ذلك ذريعة لسحب ذاك السلاح.

الفريق الأول تصب في مصلحته قضية التكشف المتتالي، على يد مخابرات الجيش اللبناني، لشبكات التجسس لمصلحة الكيان الصهيوني، واعترافات عملائها بأن مهمتهم الرئيسية هي استهداف المقاومة، في حين أن قيام فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي المحسوب على تيار «السلطة» بضبط بعض الشبكات بما فيها أشخاص من تيار المستقبل، هو الآخر يشكل دعاية مبطنة لصالح هذا التيار.

هذه «الخطوة بخطوة»، أو هذا التباين في قراءة وتوظيف القضايا ذاتها بين الطرفين وقواعدهما، ينسحب على قضايا مماثلة ذات بعد إقليمي أو دولي، مثل ذاك التفجير الإعلامي المشبوه في توقيته انتخابياً بخصوص «الكشف عن عملية لحزب الله في أذربيجان تستهدف مصالح إسرائيلية رداً على اغتيال الحاج مغنية»، وما قابلها، ربما مصادفة، من ضبط جاسوس مصري في جنوب لبنان يعمل لصالح العدو.

ووسط الحديث عن احتمالات تحول «كتلة الرئيس اللبناني» عملياً إلى «الثلث الضامن» أو «المعطل»، وفي ظل انعدام العدالة في قانون النسبية المناطقية المعتمد، والذي يحتاج بموجبه النائب عن حزب الله مثلاً إلى عشرات الآلاف من الأصوات للحصول على معقد نيابي، في حين يكفي مرشح الموالاة عُشر هذه الأصوات فقط، تقول أكثر التوقعات تفاؤلاً إن المعارضة ستحصل في حال فوزها بكل المناطق والقوائم دون خرق أو شطب على ٧٢ مقعداً من أصل ١٢٨، (أي ما يكفيها دستورياً لتشكيل حكومة تثبت وجه لبنان العروبي المقاوم، وتعيد النظر على الأقل وكما هو مأمول بالقوانين الانتخابية المجحفة وغير الوطنية، بمعنى طائفيتها)، أو كحد أدنى على ٦٢ مقعداً (أي ما يبقيها دون النصف زائداً واحداً بقليل، أي الدفع «موضوعياً» مرة أخرى نحو «حكومة توافق»).

وبين هذا الحد وذاك، ولحين فرز النتائج، تبقى الورقة الأضخم في صندوق الاقتراع اللبناني هي الأجواء الإقليمية والدولية التي تجري في ظلها الانتخابات، ضغطاً على الناخب اللبناني:

أوباما على بعد «فشخة رجل» يجول في السعودية ومصر وأوربا، قادة الكيان يجرون أكبر مناوراتهم العسكرية ويطلقون التهديدات المعنوية والنفسية، وحتى يعربون صراحة عن تخوفهم من فوز المعارضة، ازدياد الحشود، والحشود المضادة في المنطقة، بالتوازي مع نشر المزيد من القواعد العسكرية الغربية في أرجائها، وكل ذلك مع حديث عن توجه المبعوث الأمريكي جورج ميتشل للمنطقة، ليتفقد، من ضمن ما سيتفقده، نتائج الانتخابات اللبنانية، بعدما حاول تحديد مسارها «الديمقراطي ضد المعارضة» نائب الرئيس جون بايدن.

وعليه بالمختصر المفيد، فإن فوز الموالاة في انتخابات مجلس وكلاء الطوائف «على علاته» يعني بقاء لبنان مقراً وممراً لتفجير الوضع فيه، وفي المنطقة بالتالي، في حين أن فوز المعارضة يعني أن هذا التفجير هو مجرد تهويل لا أكثر.

o.bozo@kassioun.org

جنرال موتورز.. حقبة تنتهي وأيقونة تهوي

يمثل إفلاس جنرال موتورز تحولاً تاريخياً لشركة طالما اعتبرت أيقونة الصناعة الأمريكية وقصة يأخذ الاقتصاد الأمريكي ودول العالم قاطبة منها العبر، في وقت اعتاد ساسة البيت الأبيض فيه على التكرار «ما هو جيد لجنرال موتورز جيد لأمريكا والعكس بالعكس»، وصولاً إلى الرئيس الحالي أوباما الذي قال عشية تشييعه الشركة «إن جنرال موتورز لم تكن فقط مصدراً للدخل بل أيضاً مصدراً للفخر لأجيال من العاملين في الصناعة ولأجيال من الأمريكيين»!

صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» قالت إنه لم تمثل شركة في خمسينيات أو ستينيات القرن الماضي قوة الرأسمالية الأمريكية مثلما فعلت جنرال موتورز عندما فتحت أذرعها للعمال لممارسة حياة الطبقة الوسطى ووضعت مقاييس ممارسة الإدارة الحديثة كما أرست نماذج راقية من السيارات. لكن بدلاً من أن تصبح نموذجاً للنجاح أضحت جنرال موتورز عنواناً للتحديات الأساسية التي تواجهها الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، متمثلة في ارتفاع تكاليف برامج الرعاية الصحية واحتدام المنافسة العالمية وتقديم وعود لا يمكن تنفيذها. بل إن بعض الاقتصاديين يتساءلون عما إذا كانت كل كبرى الشركات الصانعة للسيارات وحتى الحكومة الاتحادية ذاتها تتجه نحو الإفلاس.

أما صحيفة واشنطن بوست فقالت إن جنرال موتورز طالما مثلت المستقبل بالنسبة للأمريكيين وأفق الفرص اللانهائية، لكن الشركة الجديدة بعد إعادة الهيكلة لن تستطيع السيطرة على الحجم نفسه من السوق كما أنها لن تكون بعنفوان الشركة الأصلية نفسه.

ورغم إعلان جنرال موتورز إفلاسها فإن وكلاءها في المنطقة بما فيها سورية قد عمدوا عبر آلية الإعلانات الضخمة إلى التنصل من الشركة الأم بدعوى أن ليس لهم أي ارتباط بها، ولسان حالهم يقول إن الأسعار لديهم لن تتأثر بما جرى، في تنصل واضح من جنرال موتورز رغم أنها باتت في الحضيض!.

هل تؤجر تركيا أراضيها الحدودية مع سورية لإسرائيل؟

◄ محمد نور الدين

تحولت مسألة تنظيف الأراضي التركية المحاذية لسورية من الألغام، إلى سجال داخلي اتخذ طابعاً سياسياً حاداً. وكانت شرارة السجال كلام رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان أمام نواب حزب العدالة والتنمية السبت (٢٠٠٩/٥/٢٣)، حين انتقد الدعوات الداخلية لعدم تلزيم تنظيف الألغام لشركة إسرائيلية كان الكلام يدور حولها منذ فترة طويلة. وينص الاتفاق على أن تنظف الشركة، التي ستتسلم المشروع، الأرض مجاناً مقابل حق استثمارها في مشاريع زراعات عضوية لمدة تبدأ بـ٤٤ سنة وقد تصل إلى ٩٩ سنة.

أردوغان انتقد الداعين لاستبعاد هذه الشركة أو تلك لأن «المال لا دين له ولا أمة ولا عرق. فهنا سيكون استثمار. لن يعمل هنا اسحق بل حسن. الذين سيعملون هنا هم محمد واحمد وعائشة وفاطمة. وعندما ينتهون من عملهم هل سيفككون المصانع ويأخذونها معهم؟».

وانتقد أردوغان «هذه الذهنية المستمرة منذ عقود» والتي تشيع أن تركيا تضيع من اليد وتذهب إلى هذا الدين أو ذاك العرق، متسائلاً «أي محظور في إعطاء ذلك للإسرائيليين؟ فقط الفاشيون يقفون ضد ذلك». وقال «إن مجتمعاً وبلداً لا يثق بإيمانه لا يمكن أن يناقش في حرية المعتقد. أما إذا كان يثق بنفسه فيجب أن يطمئن. وجمهورية تركيا ليست بلداً صوصاً».

مساحة الأراضي المقدر استثمارها والمزروعة بالألغام تقارب ٢١٦ ألف دونم. نور الدين جانيكلي، رئيس كتلة حزب العدالة والتنمية البرلمانية، يقول إن تركيا لا قدرة لها، فنية ومادية، على نزع الألغام، لذا يجب تلزيم ذلك لشركات أجنبية.

لكن أصواتاً ارتفعت ترفض المنطق الذي يقول به أردوغان على اعتبار أن تلزيم شركة إسرائيلية تنظيف الحدود مع سورية هو مسألة سياسية بالدرجة الأولى. ورفضت هذه الأصوات اعتبار أن شعار «الموت للأرمن» أو «فليخرج اليونانيون من هنا» هو شعار اثني يعادل رفض إعطاء الإسرائيليين مهمة تنظيف الألغام. فالشعاران الأولان عنصريان بامتياز لكن رفض التلزيم للإسرائيليين سياسي بامتياز، وليس عرقيا أو أثنياً.

يقول حاقان البيرق، في صحيفة «يني شفق»، إن المساواة بين هذه الشعارات غير سليم. فإذا كان انتقاد إسرائيل عملا عنصرياً فأردوغان نفسه هاجمها في منتدى دافوس، لذا فالمسألة سياسية، والكل يعلم أن العاملين الإسرائيليين في تنظيف الألغام سيكونون عملاء للموساد.

ويضيف البيرق أن القول إن الجيش التركي لا يمكن أن يتحمل كلفة التنظيف هو أمر لا يمكن القبول به وتحمله. ويقترح الكاتب تكليف سورية تنظيف الألغام ما دام أردوغان يقول إن «سورية نظفت ألغامها فلنقم نحن بتنظيف ألغامنا».

المحافظ السابق لمحافظة كيليسيه أصلان كوتكتشي يقول إنه يوجد ٦٣٨ ألف لغم، وكانت الكلفة المقدرة لتنظيفها عام ١٩٩٥ هي ٨٧٥ مليون دولار، لكن شركات ألمانية قدمت أسعاراً مخفضة جداً، لكنهم لم يقبلوا وأصروا على شركات إسرائيلية وبأرقام خيالية. واليوم الهدف هو تنظيف الألغام مقابل تأجير هذه الأراضي والاستثمار فيها بمشاريع زراعية لمدة تبدأ بـ٤٤ سنة وقد تصل إلى ٩٩ سنة.

ودخل الرئيس التركي عبد الله غول على خط السجالات بالدفاع عن الدولة التركية التي لا يمكن أن تتخذ إجراءات تتعارض والمصالح الوطنية التركية. وقال إن «هذا الموضوع ليس جديداً، وقد طرح عندما كنت رئيساً للحكومة عام ٢٠٠٢، وقد كلّف الجيش بمهام بتّ هذا الموضوع. وقد تبين أن كلفة التنظيف أكثر بـ١٥ مرة من المتوقع، ثم تبين أن الجيش لا يملك إمكانيات القيام بهذا العمل. وسيأخذ ذلك وقتاً طويلاً إذا اعتمدت تركيا على إمكاناتها الذاتية، فنزع الألغام من أصعب الأمور في العالم». وذكّر غول بأن تركيا ستستفيد من استثمار هذه الأراضي في الزراعة والمصانع وإقامة السدود، وستعود بالخير على المصلحة التركية. ودعا إلى الابتعاد عن الاتهامات الثقيلة المتبادلة.

ومهما يكن فإن كلام أردوغان الأخير يحمل مخاطر جمة، قد تعرض العلاقات التركية السورية للتوتر، لأن المسألة ليست تقنية بل تتعلق بالأمن القومي ليس لتركيا فقط بل لسورية أيضا. ولا يعرف من أين انبثقت هذه الفكرة التي لا يمكن التساهل فيها مهما كانت مبررات إعطاء عملية التلزيم لشركة إسرائيلية.

■ نقلاً عن «السفير» اللبنانية

أفكار حول الاشتراكية.. الإعلام المضلل.. وإيديولوجية أوباما

◄ بيل بلوم*
ترجمة: قاسيون



«إن التاريخ مثقل بقوانين ما بعد الأزمة. عندما توجد تقييدات غير ملائمة للشركات، ترى الشركات بأن عملها هو التحايل عليها وتجنبها، وبذلك ينثرون بذور الأزمة القادمة»..

• ليز سيوندرس، كبير المحللين في شركة تشارلز سكواب الأمريكية لتقديم خدمات الاستثمار.

الرأسمالية.. والاشتراكية

تكافح الشركات الرأسمالية، مالية كانت أم لا، من أجل تحقيق أقصى الأرباح بشكل حتمي. نحاول أن ننظم الشركات منذ القرن التاسع عشر أو القرن الثامن عشر.. لم ينفع شيئًا لمدة طويلة، ما إن نسد ثغرة حتى يتسرب الوحل من أخرى. وول ستريت ليس لديها جيش من المحامين والمحاسبين فحسب، بل لديها أيضاً حشد من خريجي الدراسات العليا في الرياضيات يجدّون باحثين عن معادلات تامة مثالية من أجل فصل الناس عن أموالهم. بعد مجيء وذهاب كل أموال التحفيزات، بعد كل خطابات قادتنا التي تدين الجشع، وبعد حلفانهم الأيمان للقيام بالإصلاحات، بعد آخر جلسة استماع لمدراء الشركات في الكونغرس وإدانتهم في وجوهم واستنكار أعمالهم، خرج أولاد وول ستريت متلوين من بضع كدمات، ليستأنفوا مخض تشكيلاتهم المنوّعة من الموجودات المالية، الوثائق، وحزم مالية أطلقوا عليها أسماء مثل: تعويضات تمويل، مشتقات مالية، ضمانات إضافية لتغطية التزامات دين، بدل نفقات، تعويضات ديون متخلف عن دفعها، أدوات استثمار بنيوية، رهون عقارية ثانوية، وقطع كثيرة أخرى من الأوراق تحمل أسماء غريبة عجيبة.. والتي لم يكن هناك أية حاجة عامة لها أو أي داع ملحّ. وتبدأ من جديد المضاربات، المكافآت، الحوافز والعلاوات، ويتلو ذلك التقشف مرة أخرى. ويظهر أولاد وول ستريت كحكماء، ربما مرتجفين قليلاً لأنهم تعرضوا للسب واللعن، لكنهم الآن أكثر دهاء وأوسع معرفة بتبجحاتهم وتطوسهم وتقنعهم!!

هذا هو تذكير آخر بأن الشيوعية أو الاشتراكية كانت بشكل دائم تعطى فرصة واحدة فقط لكي تعمل، هذا لو أعطيت حتى قدر فرصة واحدة، بينما تعطى الرأسمالية عدد كبير من الفرص تتلو إخفاقاتها المتكررة. علّق مرة رالف نادر قائلا: «لن تفشل الرأسمالية طالما تأتي الاشتراكية لنجدتها».

في الغرب، ويا للأسف، كان أحد أعظم نتائج الحرب الباردة هو ٧٠ سنة من ثقافة العداء للشيوعية، وطبع الإعلام في أذهان الناس تلازماً دائما بين الاشتراكية وما دعاه الاتحاد السوفييتي: شيوعية. صوروا للناس الاشتراكية على أنها ديكتاتورية، قمع، اقتصاد مأمور مخنوق لا مجال فيه لمشاريع خاصة، لا يوجد حرية تغيير العمل، بضع وسائل فقط للتعبير عن الآراء الشخصية، وأمور أخرى مماثلة كلها اختلاق وكذب.. مجموعة عقائد موضوعة التصقت حتى بأذهان الكثير من الأمريكيين المعارضين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. مهما كانت درجة سوء الاقتصاد، يعتقد الأمريكيون بأن البديل الوحيد الممكن هو شيء ما يسمى «شيوعية»، ويتخيلون كم هو مرعب ذلك!!

• صوّر الإعلام الرأسمالي الاشتراكية للناس طوال ٧٠ سنة على أنها ديكتاتورية، قمع، اقتصاد مأمور مخنوق لا مجال فيه لمشاريع خاصة، أو حرية تغيير العمل، وأمور أخرى مماثلة كلها اختلاق وكذب..

• يمكن الاستشهاد بأمثلة كثيرة على تشابه إدارتي بوش وأوباما في السياسة الخارجية: عسكرة العالم.. قتل المدنيين.. التآمر لإسقاط حكومات الدول غير التابعة..

الديمقراطية تعني الاشتراكية

إضافة إلى هذا التشويش المتعمد، ملأ المحافظون في انكلترا رؤوس الناس، لمدة ٣٠ سنة تلت الحرب العالمية الثانية، بفكرة أن حزب العمال هو حزب اشتراكي، وعندما ضرب الركود الاقتصادي البلاد (كما يحدث عادة بانتظام في البلدان الرأسمالية)، أخبروا الناس حينذاك، وصدّق الناس ذلك، بأن «الاشتراكية قد فشلت». برغم ذلك، تظهر استطلاعات الرأي في روسيا بعد انحلال الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ حنين الناس إلى النظام السابق. كان آخر مثال على ذلك الاستطلاع الذي أجرته «روسيا اليوم» (صحيفة موسكوفية تصدر كملحق في الواشنطن بوست)، سألت الروس: «ما هو النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي تفضله»؟ كانت النتيجة: (تخطيط وتوزيع الدولة): ٥٨٪..(قائم على الملكية الخاصة وعلاقات السوق): ٢٨٪ ... (من الصعوبة القول): ١٤٪.

في عام ١٩٤٤، كان مارك بريجينسكي (ابن زفينو بريجينسكي) أستاذاً جامعياً في وارسو. كتب: «سألت طلابي أن يعرّفوا الديمقراطية، متوقعاً أن أسمع نقاشاً حول الحريات الفردية ومؤسسات شرعية منتخبة، تفاجأت لسماعهم يجيبون بأن الديمقراطية تعني التزام الحكومة بالحفاظ على مستوى معيشة معين وتأمين الصحة العامة، التعليم والسكن لجميع المواطنين. أي بكلمة أخرى: الاشتراكية».

لا يوافق الكثير من الأمريكيين على فكرة مجتمع التخطيط المركزي. ما يزعجهم هو المصطلح لأنهم تربوا على مساواة المجتمع المخطط بالقمع بأبشع صوره. طيّب، دعنا ننس العنوان المخيف، دعنا نصفه بأشخاص يجلسون لمناقشة مشكلة اجتماعية جدية معينة، ما هي الخيارات الموجودة لحل المشكلة؟ ما هي المؤسسات والقوى في المجتمع التي تملك أفضل وسيلة، تجربة، مصادر تمويل، أصول من أجل تحقيق هذه الخيارات؟ لذلك، إن الفكرة هي تجهيز هذه المؤسسات والقوى لمعالجة المشكلة بأسلوب منطقي معقول عالي التنظيم دون القلق حول أي من الشركات التي قد تتأثر أرباحها على نحو غير ملائم، دون الاعتماد على «حلول السوق السحرية». الآن صادف أن كل هذا يدعى عادة «تخطيط»، وإذا كان هذا التنظيم والتخطيط ناشئاً من مركز الحكومة يمكن أن يسمى «مركزي». لا يوجد أي سبب للافتراض بأن ذلك سيؤدي إلى نوع ما من نظام فاشستي. تعلمنا بعد عمر معين – فردياً وجماعياً- الكثير حول مثل هذه الأشياء من الماضي. نعرف الإشارات المنذرة، لذلك تعرضت إدارة بوش الفاشستية مبكراً للإدانة الشديدة.

يعمل غالبية الشعب في الولايات المتحدة بأجر. لا يحتاجون لأن يكون دافعهم للعمل التماس تحقيق الربح. لا يوجد ذلك في مورثاتنا. لو كان لأي شخص الخيار لفضّل العمل حيث تكون الدوافع الرئيسية هي إنتاج البضائع والخدمات التي تحسّن مستوى المعيشة في المجتمع، لمساعدة الآخرين، والإحساس بعمل مرض ذي معنى. ليس طبيعيا أن يكون دافع العمل بشكل رئيسي هو محاولة الربح أو سرقة «زبائن» من آخرين، بقاء الأصلح أو الأكثر قوة والأقل رحمة.

حرب كبيرة قد تكون أشد امتحان لأمة ما، في زمن توضع فيه تحت أكبر ضغط. خلال الحرب العالمية الثانية أمرت حكومة الولايات المتحدة أصحاب معامل السيارات بصنع دبابات وسيارات جيب بدلاً من صنع سيارات خاصة. عندما رأت الحكومة حاجة ملحة لصنع القنبلة الذرية، لم تطلب واشنطن عروضاً من القطاع الخاص، بل أنشأت مشروع مانهاتن لكي تقوم بذلك بنفسها، دون الاهتمام بموازنة جدول حسابات وكشوف أرباح وخسائر. استخدمت النساء والسود في المصانع في أعمال فنية كانت تمنع عنهم في السابق. جندت هوليود لصناعة أفلام الدعاية الحربية. تولت الدولة في الواقع الكثير من أنشطة الأمة وشملت الزراعة، الصناعة، المناجم، الاتصالات، العمل، التعليم، الثقافة... وكانت الأولوية لجهود الحرب في كل شيء قبل التفكير بتحقيق الربح الخاص.

في زمن السلم، نستطيع أن نفكر بالاشتراكية على أنها اهتمام بالإنسان قبل التفكير بالربح، مع ضمان حاجاته الأساسية – العناية الصحية، التعليم بكل مراحله، سكن لائق، طعام، عمل. يجادل هؤلاء الذين يحلفون ويثقون باقتصاد السوق الحر بأن «اشتراكية» الحرب العالمية الثانية فرضتها متطلبات وضرورات الحرب. صحيح، لكن هذا لا يلغي النقطة الجوهرية بأن الحكومة قد أدركت تبذير وإسراف وعدم كفاءة النظام الرأسمالي، فنهمه لا يشبع ويحتاج إلى عناية مالية فائقة وتغذية دائمة، لم يكن في مقدوره أبداً إدارة بلد وهو يحاول أن يكسب حرباً. ولم يكن بإمكانه إطلاقاً إدارة مجتمع كائنات إنسانية وتأمين حاجاتهم الإنسانية. يوافق معظم الأمريكيين على هذا، لكنهم عن غير وعي لا يدركون بأن لديهم مثل هذا الاعتقاد. في عام ١٩٨٧ قامت هارتس برس باستطلاع شمل ١٠٠٤ من الأمريكيين، اعتقد نصفهم تقريباً بأن القول المأثور لماركس: «من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته» موجود في دستور الولايات المتحدة.

انسجاماً مع هذا الخط، كنت كتبت مقالاً بعنوان: «الولايات المتحدة تغزو، تدمر، تقتل من أجله (النظام الرأسمالي)، لكن هل حقاً يؤمن الأمريكيون باقتصاد السوق الحر»؟. لن أدّعي بأنني أستطيع أن أصف تفاصيل كل شاردة وواردة في نظامي الاشتراكي. كثير من الأمور تنشأ وتتطور من خلال التجربة والخطأ، لكن الشيء الهام هو الأساس – العوامل الحيوية المؤثرة في صنع القرارات – الذي يستند إلى الخير العام وتحسين مستوى معيشة الناس قبل حسابات الربح والخسارة. إن حاجة الجنس البشري الملحة للمحافظة على البيئة تصطدم مباشرة بدافع الربح، كما هو الحال بنظام الطبابة والعناية الصحية في الولايات المتحدة. الأمر أكثر من كونه مسألة إيديولوجية: إنها مسألة عيش لائق، استمرارية وبقاء.

الإعلام المضلل

«الحذف من أقوى أشكال الكذب»

• جورج أورويل

يسألني البعض من حين لآخر: لماذا أنا كثير الانتقاد للإعلام الأمريكي السائد، بينما في الوقت نفسه، استشهد بشكل متكرر بأقواله في كتاباتي؟ الجواب بسيط. التقصير الخطير للإعلام الأمريكي هو «أخطاؤه» بالحذف والإغفال أكثر منه أخطاؤه في المهمة. يعرضون حقائق ووقائع ويغفلون عن ذكر أشياء مما يؤدي ذلك إلى تشويه الأخبار التي تصلنا، ويكذبون هكذا على المكشوف، لذلك أستطيع أن أستخدم الوقائع والحقائق التي تستطيع أن تقوم بتزويدها منظمة كبيرة وثرية بسهولة أكثر من إعلام آخر.

في أوائل آذار، نشرت صحيفة الواشنطن بوست مقالاً حول إيران جاء فيه «كرر القادة الإيرانيون قولهم بأن الهولوكوست كان كذبة».. تابع المقال بعد ذلك ليضيف بأن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد «كرر تأكيده بأن الهولوكوست كان كذبة كبيرة». هذا هو كل ما أخبرنا به. ماذا سيستنتج القارئ الأمريكي المسكين من كون بعض القادة الإيرانيين ليس إلا مجموعة من أكثر المجموعات انحطاطاً وسخافة والتي يطلق عليها «ناكري الهولوكوست»؟ الذي أغفلت المقال عن ذكره هو أن هؤلاء القادة الإيرانيين يستخدمون كلمة «كذب» للإشارة إلى جوانب معينة فقط من الهولوكوست. علق أحمدي نجاد حول الغرابة والظلم اللذين ترافقا مع الهولوكوست الذي حدث في أوروبا ونتج عنه دولة يهودية في الشرق الأوسط، بدلاً من أن تكون في أوروبا. لماذا يدفع الفلسطينيون ثمن الجريمة الألمانية؟ سأل أحمدي نجاد. وتساءل حول صحة أعداد اليهود – ٦ مليون – الذين زُعم بأنهم قتلوا في الهولوكوست، كما تساءل الكثيرون من مختلف الانتماءات السياسية والقومية بما فيهم الكاتب الايطالي المعروف بريمو ليفي، أحد الناجين من الهولوكوست.

البوست أتحفتنا في نهاية المقال بأن «مسؤول إسرائيلي في واشنطن طلب عدم التصريح عن اسمه، أكد من أنه من غير المحتمل أن تستخدم إيران صواريخها في هجوم ضد إسرائيل بسبب الرد الانتقامي الإسرائيلي المؤكد». حقاً؟، هذا ما نقوله أنا وآخرون منذ سنين طويلة. هذا ما يجب أن يكون العنوان الرئيسي لهذه القصة في الصحيفة وليس إيراده في جملة في آخر المقال. مع ذلك، نستطيع أن نكون على يقين بأن المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين وتابعيهم سيستمرون بدق طبول الإنذار في كل أنحاء العالم للتحذير من خطر هجوم إيراني صاروخي.

قلق المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين منذ مدة طويلة حول أسلحة نووية إيرانية محتملة، ليس لأن إيران قد تهاجم أحداً ما، بل لأن الغطاء الإسرائيلي الأمني العزيز والمدلل – كونها القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط – سيكون في خطر، كما قد تكون هيمنة واشنطن في المنطقة أيضاً في خطر.

بعد ذلك، في أواخر آذار، نشرت لوس أنجلس تايمز نعياً مع موجز عن حياة جانيت جاجان، رئيسة غويانا السابقة وأرملة تشادي جاجان الذي كان هو أيضاً، في مرحلة أبكر، رئيساً لغويانا. لم يكتب في النعوة أية كلمة حول حقيقة أنه لمدة ١١ سنة، ١٩٥٣ – ١٩٦٤، اثنتان من أقدم «الديمقراطيات» في العالم، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، عملا كل ما في وسعهما في محاولات متكررة لمنع تشادي جاجان المنتخب ديمقراطياً من تسلمه منصبه كرئيس للبلاد.

في أواخر آذار، زودتنا الواشنطن بوست أيضاً بكذبة جديدة. في مقالة افتتاحية حول الفدائيين اليساريين في السلفادور الذين ربحوا الانتخابات الرئاسية بمرشحهم موريسيو فانيس، قالت البوست: «إذا احترم الآن كل من السيد فانيس والذين خسروا الانتخابات حكم القانون، قد تكون النتيجة هي تعزيز وتماسك النظام السياسي الذي كانت الولايات المتحدة تسعى إليه عندما تدخلت في السلفادور أثناء الحرب الأهلية خلال ثمانينات القرن الماضي. حينذاك، نبذ هدف بناء ديمقراطية ناجحة في السلفادور كمهمة مستحيلة، تماماً كما يقول البعض الآن بأنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية في العراق وأفغانستان».

فكرة أن هدف الولايات المتحدة من تدخلها في الحرب الأهلية السلفادورية هو جلب الديمقراطية إلى البلاد هي فكرة مثيرة بوقاحتها، وتدعو إلى التصور بأن كاتب افتتاحية البوست يعاني من مرحلة مبكرة من الخرف، إن ذلك يعادل تماماً القول بأن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا كافح من أجل التآلف والانسجام والمساواة بين السود والبيض.

خلال عملية دعم حكومة الطغيان والاستبداد والتعدي على حقوق الإنسان في السلفادور، زودت الولايات المتحدة القوات المسلحة السلفادورية بإمدادات لانهائية من الأموال، الأسلحة والتدريب، وجلب هذا الدعم تدميراً كاملاً للبلاد ومعاناة مستمرة للشعب السلفادوري.

إن «كشف وإفشاء» البوست لن يرسل المؤرخين على جناح السرعة لإعادة كتابة مؤلفاتهم. ولن يحجب الحقيقة بأن الولايات المتحدة لا تحارب من أجل «الديمقراطية» في العراق وأفغانستان أكثر من محاربتها من أجل ذلك في السلفادور.

إيديولوجية باراك أوباما المراوغة

• سئل نائب الرئيس جو بايدن أثناء قمة في تشيلي فيما إذا تخطط واشنطن من أجل وضع حد لخمسين سنة من المقاطعة الاقتصادية لكوبا. أجاب: «لا».

• اقتحمت السلطات الإسرائيلية سلسلة من الاحتفالات بمناسبات ثقافية فلسطينية في القدس، وأفسدت وأعاقت مسيرة أطفال، وفجرت بالوناتهم أثناء احتفالهم في ساحة المدرسة. لم يكن هناك، ولن يكون أي مقاطعة من الولايات المتحدة ضد إسرائيل، ولم، ولن يصدر أي تصريح أو تعليق من الرئيس أوباما حول اقتحام السلطات الإسرائيلية حفل للأطفال وتفجير بالوناتهم.

• يبدو أن البيت الأبيض والبنتاغون يتنافسان حول من يستطيع الإعلان عن إرسال أكبر عدد من الجنود إلى أفغانستان، لكن ما من أحد منهما يعد القتلى والتوابيت العائدة.

• تستمر الطائرات الأمريكية بإلقاء القنابل على بيوت الناس وعلى احتفالات الأعراس في باكستان. لم يعترف أحد في واشنطن أو يعلق حول شرعية هذه الغارات.

• طردت بوليفيا والإكوادور دبلوماسيين أمريكيين بسبب ما رأته الدولتان تآمراً لإسقاط الحكومة.

يمكن الاستشهاد بأمثلة كثيرة على تشابه إدارة بوش وإدارة أوباما في السياسة الخارجية. مع ذلك، ما أقول وأكتب يزعج مؤيدي أوباما. إنهم واقعون في حب الرجل بابتسامته التي تصلح لدعاية معجون أسنان..

تقوى شعبية أوباما حول العالم، لمحاولته إخفاء وحجب إيديولوجيته الحقيقية. مثال: سئل في أوائل آذار بمقابلة مع نيويورك تايمز: «هل يوجد كلمة واحدة لتعريف إيديولوجيتك؟ إذا لم تكن اشتراكياً، هل أنت ليبرالي؟ هل أنت تقدمي؟ كلمة واحدة»؟

«لا، لن أتورط في ذلك».. أجاب الرئيس.

في اليوم التالي اتصل بصحفي التايمز، يخبره: «صعب علي التصديق بأنك كنت جدياً تماماً حول ذلك السؤال الاشتراكي». ثم أعطى أوباما أمثلة عن سياساته تبين بأنه ليس اشتراكياً.

لست بحاجة إليه لإقناعي. إن نزعته الوسطية واضحة لأي شخص يكلف نفسه عناء النظر. لكن بعد حادثة التايمز – التي أزعجته بشكل واضح- يبدو أنه قد تولد لديه شعور بالحاجة إلى أن يكون أكثر وضوحاً في ميوله الإيديولوجية لكي يتجنب في المستقبل مواقف «اشتراكية» سخيفة. في اليوم التالي، قال أوباما في اجتماع في البيت الأبيض مع مجموعة من أعضاء مجلس النواب: «إنني ديمقراطي جديد».

سيستمر معظم المحافظين على الأرجح في رؤيتهم له كيساري خطير. يجب أن يكونوا سعداء بأن أوباما هو الرئيس، وليس أي نوع آخر تقدمي حقيقي أو اشتراكي، أو حتى ليبرالي صادق، لكن الجناح اليميني جشع وطمّاع.

❖بيل بلوم: كاتب أمريكي، صحفي ومؤرخ.

الفعل الثقافي.. وإشكالية العلاقة مع الأحزاب السياسية

◄ نجوان عيسى

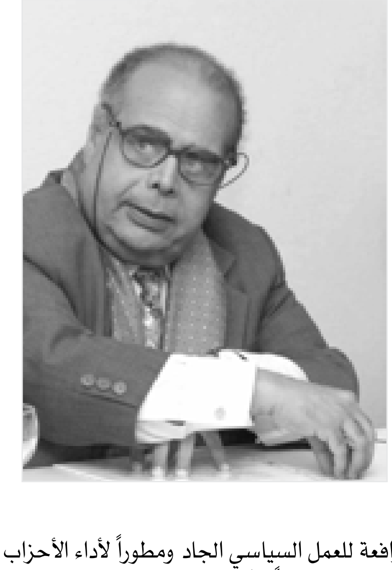
تعد إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة السياسية في بلادنا من أكثر الإشكاليات إثارة للجدل، ويفضي نقاش هذه المسألة في الغالب إلى تقسيم المثقفين إلى مثقفي معارضة ومثقفي سلطة، ولكن أليس هذا تقسيماً غير دقيق أو لنقل تقسيماً أحادي النظرة على الأقل.

إذا ما انطلقنا من تعريف «د.نصر حامد أبو زيد» للمثقف بأنه الإنسان المنخرط بطريقة أو بأخرى في عملية إنتاج الوعي، نجد أن هذا التقسيم للمثقفين يميز بين إنتاج وعي يخدم السلطة السياسية الحاكمة، وبين إنتاج وعي يعارض هذه السلطة، وبهذا نصل إلى معادلة تقول: إن الفرق بين مثقف وآخر يكمن في أن أحدهما يوظف كتلته المعرفية في خدمة حزب أو تيار سياسي يتربع على رأس السلطة، والآخر يوظف كتلته المعرفية في خدمة حزب يسعى إلى تغيير السلطة الحاكمة واستلام زمام الحكم في نهاية المطاف.

إلا أن الفعل الثقافي الحقيقي أو لنقل إنتاج الوعي هو فعل يهدف إلى التفسير والتقييم والبحث العلمي الجاد عن الحقيقة، وليس إلى تبرير وجود حزب في السلطة أو تبرير حركة حزب آخر في نشاطه المعارض لهذه السلطة.

إن هذا النوع من التقسيم الذي يميز المثقفين من خلال نظرتهم للسلطة الحاكمة هو تقسيم قاصر، لأنه لا يشمل كل المثقفين – هذا إذا افترضنا أن الداعم لسلطة حاكمة من نمط السلطات العربية يستحق لقب مثقف أصلاً – ذلك أن هناك فئة لا توظف كتلتها المعرفية إلا في خدمة البحث عن الحقيقة وفي سبيل إنتاج وعي يرفع سوية الأفراد والمجتمع، وبهذا يكون فعلها الثقافي موجهاً لتغيير الأوضاع القائمة نحو الأفضل سواء أصبّ هذا الجهد مباشرة في خدمة تيار سياسي معين أم لا. كما إنه، إذا كان المثقفون الموالون يختلفون عن المثقفين المعارضين من زاوية الموقف من السلطة، فإن كلا النمطين يلتقيان معاً في تعليب الإنتاج الثقافي في قوالب حزبية وأيديولوجية ضيقة، وينتهي كلا الخطابين إلى تكريس مفهوم السلطة في الفكر والوعي والإبداع على حد تعبير "د.أبو زيد".

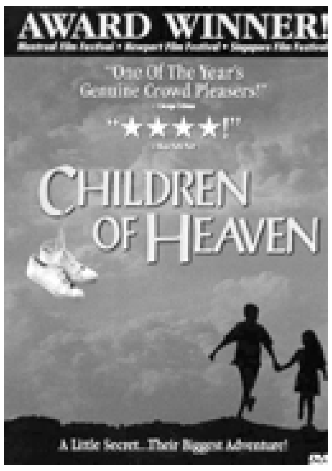
وربما يفهم البعض من هذا الكلام أن المقصود هو وجوب فصل الفعل الثقافي عن السياسة، أو وجوب ابتعاد المثقف عن تبني وجهة نظر سياسية ما، إلا أن هذا الفهم غير صحيح لأنه ما من فكر إلا ويتضمن وجهة نظر سياسية في النهاية، سواء تم الإفصاح عنها أم لا. ولكن الفهم الصحيح لدور المثقف في عملية الحراك الاجتماعي بوجه عام، ومنه الحراك السياسي، ينطلق من إدراك أن إنتاج الوعي الحقيقي لا يكون إلا بالولاء للحقيقة التي يبحث عنها المثقف، وهنا يكون الخلاف في وجهات النظر حول الحقيقة ومنهج البحث عنها هو ميدان الجدل الفكري الحقيقي والمنتج. وبهذا فقط يصبح الفعل الثقافي رافعة للعمل السياسي الجاد ومطوراً لأداء الأحزاب السياسية ورافداً للأيديولوجية التي يتبناها حزب من الأحزاب سلطةً كان أم معارضة.



أما التخندق وراء عصبيات سياسية ضيقة وتكريس المعارف في خدمة حزب يسعى للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها بحيث يتحول العمل السياسي إلى سجن للفكر وعائق أمام تطويره فأقل ما يقال فيه إنه يساهم في إنتاج وعي سلطوي يحمل بذور الدكتاتورية والإقصاء سواء ادعى أصحابه الديمقراطية أم لا. ■■

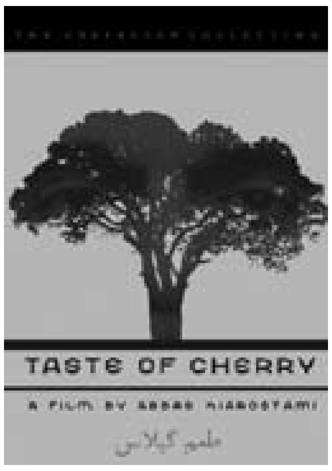
«السينما الإيرانية»: الفن كسلاح ضد الرقابة

◄ نبيل محمد



من ينظر إلى المجتمع الإيراني ويتناوله كقيم وضوابط يستطيع أن يتصور مدى القيود والرقابة التي تخضع لها مختلف الفنون، وخاصة السينما، فالقيود الاجتماعية والدينية تؤطّر الكثير من الموضوعات وتفقد السينما قدرتها على تناول ما تريد من الظواهر الاجتماعية، كما أنها تفقد العدسة تركيزها على مشهد معين أو تكوينها لصورة معينة، هذه القيود الكثيرة لم تقف السينما أمامها مكتوفة اليدين بل حاولت البحث عن طرق الصناعة من خلال منافذ الرقابة واستطاعت الهروب من القيود الاجتماعية من خلال ما ابتدعه المخرجون الإيرانيون من وسائل إبداعية.

إذا وضعنا تجربة السينما الإيرانية وقارناها بأية تجربة عربية نجد أنها أكثر تطوراً وأكثر عالمية على الرغم من أن التجارب العربية لم تعان من سيف الرقيب الاجتماعي والسياسي إلى الدرجة التي خضعت فيها تجربة السينما الإيرانية، وهذا ما ركز عليه فيلم وثائقي عرض على فضائية «الجزيرة الوثائقية» منذ فترة، حيث تناول قضية قدرة المخرجين الإيرانيين على الهروب من الرقيب.



لقد استطاع المخرجون الإيرانيون بحرفية عالية إيجاد مجال لحركة العدسة السينمائية بعيداً عن الضوابط المختلفة ومن هذه التجارب التي استطاع المخرجون الإيرانيون الخوض فيها بعيداً عن الرقابة هي الاعتماد في الكثير من القصص السينمائية على الطفل، هذا الطفل الذي يمكن تحميله قصص ومعاناة الكبار ويمكن إسقاط القضايا الكبرى الإنسانية فيه ولكن لكونه طفلاً يمكن تجاوز ضوابط الرقابة على اعتبار أنه طفل ويحق له ما لا يحق للكبار، فاستطاع بعض المخرجين الإيرانيين وفي مقدمتهم مجيد مجيدي توظيف الطفل بطريقة يعبر فيها عن كل ما يريد، وقد تمثلت هذه التجارب في الكثير من الأفلام نذكر منها فيلم «لون الجنة» للمخرج الكبير مجيد مجيدي، هذا الفيلم الذي مثّل فيه المخرج الكثير من العواطف الإنسانية والصور الطبيعية من خلال طفل أعمى وكرس من خلال هذا الطفل مجموعة من الرسائل الإنسانية متجاوزاً فيها شباك الرقيب، الطفل الذي يرتبط بالحياة وجزئيات وتفاصيل الطبيعة من خلال سماع الأصوات واللمس والذي يبني مع الحياة علاقة قلما نجدها لدى الإنسان السليم.

ومن الأفلام الأخرى التي يشكل الطفل قصتها وتفاصيلها فيلم «أطفال الجنة» لمجيد مجيدي والذي يصور المخرج من خلاله الوضع الاقتصادي والفقر في إيران من خلال طفل يُضيّع حذاءه فيعيش على تبادل الحذاء مع أخته كي لا يعلم والده بالقصة، هذا الحذاء ـ الحلم بالنسبة للطفل يعبر عن الأزمة الإنسانية والاقتصادية في إيران كما أنه يصور بعداً إنسانياً من خلال علاقة الطفل معه.

هذه التجربة وغيرها من التجارب استطاعت السينما الإيرانية من خلالها الوصول إلى العالمية رغم كل القيود وقد تمثلت العالمية في السينما الإيرانية من خلال وصول الأفلام الإيرانية إلى أكبر المهرجانات، فها هو فيلم «أطفال الجنة» يترشح لجائزة أفضل فيلم أجنبي عام ١٩٩٧ في مهرجان الأوسكار، وفيلم «طعم الكرز» يحصل على السعفة الذهبية في كان، أو جوائز أخرى من خلال أفلام مثل «ون الجنة»، و«زمن الجياد المخمورة» و«المطر»، وها هي أسماء المخرجين الإيرانيين تصبح أسماء عالمية أمثال مجيد مجيدي وعباس كيا رستمي وحسن يكتبانه.

يمكننا أن نفصل ونتحدث بشكل أعمق عن التجربة الإيرانية بالقول إن هذه التجربة تستطيع أن تعطينا استنتاجاً مهماً بأن هذه السينما سينما مشهد بحيث يمثل المشهد خارج عن كونه حلقة في سلسلة الفيلم صورة إنسانية متكاملة تسعى لإيصال رسالة خاصة بها بمعزل عن تكوين الكل السينمائي. ■■

تأملات الروائي العالمي إدواردو غاليانو: «آسف على الإزعاج..»

ترجمة قاسيون

أودّ أن أتشارك معكم بعض الأسئلة التي تجول في رأسي.

هل العدالة عادلة؟ هل تقف على قدميها، عدالة العالم المقلوب هذا؟ زاباتيستا [١] العراق، ذاك الذي رمى الحذاءين على بوش، حكم عليه بالسجن لثلاث سنوات. ألم يكن يستحق وساماً بدل ذلك؟

من هو الإرهابي؟ من استهدَف أم من استُهدف؟ أليس القاتل المتسلسل الذي اخترع عبر الكذب الحَرب على العراق واغتال عدداً كبيراً من الناس وشرعن التعذيب وأمر بتطبيقه مذنباً بالإرهاب؟ هل فلاّحو «أتنكو» في المكسيك أو السكان الأصليون من «الماباش» في تشيلي أو من «الكلش» في غواتيمالا أو الفلاحون المحرومون من الأرض في المكسيك متّهمون جميعاً بالإرهاب لدفاعهم عن حقّهم في الأرض؟ إذا كانت الأرض مقدّسة– حتى إن لم يقل القانون ذلك، أفلا يكون المدافعون عنها مقدّسين أيضاً؟

وفق مجلة «فورن نيوز»، الصومال هي المكان الأشد خطراً. لكن من هم القراصنة؟ المتضوّرون جوعاً أم مضاربو «وول ستريت» الذين يهاجمون العالم منذ سنوات ويتلقّون الآن مبالغ طائلة مقابل جهودهم؟ لماذا يكافئ العالم أولئك الذين ينهبونه؟

لماذا لا ترى العدالة إلا بعين واحدة؟ تحظر «وول مارت»، الشركة الأقوى بين الشركات، وجود النقابات. وكذلك تفعل ماكدونالد. لماذا تنتهك هذه الشركات القانون الدولي بحصانة مدانة؟ ألئن العمل في العالم الحالي أفضل من لاشيء، ولأن حقوق العاملين أقل قيمة من هذا العمل؟

إذا كانت العدالة الدولية موجودة حقاً، فلماذا لا تحاكم الأقوياء أبداً؟ صانعو المجازر الأكثر شناعة لا يذهبون إلى السجن. هل لأنهم هم الذين يمسكون بمفاتيحه؟ لماذا لا يمكن التعرض للقوى العظمى الخمس التي تتمتع بحق النقض في الأمم المتحدة؟ هل هذا الحقّ إلهي؟ هل يحرص على السلام أولئك الذين يرتبطون بالحرب بمصالح مالية؟ هل من العدالة أن تتولى القوى الخمس المنتجة الرئيسية للأسلحة مسؤولية السلام العالمي؟ ودونما استخفاف بمهربي المخدرات، أليس هذا الفعل «جريمة منظمة» هو أيضاً؟ لكن شاجبي أولئك الذين يفرضون في كل مكان عقوبة الموت لا يطالبون بعقاب سادة العالم. لا ينقص إلا هذا! يشجب الشاجبون أيضاً القتلة الذين يستخدمون الأمواس، في حين لا يشجبون مستخدمي الصواريخ.

ويتساءل المرء: إن كان المنادون بالعدالة راغبين بجنون في القتل، فلماذا لا يطالبون بعقوبة الموت ضد الظلم الاجتماعي؟ هل العالم الذي يخصص كل دقيقة ثلاثة ملايين من الدولارات على النفقات العسكرية في حين يموت في الوقت نفسه خمسة عشر طفلاً جوعاً أو بسبب مرض قابل للشفاء هو عالم عادل؟ ضد من يتسلح ما يدعى بالمجتمع الدولي حتى أسنانه؟ ضد الفقر أم ضد الفقراء؟ لماذا لا يطالب المتحمسون للعقوبة القصوى بعقوبة الموت ضد قيم مجتمع الاستهلاك التي تضر كل يوم بأمن المجتمع؟ أم أن هذا القصف من الدعاية، التي تصيب بالدوار ملايين وملايين الشباب العاطلين عن العمل أو ذوي الأجور المنخفضة، لا يدفع إلى الجريمة وهو يكرر لهم ليل نهار أن قيمة المرء في ما يمتلكه، في أن يمتلك سيارة وأحذية باهظة الثمن، في أن يمتلك ويمتلك– ومن لا يملك شيئاً لا يساوي شيئاً؟



ولماذا لا يحكم الموت نفسه بالإعدام؟ العالم منظم لخدمة الموت. أم أن صناعة التسلح، التي تلتهم القسم الأكبر من مواردنا وجزءاً لا يستهان به من طاقاتنا، لا تصنع الموت؟ سادة العالم لا يدينون العنف إلا حين يمارسه الآخرون. ويتجلى هذا الاحتكار للعنف بواقع لا يمكن تفسيره لمن هم من خارج الأرض، كما أنه غير قابل للتحمل بالنسبة لنا نحن الأرضيين الذين نريد البقاء، ضد كل الظواهر: نحن البشر الحيوانات الوحيدة المتخصصة في الإفناء المتبادل، وقد طورنا تقنية تدمير تقوم حالياً بإفناء الكوكب وسكانه جميعاً. تتغذى هذه التقنية على الخوف. الخوف هو الذي يخترع الأعداء، وأولئك الذين يبررون التبذير العسكري والبوليسي. ما رأيكم بإطلاق حكم الموت على الخوف، طالما سنطبق حكم الموت؟ ألا يكون صحياً وضع حد لهذه الدكتاتورية الكونية لمحترفي إنتاج الرعب؟ زارعو الرعب يحكموننا بالعزلة، يمنعون عنا التضامن: فليهرب من يستطيع الهرب، اسحقوا بعضكم بعضاً، انتبهوا جيداً، افتحوا أعينكم، القادم هو دائماً خطر يتربص، هذا سيسرقك، وذاك سيغتصبك، عربة الطفل الصغيرة هذه تخفي قنبلة مسلمة، وإذا كانت هذه المرأة، هذه الجارة البريئة تنظر إليك، فمن المؤكد أنها تنقل إليك «طاعون الخنازير».

في هذا العالم المقلوب، حتى أفعال العدالة الأكثر أساسيةً والحس السليم تدفع إلى الخوف. عبر تدشين إعادة تأسيس بوليفيا كي يتوقف هذا البلد ذو الأغلبية من السكان الأصليين عن الشعور بالخزي حين ينظر في المرآة، استثار الرئيس إيفو مورالس الرعب. كان ذلك التحدي كارثة للنظام التقليدي العنصري، الذي يزعمون أنه الوحيد الممكن: «إيفو كان هو الفوضى والعنف وقدمهما، وبسببه، سوف تنفجر الوحدة الوطنية وتتحطم». وحين أعلن رئيس الإكوادور، (رافائيل) كوريا، رفضه لتسديد الديون غير الشرعية، نثر الخبر الرعب في العالم المالي، وأصبحت الإكوادور مهددة بعقوبات رهيبة لأنها قدمت مثل هذا المثل السيئ. إذا كان الدكتاتوريون العسكريون والسياسيون المنخورون قد تمتعوا على الدوام بتدليل البنك الدولي، أفلم نعتد على قبول تسديد الشعب لثمن الهراوة التي تضربه والجشع الذي ينهبه، بوصفه قدراً محتوماً؟

هل حدث فراق نهائي بين الحس السليم والعدالة؟ ألم يولد الحس السليم والعدالة ليسيرا معاً، يلتصق واحدهما بالآخر؟ ألا ينسب للحس السليم، وللعدالة أيضاً، هذا الشعار الذي يرفعه مناصرو الحركة النسوية، بأن الإجهاض سيكون حراً لو أننا نستطيع نحن الذكور الحبل؟ لماذا لا يتم تشريع الحق في الإجهاض؟ هل لأن هذا الحق سيتوقف عن كونه امتيازاً للنساء اللواتي يستطعن دفع كلفته والأطباء الذين يستطيعون قبض تلك الكلفة؟ الأمر نفسه يجري في حالة أخرى فضائحية من إنكار العدالة والحس السليم: لماذا لا تشرعن المخدرات؟ أليست موضوع صحة عامة مثل الإجهاض؟ والبلد الذي يمتلك العدد الأكبر من مدمني المخدرات، أية سلطة أخلاقية لديه لشجب أولئك الذين يزودونهم بطلبهم؟ ولماذا لا تقول كبرى وسائل الإعلام، المتحمسة في الحرب على تدفق المخدرات، أبداً أن معظم الهيروين المستهلك في العالم يأتي من أفغانستان؟ من الذي يحكم في أفغانستان؟ أليس بلداً يخضع لاحتلال عسكري من البلد «المشيخاني» الذي يتنطع لمهمة إنقاذنا جميعاً؟ لماذا لا تتم شرعنة المخدرات مرةً وإلى الأبد؟ أليس لأنها تقدم أفضل ذريعة للغزوات العسكرية، إضافة إلى منح أدسم الفوائد للمصارف الكبرى التي تعمل ليلاً على تبييض الأموال؟

العالم حزين الآن لأن السيارات المباعة أصبحت أقل عدداً. تتمثل إحدى عواقب الأزمة العالمية في هبوط صناعة السيارات المزدهرة. لو أنه بقي لدينا بعض الحس السليم، وبعض حس العدالة، ألا يجدر بنا الاحتفال بهذا الخبر الحسن؟ أم أن تناقص السيارات ليس خبراً حسناً بالنسبة للطبيعة– التي ستكون أقل تسمماً، وبالنسبة للراجلين– الذين سيقل عدد من يموتون منهم؟

شرحت الملكة لأليس– أليس لويس كارول– كيف تعمل العدالة في بلاد العجائب:

–هاك! –قالت الملكة– إنه في السجن، يمضي عقوبته؛ لكن الحكم لن يبدأ قبل يوم الأربعاء القادم. وبطبيعة الحال، سوف ترتكب الجريمة حقاً في النهاية.

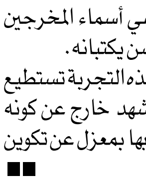
في السلفادور، برهن المطران أوسكار أرنولفو روميرو أن العدالة، كالأفعى، لا تعض إلا الحفاة. وقد مات بالرصاص بسبب شجبه للحكم المسبق على المولودين حفاةً في بلادهم، لمجرد أنهم ولدوا. أليست نتيجة الانتخابات الأخيرة في السلفادور تكريماً؟ تكريماً للمطران روميرو ولآلاف من أمثاله، ماتوا وهم يناضلون من أجل عدالة عادلة في مملكة الظلم؟

أحياناً، تنتهي قصص التاريخ نهايةً سيئة. لكن التاريخ لا ينتهي. وحين يقول وداعاً، لا يكون ذلك إلا «إلى اللقاء».

[١] عبر استخدامه لمصطلح زاباتي يلعب إدواردو غاليانو على الكلمات باللغة الإسبانية، بين كلمة زاباتي وكلمة زاباتو، أي حذاء– رامي الحذاء على بوش، وفي الوقت نفسه يشير إلى جيش التحرير الوطني الزاباتي– وهي مجموعةٌ ثوريةٌ في أقليم تشياباس تناضل في سبيل حقوق السكان الأصليين في المكسيك.

■■

ركن الوراقين



خمسون مفكراً أساسياً معاصراً

هذا كتاب ضروري للقارئ المتخصص وغير المتخصص، لكونه يشكل مرجعاً فكرياً لا غنى عنه. فانطلاقاً من أوائل البنيوية يأخذنا الكتاب في رحلة عبر ما بعد البنيوية فنظرية العلامات في اللغة، ومن ثم إلى ما بعد الماركسية فتاريخ الحوليات، وصولاً إلى الحداثة فما بعد الحداثة. ويشمل فصولاً عن باختين وفرويد وبورديو وتشومسكي ودريدا ولاكان وكريستيفا وكافكا من بين آخرين. ويتناول بالبحث شخصيات أدبية غيرت طريقة النظر إلى اللغة، هذا بالإضافة إلى فلاسفة ومنظرين في علم الاجتماع والتاريخ ومتخصصين في اللسانيات والشؤون النسوية.



نيكراسوف

صدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مسرحية «نيكراسوف» لجان بول سارتر التي كتبها في العام ١٩٥٥. تحمل المسرحية سمات الصراع بين الكتلة الاشتراكية ممثلة في الاتحاد السوفيتي والكتلة الرأسمالية ممثلة في أمريكا. المسرحية صدرت في طبعتها الثانية ضمن سلسلة «من المسرح العالمي» ترجمة الدكتور عبد القادر التلمساني ومراجعة الدكتور رضا الجمل، وكتب التقديم والخاتمة الدكتور سيد إمام الذي يقول عنها إنها تنتمي إلى المرحلة الثانية من أعمال سارتر التي يتكشف فيها البعد الاجتماعي في مستويين: بناء الشخصيات الواعية بماضيها، وموقفه الابتدائي وتطوره وما يبنيه من علاقات عمل وأفكار مراوغة.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/6/3) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

مهرجان «كان» ٦٢:
مفاجآت من العيار الثقيل

◄ جهاد أبوغياضة

لطالما عودنا مهرجان كان السينمائي، بأن يكون مفجراً للمفاجآت الفنية الصادمة، ومكتشفاً لكل ما هو جديد أكثر من أي مهرجان سينمائي آخر. وهذا حصل مع المخرج الفرنسي غاسبار نويي حين أثار فيلمه «بلا رجعة» جدلاً كبيراً في كان ٢٠٠٢، كما حصل مع فيلم «غريزة أساسية» ١٩٩٢ وبطلته شارون ستون. ولكن لهذا المهرجان في دورته الـ ٦٢ وقع خاص، فقد كان مفاجئاً جداً بأن يكون فيلم الافتتاح هو فيلم الرسوم المتحركة «إلى أعلى» لمخرجه الأمريكي بيتر دوكتر الذي اضطر المشاهدين للبس النظارات الثلاثية الأبعاد وهم يتابعونه.



ولم تقف المفآجات عند هذا الحد، بل جاءت التظاهرات المرافقة للمهرجان حافلة بالغرائب وبكل ما هو مثيرٌ للجدل، حتى أن بعضها شكّل صدمة للجمهور والنقاد.

فبعيداً عن المسابقة الرئيسية، عرض فيلمان اعتبرا من التحف السينمائية الكبيرة. الأول هو فيلم «أجورا» للمخرج الإسباني آليخاندرو أمينبار، الذي يتعرض لموضوع التعصب الديني، وتدور أحداثه في الإسكندرية حول شخصية «هيباتيا» العالمة الإغريقية التي أثارت سخط الكنيسة، بسبب نبوغها العلمي وتأثيرها الكبير على المجتمع رغم كونها يونانية «وثنية» رفضت الانصياع للتعاليم الجامدة للكنيسة في تلك الفترة من القرن الرابع الميلادي. وهيباتيا بالمناسبة هي إحدى الشخصيات الرئيسية في رواية «عزازيل» للكاتب المصري يوسف زيدان الفائزة بجائزة البوكر العربية لعام ٢٠٠٩. وهي التي ينتهي مصيرها في الرواية والواقع بالقتل حرقاً وهي مازالت حية على أيدي المتعصبين.

أما الفيلم الثاني الذي عرض ضمن تظاهرة نظرة خاصة فهو الفيلم الروسي «قيصر» للمخرج بافل لونجين الذي ينتقد التسلط السياسي واستعمال الدين لتبرير القمع من خلال شخصيتين: القيصر الروسي الشهير باسم إيفان الرهيب، ورئيس الكنيسة الارثوذكسية فيليب صديق طفولة القيصر الذي يطرح نفسه كامتداد لله، وينتقي من الدين ما يدعم سلطته، ويكفل لها أن تظل سلطة مطلقة استبدادية، وهنا يبدأ الصدام بينه وبين الأسقف فيليب الذي ينتهي بقتل الأسقف.

وعن استخدام الجنس ومشاهد العنف القاسية، فقد كان هذا الجانب وافر الحضور وتميز بجرأة المشاهد الإباحية وقسوة مشاهد العنف كفيلم «مهووسة جنسيا» لمخرجه التايلندي راتانا روانج، أو فيلم «دمية الجنس» للمخرج الياباني (هيروكادو كوريدا)، أو الفيلم الفلبيني العنيف جدا «شؤون عائلية» للمخرج (بريلانتي ميندوزا) الذي فاز بجائزة أحسن إخراج، وفيلم «الشرطة- صفة» للمخرج الروماني (كورنيلو بورومبيو) الذي حصد جائزة لجنة التحكيم الخاصة.

وقمة الصدمات، بل وفضيحة المهرجان كما رآها النقاد كان فيلم «نقيض المسيح» للمخرج الدنماركي لارس فون ترايير (راجع «قاسيون» عدد ٤٠٦).

وقد سجل المهرجان حضوراً للأفلام التي تتناول المحظورات الاجتماعية والعقائدية، كالجنس وما يتصل به من قضايا، وهو ما تجلى بفلمين هما «عيونٌ مفتوحةٌ على اتساعها» للمخرج الإسرائيلي حاييم تاباكان، حيث يتناول موضوع المثلية الجنسية في البيئة اليهودية المتزمتة، في أحد أحياء مدينة القدس، وكان غريباً فوز الفيلم الثاني «سن الكلب» لمخرجه اليوناني إيورغوس لانثيموس الذي يتناول سفاح العائلة الناشئ عن خوف الأهل المرضي على الأبناء من الاختلاط الخارجي، والذي شكل الفعل الجنسي المشاهد الرئيسية فيه، بجائزة أحسن فيلم في قسم نظرة خاصة.

ومن المفاجئ كان فوز المخرجة الفلسطينية شيرين دعبس بجائزة أفضل فيلم عرض في قسم نصف شهر المخرجين عن فيلمها الروائي الأول «أمريكا» الذي يتحدث عن أزمة التأقلم لعائلة فلسطينية هاجرت إلى أمريكا الناجمة عن تنامي مشاعر الكره للعرب بعد أحداث ١١ أيلول.



لكن قمة مفاجآت المهرجان بل وذروتها تبدت في الجائزة الكبرى المسماة «السعفة الذهبية» التي حصرتها الترشيحات في أفلام هي: «الانتصار» للمخرج الايطالي ماركو بيللوكيو الذي يتحدث عن الابن غير الشرعي للزعيم الفاشي موسوليني. والفيلم العربي الوحيد في المسابقة ولأول مرة دون معادل إسرائيلي «الزمن المتبقي» للمخرج الفلسطيني إيليا سليمان الذي لاقى استحسان الجمهور والنقاد، الذين ارجعوا التجاهل التام له في النتائج النهائية إلى رسالته السياسية التي تحمل إدانة للاحتلال الإسرائيلي. والمنافس الأول والمرشح الأوفر حظاً كانَ فيلم «نبي» للمخرج الفرنسي جاك اوديار الذي يتحدث عن مافيا السجون الفرنسية.

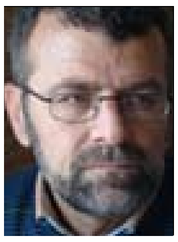
ولكن السعفة جاءت مخالفة لكل التوقعات، فقد ذهبت للمخرج النمساوي مايكل هانيكي عن فيلمه «الشريط الأبيض» المصور بالأبيض والأسود، والذي يتطرق لمساوئ أسلوب التربية الشديدة القمعي الذي كان سائدا في بداية القرن العشرين، والذي فاز سابقاً بجائزة أفضل إخراج في العام ٢٠٠٦ عن فيلمه «عازفة البيانو» الذي تجدر الإشارة إلى أن بطلته التي فازت بجائزة أفضل ممثلة عن دورها في الفيلم هي الممثلة الفرنسية إيزابيل هوبير رئيسة لجنة تحكيم المسابقة لهذا العام!

Jihad-ag@hotmail.com

بين قوسين

ما كُلُّ واقعيٍّ عقلانيّ! (مع الاحترام الشديد لهيغل)

◄ ثائر ديب



بدا العالم، طيلة العقود الأخيرة، ولايزال، كما لو أنّه نفض يده من الاشتراكية والفكر الاشتراكي. فقد انهارت تلك البنى التي كانت تُرى على أنّها التجسيد الأبرز للنظام والفكر الاشتراكيين، وكادت تتبخّر تلك الأحزاب الشيوعية الضخمة التي لم يَخْلُ منها بلدٌ في العالم، أمّا بلدان ما كان يُدعى بحركات التحرر الوطني التي قادها شيوعيون، فبدا وضعها غامضاً وملتبساً على تفاوته وتباينه، في الفيتنام وكوبا والصين...

وفي بلداننا، لم يَعُدْ ثمة الكثير مما يُغري في الأمر كلّه: لم يَعُدْ ثمة الرفاق السوفييت ومنتجعاتهم وشهاداتهم ونساؤهم وربما تجارتهم. وبالنسبة لكثير من «الصادقين» الذين لم تكن المصالح الضيقّة دافعهم، وأصحاب المعرفة النقدية الذين لم يجدوا صورةً مُثلى فيما دعوه «الاشتراكية القائمة بالفعل»، وكثير ممن حرّكَتْهُم العواطفُ النبيلة، أوالنواياً الصادقة، أوحماسُ الشباب، أوإغراءُ التمرّد، أوفتنةُ التحرر أوسوى ذلك، فإنَّ القضية لم يَعُدْ لها ذلك الوهج، خاصةً بعد سنوات من العذاب المُعاش أو المُشاهَد، فانكفأت الغالبية، وراح بعضهم يتقلّب بين الليبرالية، والقومية، والدّين، والتصوّف، بل والطائفية، وخلائط لا يعلم إلاّ اللّه كيف رُكِّبَت يمكن لبعضها أن يدفع المرء إلى أن يُسَرَّ بجحافل المارينز وأن يُنَظِّر لمَقْدمهم.

وَالَحالُ، إنه قد يُقال الكثير عن إخفاق الاشتراكية، أو عن الاختلالِ الجوهري في تعريفها ذاته، الذي لا يمكن قصْرَه على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: فالحدّ (أو التعريف) لايكون بالسّلب، بل بالإيجاب؛ لا يكون بأن يقال لنا ما ليست هي الاشتراكية، بل بتحديد ماهيتها التي تقتضي سيطرة المنتجين سيطرةً مباشرةً ليس على حاضرهم وحسب بل على مستقبلهم أيضاً. وقد يُقال الكثير عمّا ألهمَ تجارب الاشتراكية السابقة من أيديولوجيا «اللّحاق» بالبلدان الرأسمالية المتقدمة، بدل أن يلهمها بناءُ مجتمع غير مسبوق. قد يقال... وقد يُقال... لكنه يَبقى للشيوعيين أنهم كانوا الوحيدين الذين أفلحوا في بناء رأسماليات مستقلّة وغير تابعة في عصر الإمبريالية والاستعمار، بصرف النظر عمّا تخيلوا أنهم يبنونه، الأمر الذي يجعل محلَّ شكٍّ أن يحقّ لمن أخفقوا في بناء أيِّ شيء، سوى إعادة إنتاج التبعية والتخلف، توجيهً انتقاداتهم إلى تلك التجارب التي شكّلت قطيعةً جذرية مع ماضيها، ونقلةً حاسمةً باتجاه العصر.

لقد بدا، ولا يزال، أنْ ليس ثمّة بدائل لما أَخْفَقَ سوى بوش وبن لادن واقتصاد السوق، سواء كان اجتماعيا أم غير اجتماعي...

مبروك!

اللّهم لا شماتة!

أشياء لا تحدث إلا في ساروجة

للحياة في حيٍ ساروجة الدمشقي مذاق آخر، ذلك أن هذا الحي الذي ظل لسنوات طويلة حياً وادعا ومنسيا تحوّل فجأةً إلى ميتروبول مصغر، حيث تلتقي فيه أناسا من كل الجنسيات، بما فيها الجنسية السورية، لأن بعض الواهمين من حاملي هذه الجنسية يحلمون أن يصحوا في صباح اليوم التالي وقد صاروا فرانكفونيين أو أنجلو ساكسونيين (وواحد بالمائة من هؤلاء طموحه أرقى من الآخرين لأنه تواق إلى شواطئ الكاريبي وخلاسيات هافانا)، فأي أجنبي جالس وهو يتعاطى الأرجيلة لا يعني لهم سوى جواز سفر (شنغل) إلى بلاد الأحلام الذهبية.

قرب «جامع الورد ـ نزلة جوزة الحدبة» المكان بات صورة مصغرة لبعض شباب اليوم (ذكوراً وإناثاً) من الساروجيين والساروجيات الجدد، المؤركلون منهم والمؤركلات، المطبقون منهم والمطبقات، يمثلون نموذجاً جديداً لما يسمى زوراً «المثقف السوري»، فبعد أجيال مثقفي الستينيات حملة الأيدولوجيا، ومثقفي السبعينيات والثمانينيات المثقلين بالأحلام والخيبات، ومثقفي الضياع في التسعينيات، يمكن النظر إلى واهمي ومخدوعي هذا الجيل ككوكتيل لكل هذه الأنماط من المثقفين، بل إنهم أحياناً يجتمعون في الشخص الواحد، فترى شاباً يدعي الثورية متحمساً مشغولاً بآخر صرعات الأزياء، وفتاةً من طراز هيفاء وهبي شكلاً ومضموناً تنظّر لحرية المرأة دون أن تفهم كلمة واحدة مما تقوله.. وقد ترى شاعرا بوهيميا خارجا من صلاة المغرب في جامع «الورد»، أو فتاة محجبة توزّع آخر ألبومات فرق (الميتل) على رفاقها.. في ساروجة كل شيء ممكن!!

ربما لو كنا في زمن ووضع ثقافي آخر لأمكن لساروجة أن تصبح نموذجاً مصغرا عن الحي اللاتيني في باريس، لتخرج منها مختلف الثورات الفكرية والفنية والاجتماعية الضرورية في الواقع السوري، ولكن الواقع يدلنا على أن هذا الحي الصغير قد أصبح وعاء آمنا لكل أشكال التمرد الاجتماعي اللا واعي واللا موجه.. هكذا يفرغ أولئك الشباب كبتهم في الخواء، ويعودن لبيوتهم كأولاد مطيعين، بعد أن عاشوا حياة ألف ثوري وفنان وفيلسوف... في علبة سردين مغلقة ليس بإمكانها أن تزعج استقرار أية مؤسسة سلطوية.

عادل إمام نجماً في الإعلام الإسرائيلي!



يبدو أن التصريحات الأخيرة للممثل الكوميدي المصري الشهير عادل إمام قد حققت له المزيد من الشعبية والشهرة، لكن هذه المرة في «إسرائيل»!!

فقد تفاعلت وسائل الإعلام الإسرائيلية مع تصريحاته الجديدة التي هاجم فيها «حزب اللّه» وحركة «حماس». وذلك أثناء مقابلة تلفزيونية له مع المذيع عمرو الليثي على قناة دريم المصرية، حيث اهتم موقع «أوميديا» الاسرائيلي بالمقابلة، وأفرد تقريرا عن الممثل المصري وتصريحاته، معلقا على ذلك بأن إمام «محبوب في إسرائيل منذ الستينيات، وأنّ الإسرائيليين كانوا ينتظرون أفلامه بفارغ الصبر».

إمام الذي لعب فيما مضى دور البطولة في مسلسل «دموع في عيون وقحة» الذي يروى قصة إحدى عمليات المخابرات المصرية ضد إسرائيل، واعتبر رمزا من رموز الثقافة الشعبية المصرية، قد اختار لنفسه على ما يبدو جمهورا جديدا، ليؤدي أمامه فصلاً كوميديا آخر يعكس تراجيديا الارتزاق الفني العربي!!

مسلسل «صدق وعده»: دراما دينية تحتفي بالحب!

تمضي الجارية المكية الجميلة «عناق» في رحلتها الطويلة ضمن الجزيرة العربية بحثاً عن حبيبها الضائع «تيم»، لتجده أخيرا في يثرب يوم دخول النبي إلى المدينة. بهذه الحبكة الدرامية غير المسبوقة يحاول مسلسل «صدق وعده» أن يطلع المشاهد العربي على الفترة التأسيسية في تاريخ الإسلام.

وتُجمع أسرة العمل على التأكيد بأن المسلسل ليس عملاً دينيّاً بمقدار ما هو عمل فنيّ تدور أحداثه في فترة ظهور الدين الإسلامي، وبالتالي فإنه سيحاول الخروج من الأشكال النمطية التي قدمتها الدراما الدينية طيلة العقود الماضية، ليقدم مقاربة فنية تحتفي بالحب والإنسان، وتلتزم بالأبعاد الدينية والتاريخية السائدة في الوقت نفسه.

السيناريو الذي كتبه السوري عثمان جحا عن رواية المصري عبد السلام أمين يروي سيرة عناق (ريم علي) التي تعيش صدمات متتابعة، إذ تكتشف شيئاً فشيئاً أن ما تعيشه مزيّف بالكامل، فلا أبوها أبوها، ولا أمها أمها، وهي مجرّد فتاة بيعت كي لا توأد. تتكشف هذه الحقائق عندما تبدأ عناق بحب تيم (خالد النبوي) الذي يختفي سريعا، فتقضي حياتها بالبحث عنه في صحراء العرب، وأثناء ترحالها تتعرّف على أناس الجزيرة العربية وأديانهم، في بواكير الدعوة الإسلامية، ومع احتكاكها بالمسلمين الأوائل ستشعر بأن مكانها الحقيقي معهم فتقرر اعتناق الإسلام، ولا تلتقي بحبيبها تيم إلا عند دخول الرسول إلى يثرب.

المميّز في عناق كما تقول الفنانة ريم علي «أنها امرأة سابقة لزمنها».

ويؤكّد الكاتب جحا أن هذه القصة واردة في التاريخ، لكنه يوضّح أن: «ما أضفته هو الحب والملاحقة»، ويضيف: «اختلاف عملي عن سواه يكمن في أني منحتُ نفسي مساحة من التخيّل الدرامي». أما المخرج محمد عزيزية فيشرح رؤيته لأبعاد «صدق وعده» شكلاً ومضموناً واختلافه عن سواه من المسلسلات ذات البعد الديني بالقول: «سنركز على المعاناة، لأن الدراما إنما تكمن في المعاناة، ومن جانب آخر سوف نبتعد عن الفجاجة في الطرح الذي ساد هذه الأعمال، فلن يكون المشركون إلا شخصيات درامية في النهاية، كما أن همنا هو الدراما التي عاشها المسلمون الأوائل وليس التبشير». في حين أبدى الفنان المصري خالد النبوي سعادته للمشاركة في هذه التجربة لأنها «عمل احترافي متكامل» والعمل مع المحترفين قد بات المعيار الأول بالنسبة لخرّيج مدرسة الراحل يوسف شاهين. وكما الجميع ذهب النبوي ليؤكد أنه ليس مسلسلاً دينيّاً على الإطلاق، بل رأى أنه: «لا يوجد ما يسمى مسلسلاً دينيّاً، هناك فقط برامج دينية»!!

يتم تصوير العمل في مدينة تدمر، حيث يقوم ناصر جليلي بتصميم أمكنة وديكورات تلتزم بالوصف التاريخي لمدينة مكة، كما أنّه سيراعي تغيراتها الشكلية مع الأحداث والزمن، وسيرى المشاهد كيف يكبر «البيت العتيق» ليصل إلى شكله النهائي المعروف في الوقت الحاضر، كذلك ستمرُّ أبنية المدينة بسلسلة من التغيرات قبل أن تصبح ذات طابقين، إلا أن جليلي لا يخفي توجسه من احتمال عدم تقبل المشاهدين لهذه الرؤية الجديدة في التصميم لأن في أذهانهم صور محدّدة، هي الصورة الواقعية، والصورة التي قدمها فيلم «الرسالة» لمصطفى العقاد بعدما أصبح «مرجعية بصرية».



